مجلس العزل

وثائق عزل عيسى بن علي وتأسيس الدولة الحديثة 1923م

سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني
1820 - 1971م

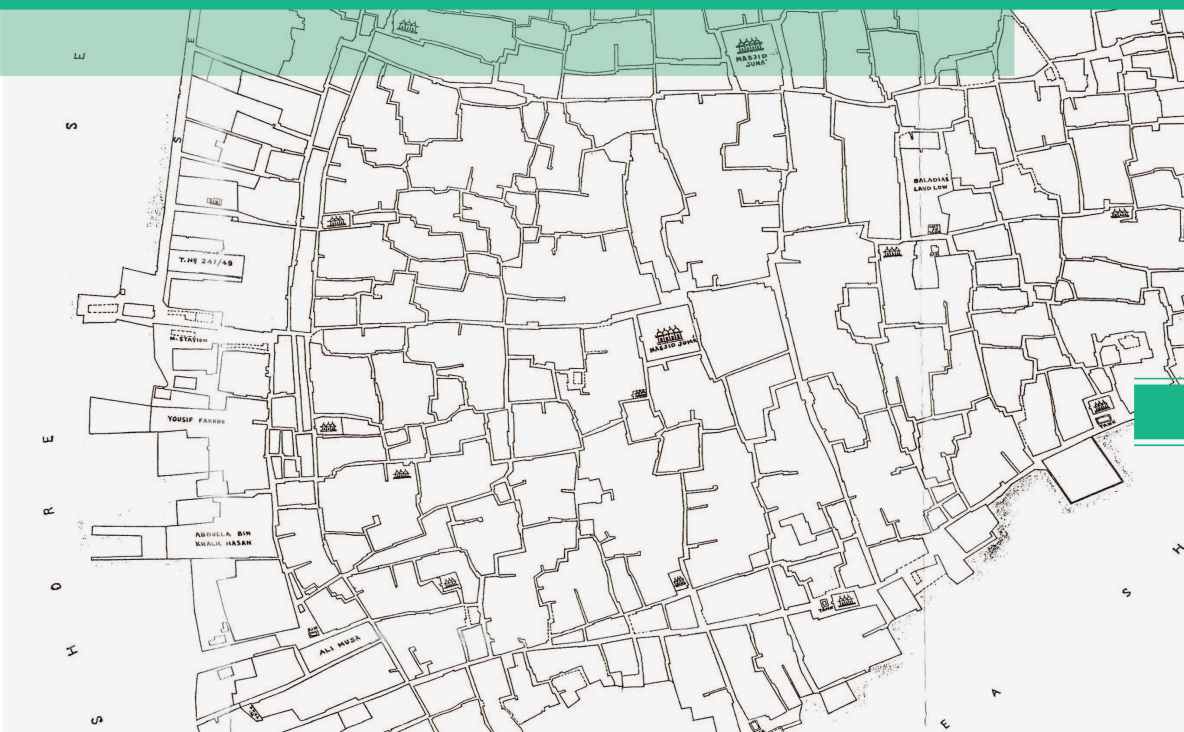

مجلس العزل

وثائق عزل عيسى بن علي

وتأسيس الدولة الحديثة 1923م

مركز أوال للدراسات والتوثيق
WAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

اسم الكتاب: مجلس العزل، وثائق عزل عيسى بن علي وتأسيس الدولة الحديثة 1923م.
الكتاب الخامس من سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني.

لوحة الغلاف: خريطة من الأرشيف البريطاني تظهر مخططًا لمدينة المحرق أجريَ في آذار/ مارس من العام 1931م.

الطبعة الثانية: بيروت، 2022.

© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com
ISBN 978 - 9953 - 0 - 5172 - 7

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

مجلس العزل

وثائق عزل عيسى بن علي وتأسيس الدولة الحديثة 1923م

[سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني، تصدر عن مركز أوال للدراسات والتوثيق، تُعنى بنشر وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني (1820 - 1971م) وفق موضوعات معينة [اللؤلؤ - المسح البحري - بلدية البحرين ومرسوم البحرين الملكي - إصلاحات 1923 - ميناء المنامة...].

الفهرس

المقدمة **9**

البحرين والبريطانيون، إصلاحات واضطرابات، 1921 - 1922م **15**

- استبداد شيخ البحرين وعائلته برعايا البحرين 17
- رسائل 19
- العريضة التي قدمها وفد من رعايا البحرين إلى المقيم السياسي 1921م 23
- رسائل 25
- مذكرة حول الوضع السياسي في البحرين 1921م 27
- رسائل ومذكرات 35
- بعض نماذج الظلم الذي يلحق بالمواطنين البحرينيين 40
- رسائل وبرقيات 48
- الظلم الذي يتعرض له الرعايا على يد حكام البحرين 51
- رسائل وبرقيات ومذكرات 56
- ترجمة العريضة المؤرخة في 21 جمادى الأولى 63
- رسائل ومذكرات 64

تخلي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عن الحكم 1923م **105**

- رسائل وبرقيات 107
- تقرير حول إصلاحات البحرين 160
- الملحق الأول للتقرير حول إصلاحات البحرين 173
- بيان السيد (جيه. بي. ماكي) من شركة النفط الإنجليزية-الفارسية 180
- بيان السيد تي. دي. بورا مدير الجمارك 184

- الملحق الثاني للتقرير حول إصلاحات البحرين 185
- الملحق الثالث للتقرير حول إصلاحات البحرين
(خطاب المقيم السياسي 1923م) 187
- الملحق الرابع للتقرير حول إصلاحات البحرين
(ترجمة خطاب الشيخ حمد في مجلس العزل 1923م) 197

تعيين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة نائبًا للحاكم 1923م 199
- رسائل وبرقيات 201

كشاف عام 207

المقدّمة

«وعلى مدى بضع سنين، أدى الحكم المتساهل والمتسامح للشيخ عيسى -قد يسميه البعض سوء الحكم وأنا شخصيًّا أفضِّل تسميته بـ «اللاحكم»- إلى تزايد حالات الاستبداد والاستقلالية التي كانت تتجلّى سريعًا بالمصالح المكتسبة والإضعاف الخطير للإدارة»[1].

هكذا وصف المقيم السياسي في الخليج (ستيوارت جورج نوكس) فترة حكم عيسى بن علي (1869 – 1923م). كان ذلك في خطاب ألقاه في مجلس عزله الذي عُقد بتاريخ 26 أيار/ مايو 1923م، بحضور أفراد من عائلة آل خليفة، وممثلين عن البحارنة والسُّنَّة. اتخذ البريطانيون قرار عزل الحاكم وتنصيب ابنه حمد نتيجة سوء حكمه، أو كما عبّر (نوكس) صراحةً «لا حكم». أي إنه لم يكن هناك سلطة مركزية تحكم، وإن البلاد كانت من غير نظام، لذا وجب التغيير. لقد كان الخطاب واضحًا ومباشرًا وحاسمًا في عزل الحاكم وإنهاء الحكم القبلي والنظام الإقطاعي الذي حوّل الأراضي والمزارع والقرى إلى إقطاعيات تقاسمها إخوة الحاكم وأبناؤه.

في النظام الإقطاعي، لا يملك أمير الإقطاعية أرضًا واحدة، أو مزرعة واحدة، بل يملك مساحات ممتدة تشمل مجموعة من المناطق والقرى. لقد وزِّعَت البحرين إلى إقطاعيات، يتحكم كل شيخ من آل خليفة بواحدة منها، ويملك الحاكم أراضي الإقطاعيات كلها.

(1)أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 471.

توزعت مناطق الإقطاع تحت إمرة الشيوخ على الشكل الآتي: فعيسى بن علي كان يدير المنامة، والمحرق، وشؤون المقاطعات الزراعية في السنابس، والحد، والدير، والحجر، والقدم، وتوبلي. وكان ابنه عبد الله يدير مقاطعات جدحفص، وبوري، وابنه حمد يدير مقاطعات بلاد القديم، وكرانه، وابنه محمد مقاطعات كرمباد، والقلعة جدعلي، والغازية، والجفير. وحكم حفيده سلمان مقاطعة الزنج، وأخوه خالد بن علي جزيرتي سترة والنبيه صالح. وحكم ابن أخيه علي بن أحمد بن علي مقاطعتي السهلة والصالحية، وحكم إبراهيم بن خالد جبلة حبشي. أما بقية أجزاء البلاد فقد حكمها بعض الأقرباء البعيدون نسبيًّا كبنعلي وخليفة، ابني محمد بن خليفة، اللذين حكما مقاطعات عراد، وعالي، وسلماباد، ودار كليب، والشاخورة، وحمود بن صباح وأخيه جابر اللذين حكما الكورة، وجرداب، والهجير[1].

بدأت حركة المطالبة بالإصلاحات في البحرين في العام 1904م، بعد الاعتداء على وكالة تاجر ألماني (فونك هاوس). دفعت هذه الحادثة الحكومة البريطانية إلى اتخاذ خطوات جذرية في ما يخص النظام القضائي، فأصدرت المرسوم الملكي الخاص بالبحرين (1913م)، وجعلت الولاية القضائية للأجانب من صلاحية المعتمد السياسي البريطاني. لكن هذه الخطوات لا تعتبر سوى شرارة أولى في مسار الإصلاحات الطويل.

تفاقمت الأمور إلى حدٍّ كبير من ذلك الحين حتى العامين 1921 – 1922م، عندما احتدمت الأحداث بسبب ارتفاع مستوى استبداد الشيخ الحاكم وعائلته برعايا البحرين، وتحديدًا من قِبَل عبد الله، الابن الأصغر للحاكم. كان البحارنة آنذاك قد قدموا العرائض والتظلمات التي تبيّن حجم هذا الاستبداد، وأبدوا غضبهم الشديد ورغبتهم في إصلاح الأمور وتحسين أوضاعهم المعيشية.

(1) فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2016م)، ص 66.

أمام هذا الكم من الاحتجاجات والمطالبات، وجدت الحكومة البريطانية أن «السياسة التي تعتمدها حكومة جلالة الملك بعد حوادث 1904 – 1905م، ومفادها أن إصلاح الحكومة الداخلية ينبغي أن يتحقق عبر الوسائل غير المباشرة والمسالمة من خلال زيادة نفوذ الشيخ وكسب ثقته لم تثبت نجاحها»[1]، وأرجعت هذا الفشل إلى «شخصية الشيخ وصفات آل خليفة عمومًا»[2].

توالت الأحداث إلى أن بدا واضحًا عدم استجابة الحاكم لأي مطالبات بإدخال إصلاحات إلى إدارة البحرين، فهو كان «تحت تأثير السيدة (أي زوجته)، والشيخ عبد الله»[3] وقد كانا يعارضان انتقال الحكم إلى حمد بن عيسى، ويسعيان إلى أن يُنصَّب الشيخ عبد الله.

بدأت مظاهر الفساد تتجلى في بلدية المنامة تحت رئاسة الشيخ عبد الله، وأظهرت ملفات الوكالة السياسية أنه ما من تحسّنٍ في ما يخص الإدارة الداخلية للبحرين. في تلك المرحلة رأت بريطانيا أن الشيخ عيسى قد وصل إلى مرحلة من العمر لم يعد قادرًا فيها على إدارة الحكم، وأنه ينبغي أن يتولاه ابنه حمد بن عيسى الذي اعترفت حكومة الهند رسميًّا بكونه وليًّا للعهد في العام 1901م بناءً على طلب الشيخ عيسى شخصيًّا.

مضطرًا تغيّر سلوك عبد الله في النصف الأول من العام 1922م، وبدا متعاونًا أكثر مع الشيخ حمد لتنفيذ الإصلاحات. شكّلت هذه الخطوة تحوّلًا غير مسبوق وفق ما عبرت عنه الوثائق البريطانية[4]، وكانت أولى مظاهره السعي إلى إصلاح النظام الضريبي في البلاد. لكن هذه الخطوات كانت مستبعدة في نظر بريطانيا لأسباب

(1) انظر: أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية، مركز أوال للدراسات والتوثيق (بيروت، 2019)، مج 4، ص 358.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص 360.

(4) المصدر نفسه، ص 397.

متعددة، منها خوف آل خليفة من ابن سعود الذي كان يرى في هذه التغيرات مساسًا بمصالحه الخاصة. وبدأت علامات التخوف من تأثير قرار ابن سعود بدعم الدواسر على تنفيذ الإصلاحات التي من شأنها أن تضرّ بمصالحهم أيضًا.

أما الشيخ عيسى، فقد أظهر رفضًا قاطعًا لأشكال الإصلاحات كلّها، فهو قد عرقل تنفيذ أبسطها، التي كانت ستنعكس إيجابًا على التقدّم المادي في الجزيرة. ورأت الحكومة البريطانية أنه لا شك سيعارض الإصلاحات التي ستحدّ من بسط يده في البلاد. لم تكن بريطانيا تجد بديلًا عن اتخاذ قرار بالتهديد بعزله إذا ما استمر باتخاذ مواقف مشابهة، بل وتنفيذ هذا التهديد في حال لم تجد أي استجابة منه.

والحادث المفصلي الذي كان بمثابة شرارة بسيطة أدّت إلى عزله فعلًا كان عراك عارض في سوق المنامة بين النجادة والفرس، تطور إلى أن أصبح اضطرابات خرجت عن سيطرة بلدية المنامة، وقادت إلى الكثير من أعمال العنف.

إنها حادثة السوق التي جرت في 10 أيار/ مايو 1923م، حين سرق فتًى للقصيبي ساعة له، وقيل للأخير إنها معروضة للبيع في متجر أحد الفرس. لم يوافق الفارسي على إعادة الساعة بالمجان، ومنذ تلك اللحظة، بدأت الأحداث تتوالى، وتحوّلت هذه الحادثة البسيطة إلى صراع سياسي، وديني، وعرقي.

انقسم المشهد البحريني آنذاك إلى قسمين: مؤيد للإصلاحات ومعارض لها؛ المعارضون للإصلاحات كانوا سيخسرون بتنفيذها الكثير من الامتيازات التي مُنحت لهم من دون وجه حق.

اعتبر البريطانيون أن القصيبي، وكيل ابن سعود في البحرين، هو المسؤول الأول عن هذه الاضطرابات، ووجدوا أن تنفيذ الإصلاحات بات أمرًا ملحًّا لتثبيت الأمن.

بدأت حينئذٍ عملية وضع سيناريو عزل عيسى بن علي، لكن بريطانيا كانت حريصة على أن يطلب الحاكم تنازله عن الحكم بنفسه حفاظًا على ماء وجهه، ومرةً أخرى كي لا تظهر بريطانيا أنها تتدخل مباشرة في شؤون البحرين بشكل علني. كان

لعيسى بن علي خطاب تنازل سري، الهدف منه أن يتعهد بعدم التدخل في شؤون الحكم.

عُـزِلَ رسميًّا في 26 أيـار/ مايو 1923م، في مجلس شمل كـلًّا من القبائل، والبحارنة، وآل خليفة، أُعلِنَ فيه تنازل عيسى بن علي عن الحكم لابنه حمد على أنه الوكيل المفوّض منه بالكامل، وانتقلت البحرين في تلك اللحظة من نظام الحكم القبلي إلى نظام الدولة الحديثة.

ينقسم هذا الكتاب بشكل رئيس إلى قسمين، الأول يتضمن المراسلات والتقارير التي تتناول السلوك الاستبدادي الذي انتهجه شيخ البحرين وعائلته تجاه رعاياه، والعرائض التي قدمها الرعايا حول حالات الظلم والاضطهاد، بالإضافة إلى مذكرة حول الوضع السياسي في البحرين، تسرد حالات الاستبداد، والفساد، ووضع الإدارة الداخلية في الجزيرة، والأحداث المتتالية التي أثبتت للحكومة البريطانية فشل سياسة عدم التدخل المباشر.

في هـذا القسم أيضًا الكثير من المراسلات بين مختلف الجهات البريطانية التي تناولت أعمال الاضطهاد في البحرين، وسعت إلى حلّها بمختلف الوسائل المسالمة (تقديم النصح لشيخ البحرين، وحثّه على رفع حالات الظلم عن رعاياه، ودفعه لتنفيذ عدد من الإصلاحات التي من شأنها أن تهدئ المواطنين المحتجين)، ومراسلات أخرى بشأن الإصلاحات المقترحة على النظام الضريبي ومحاولة تنفيذها بهدف إيجاد تكافؤ في تسديد الضرائب بين السُّنَّة والشيعة.

أما القسم الثاني، فيتمحور حول حادثة سوق المنامة التي أدت إلى اندلاع الاضطرابات بين النجادة والفرس، وعن موقف شيخ البحرين من هذه الحادثة بشكل خاص. وقد تضمّن الكثير من المراسلات حول حقيقة هذه الحادثة، ونشأتها، ونتائجها، بالإضافة إلى المراسلات المرتبطة بتنحية عيسى بن علي، وتنصيب ابنه حمد. وكان اللافت في هذه المراسلات تشديد الحكومة البريطانية على أن يبدو أمر التنحية طوعيًّا من دون أي ضغط منها.

يحتوي هذا القسم أيضًا على تقرير مطول تحت عنوان «مذكرة حول الوضع السياسي في البحرين» للمعتمد السياسي (1920 - 1926م) الرائد (كلايف كيركباتريك ديلي) حول إصلاحات البحرين، فيه سرد للأحداث التي بدأت بين النجادة والفرس، وانتهت بالتحضير لمجلس العزل، وعرض للمشاكل التي يتوجب حلّها في الإدارة الداخلية من خلال الإصلاحات.

يختتم هذا الكتاب بخطاب المقيم السياسي في الخليج (ستيوارت جورج نوكس) في مجلس عزل الحاكم وتنصيب ابنه حمد بن عيسى في أيار/ مايو 1923م. تحدّث (نوكس) عن سنوات حكم عيسى بن علي، ثم انتقل إلى رسم ملامح المرحلة المقبلة في البحرين مخاطبًا كل مكون برسالة خاصة: السُّنَّة، وآل خليفة، والدواسر، والسكان الأصليين، والحاكم الجديد حمد بن عيسى، مؤكدًا على ضرورة الإصلاح.

البحرين والبريطانيون
إصلاحات واضطرابات
1921 - 1922م

استبداد شيخ البحرين وعائلته
برعايا البحرين

رسالة رقم 475، من المقيميّة البريطانية والقنصلية العامة مؤرخة في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1921م، «بوشهر»[1]

من - المقدّم (إيه. پي. تريڤور) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - السيد دي. دو أس. براي (D. de S. Bray)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، ووسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة قائد، وزير الخارجية في حكومة الهند، في القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

سيدي،

يشرّفني إبلاغ حكومة الهند أنّه منذ فترة كان المعتمد السياسي في البحرين يلفت انتباهي إلى السلوك الاستبدادي الذي ينتهجه شيخ البحرين وعائلته وخصوصًا الشيخ عبد الله؛ وقد أُشير إلى هذا الأمر في مختلف الرسائل والتقارير. وأعتقد أنّه ينبغي أن تكون حكومة الهند على علمٍ بذلك. ولمّا لم يكن الوقت مناسبًا لطرح هذه المسألة، فقد حاولتُ في البداية، مع عدم تحسّن الموضوع عبر تقديم النصيحة إلى الشيخ، وضع الشيخ حمد في موقعه المناسب كوريث للعرش، الذي سلبه منه الشيخ عبد الله بالإضافة إلى شكاوى أخرى. لكن يؤسفني القول إنّ الخطوات التي اتخذتها لم تضع الأمور في نصابها الصحيح، ومن ثَمَّ كنتُ أنوي مؤخّرًا إبلاغ حكومة الهند بالحال الذي آلت إليه الأمور وأن أطلب منها إصدار التعليمات حول طرق المعالجة التي يمكن تطبيقها. غير أنّ

(1)أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 355.

ضغط العمل منعني من فعل ذلك، بالإضافة إلى زيارة الوزير، وغيابي في جولة وأسباب أخرى.

عولجت الأمور عندما زارني في البحرين، في 21 كانون الأول/ ديسمبر، وفدٌ كبير من الرعايا البحرينيين الذين حضروا إلى مبنى الوكالة وقدّموا إليَّ عريضة مرفقة طيًا، وقدّموا كذلك اعتراضات شفاهية. ولسوء الحظّ فقد كان المعتمد السياسي مصابًا بالحمّى، ولمّا لم يكن قادرًا على الحضور إلى اللقاء، علِم فجأةً خان صاحب محمد شريف، رئيس الجالية الفارسية، أنّ عدّة آلاف من البحرينيين قادمين من القرى والبساتين النائية، وقد ظنّ أنّهم ينوون الحضور بعددٍ كبير في مبنى الوكالة وتقديم عريضة إليّ عند نزولي هناك. ومن الواضح أنّ «خان صاحب» قابل رئيس الوفد البحريني وحاول منع هذا الحضور الجماعي، إلّا أنّ الطريقة الوحيدة ليفعل ذلك بها كان التعهّد بأنني سأقابل وفدًا كبيرًا. وبعد حصول ذلك، كانت حالة المعتمد السياسي جيدة بما يكفي لاستقبال «محمد شريف»، إذ كان قد فات الأوان كثيرًا على محاولة الأخير تنظيم ترتيب مؤقت. ولهذا، وعلى الرغم من أنّني أفضّل طبعًا طلب أوامر الحكومة أولًا، إلّا أنّني سمحتُ لذلك الوفد بالقدوم.

غضب الشيخ طبعًا ممّا حصل؛ وفي ختام زيارتي إلى مركز الجمارك، أصدر نسخًا عن المعاهدات والاتفاقات الكثيرة التي أبرمها مع الحكومة البريطانية، مشيرًا إلى أنّه احتفظ بها على أفضل وجه ولكنّ سعادته طبعًا لم يذكر مسألة العريضة التي قدّمها رعاياه إلّا أنّه كان على علمٍ بها مسبقًا.

وعند وصولي إلى مبنى الوكالة وجدتُ حشدًا كبيرًا من البحارنة بانتظاري وقد قابلتهم في قاعة المحكمة. تمّ تقديم العريضة وقراءتها، ومن ثمّ تقدّم الناس وبدأوا بسرد أساليب الاستبداد التي واجهوها. لقد أبلغتُ هذا الوفد أنّ المسالة ليست من النوع الذي يمكنني معالجته ضمن صلاحياتي، وأنّني خادم

لدى الحكومة وينبغي انتظار أوامر منها، لكن ذلك لم يرضهم، وقاموا بالإصرار على قضية أحد الرجال الحاضرين؛ كان هذا الرجل يعيش في بيت أبيه عندما تمت مهاجمته ليلًا من قِبَل الشيخ خالد[1]، وقُتل الأب، وتعرّض الرجل نفسه لجرحٍ في الحلقوم ولم يُنقذه أحد. ولكنّ الرجل بقي على قيد الحياة، ونُقل إلى المستشفى حيث خضع للعلاج لفترة طويلة. وبعد خروجه من المستشفى فورًا، سجنه الشيخ وبقي محجوزًا هناك لفترة طويلة. وبعد التوصل إلى تسوية تمّ إطلاق سراحه ولكن تمّ تحذيره أنّه سيعود إلى السجن في حال لم يصرح أنه لا يعرف هوية المعتدي، وأنّه لن يقدّم شكوى ضدّ الشيخ خالد. أشار الرجل المرهَق إلى أنّه في غضون أيامٍ قليلة قد يتعرّض للاعتقال ويُحتمَل جدًّا أن يُقتل إذا لم أتّخذ بعض الخطوات. بدا أنّ الأمر صحيح تمامًا، وكان ينبغي عليّ المغادرة بعد الظهر، وكان من المفترَض فعل شيء ما لصالح هذا الرجل قبل إحالة المسألة. وقد خلُصتُ إلى أنّ الأمر الوحيد الذي يمكن فعله هو تفويض المعتمد السياسي لمنح الرجل الحماية إلى حين التحقّق من المسألة.

طلبتُ من المعتمد السياسي تزويدي بالمزيد من التفاصيل حول حالات الظلم الفاضحة التي تمّ الإبلاغ عن بعضها شفاهيًّا، وعند تسلّمها سأراسل حكومة الهند مجدّدًا حول الموضوع. من الواضح أنّه ليس من المستحسَن أن تتقدّم الوكالة بدعوى أمام محكمة الاستئناف ضدّ قرارات الشيخ، إلّا أنّه من ناحيةٍ أخرى، وبحسب ما أشار إليه الوفد، فالمواطنون البحرينيون خائفون من تطبيق القانون بأيديهم نظرًا لأنّ الشيخ خاضعٌ لحمايتنا، كما أنّهم يلحّون علينا لاتّخاذ خطواتٍ تمنع الشيخ من إساءة استخدام صلاحياته.

(1) **خالد بن علي** شقيق الشيخ عيسى بن علي آل خليفة كان أميرًا على منطقة سترة من قبل أخوه الشيخ عيسى وقد تسبب في حوادث قتل كثيرة في عدة مناطق من البحرين. وقد استمر في موقفه الرافض للإصلاحات الإدارية التي فرضت في العام 1923 بالتعاون مع أفراد من قبيلة الدواسر.

أعتقد أنّ الطريقة الوحيدة لفعل ذلك هي تفويض المعتمد السياسي للتدخّل في حالات الظلم الفاضحة ومنح الحماية البريطانية الفردية بانتظار التحقيق المنتظم في القضية. غير أنّني لن أقدّم أيّ توصيات حاسمة في هذا الشأن حاليًا، بل سأشير إلى بعض الاقتراحات في رسالتي التالية.

يشرّفني أن أكون،

سيدي،

خادمك الأكثر طاعةً وتواضعًا،

توقيع المقدّم (إيه. بي. تريڤور)،

المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

ترجمة العريضة التي قدمها وفد كبير من الرعايا البحرينيين إلى المقيم السياسي في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1921م[1]

الحمد لله الذي جعل الملوك ملاذًا للاّجئين والعاجزين في أوقات الشدائد ومن جعل عدالته سببًا لرحمته. ما إذا تصرّف أحد الملوك بوحشية فإنّ الزمن يتغيّر وينبغي على أيّ إنسانٍ حكيم أن يأخذ العبر من سلوك سلفه؛ انظر إلى الفراعنة Tasm and Tobba الذين لم يبقَ لهم أثر، ودامت العدالة طويلًا؛ في حين أنّ الحكومة البريطانية {مثلًا} لم تخسر اسمها وسمعتها. لقد أنعم الله على مخلوقاته بالقوّة على أن تسود عدالة الحكومة؛ إذ إنّ عدالتها تفوّقت على عدالة أنوشيروان (Anawsherawan). لقد عايش الناس عدالة الملكة الڤكتورية السابقة التي تحكم بالعدل لصالح مظلوم حتّى لو على مصلحتها من أجل حماية مصالح مواطنيها وسمعتها. وبعد الملكة أتى الملك العظيم إدوارد (Edward)، وبعده الملك الحالي جورج (George) الذي سادت عدالته العالم أكمل.

ثانيًا، نودّ الإشارة إلى صاحب الحكمة العظيمة والمزاج الجيد، زعيم الخليج [المقيم السياسي]، أنّ المجتمع الشيعي يعيش في ظل إذلال كبير، وعُرضة لمجازر عامة ولا ملجأ له، كما أنّ أيًّا من أدلّتهم لا تُقبل، وممتلكاتهم عُرضة للنهب، وهم أنفسهم معرَّضون لسوء المعاملة في كلّ لحظة. الظلم يتزايد يومًا بعد يوم، وإذا أردنا تعداد الإساءات فبمقدورنا ذلك، ولكن احترامًا للزعيم لا نقوم بذلك بل نشير فقط إلى جزء من الألف منها.

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 357.

هذه الحكومة مسؤولة أمام الله على الظلم وسفك الدماء الذي نتعرّض له لأنّها قادرة على مساعدة الضعفاء والمساكين وعلى أن تخلّصنا من أيدي الظالمين.

فساعدنا يا الله قبل هلاكنا. لقد اجتمع اليوم سكّان القرى معًا كي يلتقوا بك ويلتجئوا إليك، ولكنّ نصائح «محمد شريف» والحاج عبد النبي منعتهم من ذلك وقد رفض كبار الرجال ذلك وأصرّوا على مقابلة سعادتك.

نناشدك بالله أن تساعدنا وإذا لم تمنحنا حقوقنا ولم تساعدنا فأنت بذلك تساعد الظالمين على مواصلة ممارساتهم. لقد نفد صبرنا وقوّتنا وإذا غادرنا هذا الملجأ ولم يساعدنا الزعيم فسينتهي بنا الأمر إلى الموت وسيتحمّل هو مسؤولية ذلك أمام الله.

هذه العريضة هي من شيعة البحرين جميعهم.

رسالة سريّة رقم S-43 من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة
مؤرخة في 6 كانون الثاني/ يناير 1922م، «بوشهر»

من - المقدّم (إيه. پي. تريڤور) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - السيد (دي. دو أس. براي) المحترم، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

سيدي،

1. في رسالتي رقم S-495 المؤرّخة في 30 كانون الأول/ ديسمبر، أشرتُ إلى أنّني كنتُ أنوي مؤخّرًا إبلاغ حكومة الهند عن الوضع الذي آلت إليه الأمور في البحرين، ولكن ما منعني هو زيارة الوزير وضغط العمل. لقد كنت أنوي في الحقيقة رفع تقرير عند تسلّم تقريرٍ آخر من المعتمد السياسي في البحرين في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1921، وكان ذلك ليحصل عند عودتي من الجولة لو أنّ البحرينيين لم يؤخروني بتقديم عريضة في 21 كانون الأول/ ديسمبر.

2. يشّرفني الآن إرسال مقتطفات من رسالة الرائد ديلي (Daly) «مذكّرة حول الوضع السياسي في البحرين» لإبلاغ حكومة الهند بها. وبما أنّ المذكّرة تغوص في الحديث عن تفاصيل مهمّة فقد حذفت منها قسمَين لا أهميّة كبيرة لهما. القسم الأول المحذوف يذكر حادثتَين لتبيان أنّه ليس بمقدور الشيخ حمد التصرّف من دون إنشاء خلافات، والقسم الثاني يقدّم تفاصيل الموقف غير المرضي في ما يتعلّق بقضايا صيد اللّؤلؤ التي لا تتمّ تسويتها على النحو

المناسب في مجلس السالفة. لا شكّ في أنّ الكثير من حالات التعسّف قد تمت ممارستها، وأنّه غالبًا لا يكون بمقدور الغواصين تحصيل العدالة من النواخذة التابعين لهم، الذين هم غير مجبَرين على تقديم التبريرات ومدعومونَ من الشيخ. لكن هذه المسألة تتحمّل التأجيل ويمكن معالجتها على حدةٍ.

3. أعتقد أنّ مذكّرة الرائد (ديلي) تظهر بوضوح وجود حالة غير مرضية أبدًا، وأنّ السياسة التي تعتمدها حكومة جلالة الملك بعد حوادث العام 1904 - 1905 {انظر الدليل الجغرافي للخليج الفارسي، صفحة 943}، ومفادها أنّ «إصلاح الحكومة الداخلية ينبغي أن يتحقّق عبر الوسائل غير المباشرة والمسالمة من خلال زيادة نفوذ الشيخ وكسب ثقته» لم تُثبت نجاحها. أعتقد أنّ ذلك يعود بشكلٍ رئيس إلى شخصية الشيخ وصفات آل خليفة عمومًا. لا أعلم ما إذا كانت الحكومة تعتقد أنّ الوقت الحاليّ مناسب لتغيير هذه العائلة، ولكنّني سأبعث برسالة خاصة في هذا الصدد.

توقيع المقدّم (إيه. پي. تريڤور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

مذكّرة حول الوضع السياسي في البحرين
تشرين الثاني/ نوفمبر 1921م[1]

تعيش البحرين حالة عدم استقرارٍ دائمة بسبب المكائد السياسية من مجموعة صغيرة من الأشخاص تحت قيادة الشيخ عبد الله، الابن الأصغر للحاكم، والظلم الذي مارسته العائلة الحاكمة على مدى سنوات؛ علمًا أنّ الأمثلة على هذا الأمر هي أكثر من أن تُحصى ولكنّ التفاصيل سترد في سجلٍّ لعدد كبير من الحالات التي حصلت في الآونة الأخيرة، وهي تشمل الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات، والسجن التعسّفي الوحشي، والجرائم السياسية التي لم يُحاكَم عليها أحد ولم تُبذَل أيُّ جهود لتطبيق العدالة فيها.

من جهةٍ أخرى، إنّ الأحداث التي وقعت في السنوات القليلة الماضية في الدول المجاورة تركت تأثيرًا على رعايا الحكومة البحرينية، وكذلك على قسمٍ كبير من الأجانب، وبات الجميع غير راضين تمامًا عن الوضع القائم. ومنذ بضع سنوات سجّل المعتمدون السياسيون المتعاقبون الحالة غير المرضية أبدًا في الإدارة وهي بعيدة كلّ البعد مقارنة مع الدولة العربية.

لقد ارتفع مستوى الظلم في السنتَين الأخيرتَين ليصبح بمستوى الإرهاب، وقد تبيّن أنّها سياسة مقصودة ينتهجها الشيخ عبد الله للحفاظ على الهيمنة الكاملة على رعايا أبيه. وإلى هذا الحدّ، من الضروري أن يكون للوكالة السياسية بعض التأثير إذ إنّ التغيير الدائم للمعتمدين السياسيين، والفترات التي كان

(1)أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 359.

يتولّى فيها أحد مرؤوسي المعتمد السياسي المسؤولية تناسبت جدًّا مع هدف الشيخ عبد الله.

وفي السنة الأخيرة، بلغت الأمور ذروتها، حيث إنّ المعتمد السياسي السابق حاول إلى حدٍّ ما تصحيح الأوضاع؛ ورغم المعارضة الشديدة التي واجهها، إلّا أنّه نجح في تأسيس بلدية في المنامة، وكانت الوسيلة لإدخال أول مظهر من مظاهر النظام في تلك المدينة التي تعمّها الفوضى الكاملة.

وفي السابق، قام أمير المدينة، وهو أحد أسوأ الشخصيات في البحرين -ولكنّ الشيوخ يثقون به ويدعمون كل ما يمارسه من ظلم- بجمع الضرائب تعسّفيًّا، وكانت جميعها مخصّصة لنفقاته الشخصية.

وفي تلك الأثناء، كان يعيش مع موظّفيه على الديون، وهو مديون بمبالغ كبيرة، ولكن لا أحد يجرؤ على المطالبة بها في ظلّ الأوضاع القائمة.

قَبِلَ عبد الله وحده تأسيس البلدية لأنّه كان سيصبح هو الرئيس، وكان «ريشان أختر» سيصبح سكرتيره {وهو شخصٌ بلا ضمير تمّ ترحيله في السابق بسبب نشره العداوة بين الحكومة البحرينية ومواطنيها والرعايا البريطانيين} وهو تحت حماية عبد الله، الذي كان هدفه بلا شكّ ترسيخ سلطته أكثر. ومتى ما رأى أنّ قوانين البلدية تمنح المجلس دورًا هامًّا في إدارة الأمور، بالإضافة إلى أنّ حضور المعتمد السياسي والمسؤولين السابقين في اجتماعاته يحدّ من صلاحياته للتأثير في المجتمعِين، عندئذٍ قام هو وحزبه باستثارة الرأي العام، وورطوا أنفسهم بخطّة فاعلة ضدّ المعتمد السياسي بلغت ذروتها عند تقديم عريضة ضدّ المعتمد.

لسوء الحظّ، وبسبب ضرورات الخدمة، تمَّ نقلُ المعتمد السياسي في هذا الوقت؛ ورغم أنّه تمّ توضيح الأمر للشيخ عيسى بأنّ نقل المعتمد لا ارتباط له بالوثيقة المزيّفة التي تمّ تقديمها ضدّ المعتمد السياسي، إلّا أنّها كانت فرصة جيّدة جدًّا لا ينبغي تضييعها، وقد أشاع حزب الشيخ عبد الله علنيًّا أنّ نقل

المعتمد كان نتيجة مباشرة لجهودهم. في الحقيقة، عندما وصلتُ إلى هنا، بلغني ذلك من الجهات كافةً، كما أنّ الشيخ عيسى ومع عدم إدراكه لمعرفتي بجميع الظروف أخبرني أنّهم أُجبروا على نقل المعتمد السياسي السابق كما أنّ أشخاصًا آخرين أبلغوني أنّ الأمر نفسه حصل مع النقيب (ماكنزي)، رغم أنّ الخبر لم يستند إلى أي أُسس.

وفي زيارتي الثالثة إلى الشيخ عيسى، أبلغني مبتهجًا بأنّه يعيش تحت حماية «ملاكٍ حارس» إن لم تتحقّق رغباته فسينتهي به الأمر حتمًا إلى نهايةٍ سيّئة؛ تابع بعد ذلك الإشارة إلى حوادث تعرّض فيها أشخاص للموت أو للأذيّة بشكلٍ غامض، وقد نسب ذلك كلّه إلى أنّهم أثاروا استياءه في وقتٍ ما. الشيخ عيسى في حالة خرفٍ كاملة وتهيمن عليه زوجته، والدة الشيخ عبد الله، التي تلقنه دائمًا ما ينبغي قوله. وعندما قال ما تمّ تلقينه إيّاه، دخل في حديثٍ طفوليّ وهو غير قادر أبدًا على تناول أيّ موضوع إذ إنّه تحت تأثير السيدة[1] والشيخ عبد الله، ولن يسمع أي اتّهامات ضدّ الشيخ عبد الله، كما أنّ القلّة من الأشخاص الذين تجرّأوا على إبلاغه عن جرائم ابنه أثاروا غضبه وانتقامه الحقود منهم.

القاضي الرئيس[2]، الصديق الأكبر سنًّا للشيخ عيسى، وربما هو الوحيد الذي يمكنه التحدّث إليه بأمان، كان دومًا يبلغه خطيًّا، وعند لقائه، بحالات محددة يطالها الظلم ولكنّه كان يفشل في التأثير عليه.

وفي الفترة ما بين رحيل المعتمد السابق وقدومي، أساء الشيخ عبد الله وسكرتيره إدارة البلدية على نحوٍ فاضح، وكان المجلس مروَّعًا جدًّا بحيث باتت الاجتماعات مهزلة؛ لا يمكن لأي عضو التفوّه بغير عبارة «أوافق على ما يراه الرئيس مناسبًا»، إلّا أنّ أحدهم شرح لي الأمر قائلًا إنّ ذلك يعود إلى الخوف، وأنّهم مستاؤون جدًّا من الموقف، ومن الكثير من حالات الظلم التي تُرتكَب باسمهم.

(1) زوجته الشيخة عائشة بنت محمد آل خليفة.

(2) الشيخ قاسم بن مهزع.

وبعد وصولي بفترة قصيرة، بدأت الأمور تصل إلى الذروة؛ فقد طالبت الجاليات كافةً من المواطنين البحرينيين أن تخضع للحماية البريطانية، كما أنّ كلّ شخص صاحب أهمية اشتكى من الظلم وذكر أمثلة محدّدة. ناقشت المسألة مع الشيخ عبد الله، الذي كان ذكيًّا كفايةً لتقييم الوضع، وإقناع أبيه بالسماح له بالاستقالة من التعاطي بالشؤون العامة لصالح وليّ العهد، الشيخ حمد. هناك بعض الشكّ في أنّه فعل ذلك لأنّه كان يتوقّع حصول اضطراباتٍ عامة وقد خاف من العواقب.

قبِل الشيخ عيسى بالأمر، وكتب رسميًّا أنّه عيّن الشيخ حمد لإدارة شؤونه؛ وفي حديثٍ معي أخبرني أنّ الأمر سيّان بالنسبة إليه، إذ إنّه رجلٌ كبير في السنّ، ولا يريد سوى السلام؛ كما أنّ كلّ ما يرغب به أن يبلّغه حمد بالأمور المهمّة كلها التي قام بها كي «لا أظهر بمظهر الأحمق عندما يتحدّث إليّ الناس». لقد كان هذا هو المشهد فعلًا في ذلك الوقت قبل أن يتأثّر بالمكائد العائلية، فضلًا عن أنّه كان ودودًا جدًّا ويسهل التعامل معه.

قبل الشيخ عبد الله بالوضع لفترة قصيرة؛ وقد نصحته بإخلاص بمحاولة جعل نفسه مرغوبًا شعبيًّا وأن يزيل الشعور السيئ الذي ظهر في كلّ مكان تجاهه، لأنّه لاحقًا قد يشغل موقع مساعد الشيخ حمد. أقسم أن يفعل ذلك، ولكنّه أثبت في أحداثٍ لاحقة أنّ الوضع لا يروق له، وأنّه لا يزال يأمل إبعاد حمَد عن التوريث.

بدأت والدة عبد الله حملة غادرة، وهي شخصٌ بارع، وتحظى بأكبر تأثير على الشيخ عيسى؛ تتولّى هذه المرأة محكمة عادية، وتسجن وتعاقب كما تشاء، مع تجاهل كامل لأبسط قوانين العدالة. وتدريجيًّا بات الشيخ عيسى على خلافٍ مع الشيخ حمد إلى أن بات عداؤه معه، وجزئيًّا مع الشيخ عبد الله، ظاهرًا أمام الجميع.

وهكذا فإنّ الأشخاص المظلومين، أو من لديهم خلافات عادية، نالوا التشجيع من جانب عبد الله للمطالبة بتعويض من حمد. أمّا وراء الكواليس، فكان يتمّ تقديم الحالات بطريقة مغايرة إلى الشيخ عيسى، الذي كان يُحفَّز على إفشال محاولات الشيخ حمد لتسوية القضايا بكفاءة وعدالة. وفي بعض الحالات التي

كان يودّ فيها اتّخاذ القرار، كانت تؤخذ القضية فجأةً من بين يديه من قِبَل الشيخ عيسى نفسه، وبعد ذلك انتشرت أنباء عن أنّ الشيخ حمد لم يكن قادرًا على تسوية الأمور بطريقة سليمة.

أمّا في الشؤون البلدية التي تتطلّب موافقة الشيخ عيسى ومساعدته، فقد كان يُساء على الدوام عرض المسألة عليه، إمّا على أنها انتقاصٌ من نزاهته أو أنها تلحق الضرر بعائداته. وما إذا حاول الشيخ حمد دحض الأفكار الكاذبة كان تتّهمه بها والدة عبد الله، أمام الشيخ عيسى، يُتَّهَمُ بالخيانة.

يُعدّ الشيخ حمد محبوبًا جدًّا من الجماعات كلها، وبالإضافة إلى كونه وليّ العهد {اعترفت حكومة الهند رسميًّا بذلك في العام 1901 بناءً على طلب الشيخ عيسى}، هو الشخص الأنسب لإدارة الأمور. يتّصف الشيخ حمد بأنّه عقلاني، ورغم عدم امتلاكه الكثير من الخبرة، إلّا أنّه مستعد دائمًا لتقبّل النصيحة واستشارة الشخصيات البارزة من رعاياه. وقد يكون من صالحنا الاهتمام بابنه الأكبر سلمان[1] الذي يُفترض أن يصبح يومًا ما حاكمًا، وهو شاب صغير له مستقبل واعد كما أنه حريصٌ على التعلّم.

لا يتوافق الشيخ حمد مع أخيه عبد الله في المكائد السياسية، وإذا لم يدعمه مبنى الوكالة فقد يتمّ إقحامه في موقفٍ مزيّف ويتمّ تشويه سمعته. لقد أحاط عبد الله نفسه بمجموعة من المجرمين السياسيين من العراق ومصر وغيرهما بصفتهم مستشارين لديه[2]، وهو يمضي علنيًّا في مخطّطات ومؤامرات من كلّ نوع. هو شخصٌ مجرّد من المبادئ، وبالنتيجة، غير محبوب لدى فئاتِ الناس كافةً، كما أنّ موقفه وموقف أتباعه يتلخّص في عبارة أحد الشهود في قضية

(1) سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة (10 أكتوبر 1894 - 2 نوفمبر 1961)، الابن الأكبر للشيخ حمد بن عيسى. حكم البحرين من 20 شباط/ فبراير 1942 حتى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961. (هامش الأرشيف البريطاني).

(2) التقرير يشير هنا إلى مجموعة المدرسين المنتدبين للتدريس في مدارس البحرين والذين كانوا يأتون من العراق وسوريا. وكان لهم تأثير بالغ على توجهات الرأي العام.

جاسم الشيراوي، شخصيته الثانية، حيث ذُكر أنّه قال: «لن أستسلم حتّى أهزم الشيخ حمد والوكالة وأعيد زمام الأمور إلى أيدي عبد الله؛ لن أدع الشيخ حمد يحقّق أيًّا من الأمور التي يريدها، إلى أن يستقيل بنفسه، ولتحقيق ذلك سأشوّه سمعة مبنى الوكالة بحيث لا يهتمّ أحد إلى أوامرها».

أودّ الاقتباس من الدليل الجغرافي للخليج الفارسي، صفحة 943: «يسود شعور بأنّ بعض أركان الإدارة الداخلية في البحرين ليسوا موثوقين تمامًا أمام القوة البريطانية الحامية....

ظلم المواطنين كان سائدًا، وكان يمارسه الشيخ ورجال عائلة آل خليفة وآخرون أيضًا».

يتبيّن من الملفات الموجودة في مبنى الوكالة، أنّه ما من تحسّن في ما يخصّ الإدارة الداخلية للبحرين، وقد ترك الكثير من المعتمدين السياسيين ملاحظات في سجلّهم تتعلّق بالحالة غير المُرضية التي آلت إليها الأمور. هناك أدلة في كلّ مكان على الظلم الذي ازداد كثيرًا في السنوات الأخيرة، في حين يزداد وعي الشعب، ويقلّ ميلهم للخضوع إلى هذا النوع من المعاملة.

سأعود مجدّدًا إلى الدليل الجغرافي للخليج الفارسي، صفحة 943:

«بعد أزمة العام 1904 - 1905، أُثيرت مسألة إصلاح هؤلاء الأوغاد وتعريف أكثر صرامة للعلاقات الثانوية للشيخ أمام الحكومة البريطانية، وقد أخذتها حكومة جلالة الملك بعين الاعتبار وقرّرت تبنّي سياسة حذِرة ... حيث ينبغي السعي إلى تحسين الحكومة الداخلية بالوسائل المسالِمة وغير المباشرة عبر زيادة نفوذ الشيخ وكسب ثقته».

لقد فشلت «الوسائل المسالِمة وغير المباشرة» في تحقيق الأهداف المرغوبة، كما أنّ المكائد ضمن العائلة تركت تأثيرًا سيّئًا على كسب ثقة العائلة الحاكمة. أمّا الأُسس التي ارتكزت عليها حكومة جلالة الملك في رغبتها بانتهاج سياسة حذِرة،

فهي بلا شكّ مرتبطة بالموقع غير المحدّد للبريطانيين في البحرين، بالإضافة إلى الاهتمام المركّز عليها من الحكومات التركية والفارسية في ذلك الوقت، وكذلك وجود المصالح الألمانية في المنطقة. لقد أزالت الحرب الأوروبية هذه الاعتبارات؛ وأنا أؤكّد باحترام أنّه لم يسبق لنا أن كنّا في موقف متحرّرين من القيود مثل هذا الموقف للإصرار على الإصلاحات الضرورية التي تأخرت كثيرًا في الإدارة الداخلية للبحرين[1].

باختصار، وصل الشيخ عيسى إلى مرحلة من العمر لم يعد قادرًا فيها على تسلّم الحُكم، وينبغي الاعتماد على شخصٍ آخر. يبدو أنّ الشيخ حمد هو الشخص المناسب، وفي الحقيقة هو المرشّح الوحيد المحتمَل المقبول من الأهالي؛ لن يقبل الشيخ عبد الله أبدًا منصب أخيه الأصغر منه ولن يكبح طموحه.

أتلقّى دائمًا اتصالات من قادة الجماعات ويطلبون منّي مناشدة الحكومة للتخفيف من حدّة الوضع قليلًا؛ لذا حاولت بأقصى ما في وسعي منع أي من هذه التحرّكات، وبذل الجهود لإبقاء الأمور هادئة، على أمل أن يتأثّر عبد الله

(1) فور انتهاء الحرب العاملية الأولى، أخذت بريطانيا تعيد النظر في سياستها في البحرين، فأوكلت منصب المعتمد السياسي إلى مسؤولين كانوا قد خدموا في العراق ونالوا تدريبًا أكاديميًا في اللغة العربية وشؤون الحضارة المختلفة. ومن هؤلاء المسؤولين الكابتن ن. ن. إي براي (N.N. E Bray) الذي عُيِّن عام 1918 في منصب المعتمد البريطاني في البحرين. والميجر هـ إي. ب. ديكسون (H. E. b. Dickson) بعد ستة أشهر في المنصب نفسه. والميجر سي. كيه. ديلي (C. K. Daly) الذي عين عام 1920 وخدم حتى عام 1926م. ومع تعيين الكابتن براي، بدأت السياسة البريطانية تتحول من دور تقديم التوصيات الإصلاحية للحاكم - على أمل أن يطبقها - إلى دور العمل على تطبيقها مباشرة. والجدير بالذكر في هذا المجال، أن موضوع الإصلاحات كان، منذ بداية القرن، مدار بحث بين المعتمد السياسي البريطاني في البحرين والمقيم السياسي في «بوشهر» وحكومة بومباي، ووزارة الخارجية البريطانية. بينما كان المعتمد والمقيم السياسيان يشددان على ضرورة الإصلاحات، كانت حكومة بومباي ووزارة الخارجية تنصحان باتباع «سياسة التروي». ولكن بعد الحرب مباشرة، بدلت الحكومة والوزارة مواقفهما وأصدرت تعليماتها إلى المسؤولين البريطانيين في الخليج تدعوهم إلى العمل على تحسين الوضع الداخلي بوسائل هادئة وغير مباشرة لكسب ثقة الحاكم. انظر: الخوري، فؤاد إسحاق، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، مركز أوال للدراسات والتوثيق (بيروت، 2016)، ط 2، ص 123 - 124.

ويغيّر سياسته. ولكنّه يبدو مصرًّا تمامًا على عدم فعل ذلك فضلًا عن عدم إمكانية التغلّب على صعوبة معارضة المكائد المخفية لدى والدته.

قيل لي إنّنا لو وسّعنا نطاق الحماية لتشمل الحكومة البحرينية، بحيث تصبح منيعة أمام الأخطار الخارجية، ينبغي علينا استخدام نفوذنا بطريقة فاعلة كي لا يتعرّض السكّان للظلم، وكي يصبح لديهم حكومة كفوءة وعقلانية بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى. وعندئذٍ سُئلت: «وإذا فشلت في هذا الأمر، لمَ لا تنزع الحماية البريطانية، وعندئذٍ سنلجأ إلى التعويضات التي يلجأ إليها العرب عادةً؛ يتوجب علينا مناشدة حاكم عربي آخر كي يحكم منطقتنا ويعاملنا بطريقة أفضل».

أعترف باحترام أنّ هذه الاحتجاجات قد جرى تقديمها على أُسسٍ دقيقة مثبَتة، وهي تستحقّ النظر فيها؛ وإذا كان من الممكن اتّخاذ بعض التدابير الوقائية لتجنّب وقوع صراعٍ على السلطة، وهو مؤكّدٌ حصوله عند موت الحاكم الحالي، وسيستمرّ في التسبّب بالاضطرابات في الوقت الحالي، إلّا أنّ الحاكم يعتني بنفسه جيّدًا، وقد يبقى على قيد الحياة لسنواتٍ طويلة.

الأمر المزعج الآخر هو التزايد السريع في عدد أفراد عائلة آل خليفة إذ ما من منفذٍ للأعداد الكثيرة من الصغار منهم، كما أنّه ما من محاولة لتعليمهم مهنة معيّنة، والعائدات كلّها، التي لا يُخصّص منها شيء لعامة الناس، تعود إليهم رغم أنّ الكثير منهم يعانون من ظروفٍ قاهرة، ويلجؤون إلى الابتزاز لتأمين مداخيلهم. وعلى الرغم من هدوء السكّان، إلّا أنّ تواصلهم المقرّب مع الأجانب تزايد بسرعة مع إدراكهم للأمور، كما أنّ ظلم آل خليفة هو أكبر من أن يتحمّله العرب العشائريون الذين قد يقدمون على الاستيلاء على الحُكم ما إذا بلغ بهم الاستياء حدًّا غير معقول.

توقيع الرائد (سي. كيه. ديلي)
الجيش الهندي
المعتمد السياسي، البحرين

رسالة سريّة رقم S-24 من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة مؤرخة في 6 كانون الثاني/ يناير 1922م، «بوشهر»

من - المقدّم (إيه. پي. تريڤور) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - السيد (دي. دو أس. براي) المحترم، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، ووسام «الإمبراطورية الهندية» لرتبة قائد، وزير خارجية حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

سيدي،

في رسالتي رقم S-495 المؤرّخة في 30 كانون الأول/ ديسمبر التي تتناول مسألة استبداد شيخ البحرين برعاياه، ذكرتُ أنّني طلبتُ من المعتمد السياسي أن يرسل إليّ ملاحظات حول بعض حالات الظلم الفاضحة، ويشرّفني الآن تقديم نسخة من المذكّرة[1] إلى حكومة الهند وهي تضمّ تفاصيل حالات معيَّنة من الظلم من شتى الأنواع.

لقد تمّ إبلاغ الحالة رقم 6 إلى حكومة الهند في رسالتي رقم S-272 المؤرّخة في 21 أيلول/ سبتمبر 1920؛ في حين أنّ الحالة رقم 16 أشرتُ إليها في رسالتي المذكورة أعلاه، إذ أُبلغتُ بها في المقابلة التي أُجريت معي في 21 كانون الأول/ ديسمبر. وعند وصف الحالة ذكرتُ عن طريق الخطأ، أنّ الشيخ عبد

(1) رقم C/1 المؤرخة في 3 كانون الثاني/ يناير 1922. (هامش الأرشيف البريطاني).

الله كان هو المعتدي بدل الشيخ حمد بن صُباح، وأتأسّف على ارتكابي هذا الخطأ، إلّا أنّ الحقائق الرئيسة صحيحة والقضية فاضحة جدًّا.

ستلاحظون بأنّ الشيخ عبد الله هو المسؤول عن الكثير من أعمال الاضطهاد؛ وقبل بداية الحرب وأثناءها، بدا أنّ الشيخ عبد الله هو أكثر أبناء الشيخ ذكاءً وتقدّمًا، وعندما كنت في البحرين ساعدني في مسألة ترتيبات الإنزال، وعندما كان العقيد كييز (Keyes) {ثمّ أصبح نقيبًا} معتمدًا سياسيًّا في بداية الحرب، كان مفيدًا جدًّا له ومُنح وسام «الإمبراطورية الهندية»، غير أنّ ذلك كله بدا مقصودًا من أجل إبعاد أخيه الأكبر الشيخ حمد عن سدّة التوريث، وذلك حتّى بعد انتهاء الحرب بفترة زمنية بعد أن أصبح الشيخ عبد الله هو الحاكم الفعلي للبحرين.

عندما بلغني الوضع الذي آلت إليه الأمور، اعتقدت في البداية أنّ الوضع قد يتحسّن عبر إعادة الشيخ حمد إلى موقعه المناسب، وقد تمّ ذلك في الصيف الماضي، ولكن كما ورد في رسالتي المذكورة أعلاه لم تتحقّق النتيجة المرغوبة. وعندما جرى طرح مسألة إعادة تنصيب الشيخ حمد، كان هناك الكثير من التحريض ضدّ الشيخ عبد الله الذي ظنّ أنّه من المستحسَن التظاهر بالانسحاب من القضية في حال بلغت الأمور ذروتها. ولهذا تظاهر بالإذعان لإعادة تنصيب الشيخ حمد ولكنّه لم يتوقّف أبدًا عن التآمر عليه، حيث ساعدته والدته ببراعة، وهي السيدة الماهرة جدًّا، التي تسيطر تمامًا على الشيخ عيسى.

لقد تحدّث المعتمد السياسي مرارًا إلى الشيخ عيسى حول هذه الأمور ولكنّه مصابٌ بالخرف تمامًا، وخاضع بالكامل لزوجته بحيث لا يمكن فعل أيّ شيء في هذا الخصوص. وكذلك تحدّث المعتمد السياسي مرارًا مع الشيخ عبد الله، إلّا أنّ الأخير، ومع اعترافه بكلّ ما ذُكر، رفض تغيير أساليبه. النقطة الأخرى هي أنّه بموجب الظروف الحالية، وما إذا توفي الشيخ عيسى فمن المؤكّد أنّ الشيخ عبد الله لن يسمح لحمد بخلافته من دون حصول قتالٍ بينهما.

وفي هذه الظروف، أعتقد أنّ الطريقة الوحيدة لتحسين الأمور قد تكون قيام الحكومة بإبلاغ الشيخ أنّه بسبب الشكاوى المقدّمة ضدّ الشيخ عبد الله، ينبغي عليه مغادرة الجزيرة إلى حين تقديم ضمانات مناسبة تكفل عدم تدخّله في الشؤون المحلية.

لستُ واثقًا من أنّ هذه الخطوة ستلقى إعجاب حكومة الهند في الوقت الحالي، غير أنّني متأكّد من أنّها الوسيلة الأفضل لإنهاء الوضع الحالي، وأنّه إن تمّ اتّخاذها، سيتنبّه الشيخ وعائلته وقد يحسّنون أساليب حكمهم. ولكن في حال لم يكن هذا الاقتراح مناسبًا فإنّني أقترح إبلاغ الشيخ بأنّه جرى تلقّي الكثير من الشكاوى حول الاستبداد الذي يمارسه وعائلته بحقّ رعاياه وأنّ الحكومة بصفتها قوّة حامية لا يمكنها القبول بمثل هذا الظلم في السلطة، ولهذا فهي تفوّض المعتمد السياسي التدخّل عند إبلاغه بقضايا ظلمٍ فاضحة وتوسيع نطاق الحماية البريطانية مؤقّتًا لتشمل المجموعة المضطهدة ريثما ينتهي التحقيق في هذه القضية.

لا شك في أنّه مجرّد تدبير مهدّئ للأمور وسينتج عنه خلافٌ بين الشيخ ومبنى الوكالة السياسية، إلّا أنّ الوضع الحالي يضع المعتمد السياسي بصفته ممثّلًا للقوّة الحامية في موقفٍ لا يُحسَد عليه أبدًا، فضلًا عن أنّ مواطني البحرين يتطلّعون إليه لتحسين وضعهم ويصعب عليه جدًّا رفض مساعدة ضحايا مثل هذا الاضطهاد الكبير الذي سترد نماذج عنه في المرفق بهذه الرسالة.

توقيع المقدّم (إيه. بي. تريفور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

مذكّرة سريّة رقم C-1، مؤرخة
في 3 كانون الثاني/ يناير 1922م

من - مبنى الوكالة، البحرين،

إلى - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر»

استكمالًا للتقرير المقدّم مؤخّرًا حول البحرين، أرسل طيًا بعض الأمثلة عن الظلم الذي اشتكى منه الوفد إليك في زيارتك الأخيرة إلى هنا. أمّا حالات الظلم الفعلية التي يرتكبها الكثير من أفراد آل خليفة، الذين يحظى كلٌّ منهم بصلاحيات مطلقة على مناطق محدّدة من الجزيرة، فهي كثيرة ويستحيل بموجب الظروف الحالية السكوت عنها، وأيّ محاولة لمساعدة الأشخاص المعنيين ستؤدي على الأرجح إلى المزيد من الاضطهاد، إلّا إذا وُضعوا تحت الحماية البريطانية.

وعند عودتي من «بوشهر»، استقبلني عدد كبير من البحرينيين عند رصيف الميناء، واستفسروا عن الخطوات التي تمّ تكليفي باتّخاذها، فأخبرتهم بأنّ المسألة قيد الدراسة.

وخلال فترة غيابي، تمّ نشر أحد التقارير، ومن الواضح أنّ الشيوخ هم من فعلوا ذلك، {عاد عبد الله إلى البحرين في اليوم الذي غادرتُ فيه}، مفاده أنّني لن أعود وأنّك أرسلت يوسف كانو نظرًا لاستيائك منه، وأنّه سيتمّ ترحيل «خان صاحب محمد شريف»[1] خلال فترة قصيرة. وتحت هذاالغطاء، جرت

(1) **محمد شريف قطب الدين العوضي (خان بهادور)** حصل على لقب خان صاحب في حزيران/ يونيو 1919 من قبل مبنى الوكالة، ولَقَبُ خان صاحب أو خان بهادور هو من التسميات الهندية الإنجليزية التي تعني وكيل السردار. ومثل هذه الألقاب كانت تمنح لموظفي الدولة البريطانية أو الذين يعملون لديها تقديرًا لهم وإشارة إلى درجتهم ومكانتهم، وهو تقليدٌ

محاولة لإجبار القرويين على توقيع وثيقة موجّهة إلى الحاكم، يعبّرون فيها عن مودّتهم ورضاهم عن حكمه؛ إلّا أنّ تلك المحاولة فشلت بالكامل، وقد بلغني أنّ البحرينيين بعثوا إليك برسالة، كما أنّ الكثير من الأشخاص طالبوا القاضي بمعرفة حقيقة الشائعات التي يبثّها الشيوخ، وقد بلغني أنّه بعث برسالة إليّ إلى «بوشهر» طالبًا منّي العودة، إلّا أنّها لم تصلني وقد تكون وصلت إليك.

توقيع الرائد (سي. كيه. ديلي)،
الجيش الهندي،
المعتمد السياسي، البحرين

درج عليه الإنجليز في منح الرتب أو النياشين إلى من يخدم مصالحهم. كان محمد شريف قطب الدين العوضي رئيس التجار الفرس في البحرين في فترة عشرينيات القرن الماضي، عينه المعتمد السياسي البريطاني (هارولد ديكسون) عضوًا في المجلس العرفي في العام 1920 ممثلًا للجالية الفارسية، كما عينه الرائد (ديلي) لاحقًا في منصبي رئيس الشرطة ونائبًا لرئيس البلدية في العام 1921. اتهمه الملك عبد العزيز بن سعود بتسببه في ما عرف بفتنة النجادة، وأنه بحكم منصبه كرئيس للشرطة لم يمنع حدوث الاعتداءات وذلك بعد اشتداد الجدال مع وكيل ابن سعود في البحرين عبد العزيز القصيبي. لعب دورًا مهما في تهدئة البحارنة الغاضبين من سياسات الشيخ عيسى بن علي في العام 1923. انظر: الخاطر، مبارك، القاضي الرئيس الشيخ قاسم بن مهزع 1847 - 1941، ط 1، البحرين 1975، ص 170؛ الخليفة، مي، سبزآباد ورجال الدولة البهية، 1998، ص 504.

بعض نماذج الظلم[1] الذي يلحق بالمواطنين البحرينيين من العائلة الحاكمة في البحرين[2]

1. توفي علي بن صفر منذ نحو عامٍ واحد وخلّف وراءه نحو 45,000 «روبية» للأعمال الخيرية، ويكون الوصي على هذه الأموال أحد السادة. قام الشيخ عبد الله، ابن الحاكم، بدفع أخ المتوفّى إلى تقديم دعوى إليه مطالبًا بأن تكون الوصاية له. أُرسلت الدعوى إلى القاضي، الذي رفض تعديل القرار، وعلى نحوٍ خاصّ، لأنّ المدّعي شخصٌ سيئ، ولهذا لم يعيّنه المتوفّى وصيًّا على أمواله. تجاهل الشيخ عبد الله النظام الشرعي، وأخذ المال بالقوّة من السيد؛ أعطى نحو 20,000 «روبية» إلى أخ المتوفّى الذي تقدّم بالدعوى، و2,000 «روبية»

(1) في العام 1922، صدر عن الوكالة السياسية البريطانية في البحرين، تقرير موسّع عن حوادث الاضطهاد والظّلم التي ارتكبها أفراد من آل خليفة ضد السكّان البحارنة في ذلك الوقت، وجاء التقرير بناء على طلب تقدّمت به الحكومة البريطانية في الهند لتوثيق حالات تستطيع أن تستدلّ من خلالها على حقيقة الوضع في البحرين، وذلك بعد سلسلة من العرائض والتظاهرات الضخمة التي قام بها البحارنة في بداية أول انتفاضة سياسية معارضة ضد القبيلة الحاكمة. قام المعتمد السياسي (ديلي) بكتابة هذا التقرير الذي يعتبر أول تقرير لتقصي الحقائق في البحرين، وأرسله في مذكّرة سرّية إلى المقيم السياسي، ووثّق فيه عددًا كبيرًا من حالات الظلم والاضطهاد، بالأسماء والوقائع والزمان والمكان، وبناءً على هذا التقرير أكد المقيم السياسي إن الأمثلة «أكثر من أن تحصى» في البحرين، على عمليات القتل والسجن التعسّفي الوحشي، والجرائم السياسية التي لم يُحاكَم عليها أحد، والاستيلاء غير المشروع على الممتلكات، والضرائب الاستعبادية الظالمة وأعمال السخرة والابتزاز واختطاف النساء واغتصابهن واستخدامهن في البغاء. واستنتج أن ما يحدث من قبل عائلة آل خليفة هو سياسة مقصودة تصل إلى مستوى «الإرهاب». وقد أدى تقرير ديلي وتعقيب المقيم السياسي عليه إلى أن يهدد وزير الخارجية في حكومة الهند باستخدام القوة لفرض النظام وإعادة الهيبة للسلطات البريطانية.

(2) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 367.

رشوة إلى كبير خدام الحاكم الذي ساعده على وضع المال في مكانٍ آمن، واختلس الشيخ عبد الله ما تبقّى من المال؛ كما أنّه جنى مبلغًا كبيرًا مما تبقّى من ميراث الورثة عبر الكثير من الحيَل.

2. هناك قطعة أرض تعود إلى أبناء محسن السيسي؛ قام الشيخ عبد الله ببيعها إلى الشيخ [شاهين] الشوملي مقابل 3,500 «روبية»؛ وقد اشتكى المالكون مرارًا إلى الحكّام ولكن من دون جدوى. ومنذ بضعة أسابيع، قرّروا التقدّم بشكوى مشتركة إلى مبنى الوكالة، فتناهى إلى سمع الشيخ عبد الله ذلك وقام بدعوة بعض أصدقائه المقربين إلى اجتماع لحلّ القضية بغض النظر عن أنّه يُفترض به الانسحاب من التدخل في الشؤون العامة كافةً. وبموجب هذا الاجتماع تقرّر أن يدفع المدّعون 500 «روبية» إلى شاهين الشوملي كتعويضٍ واسترجاع أرضهم، ولكنّ كلا الطرفين الآن غير راضيين، فالفريق الأول غير راضٍ عن دفع 500 «روبية» مقابل استرجاعه أرضه الخاصة والفريق الثاني غير راضٍ لأنّه دفع 3,000 «روبية» ولم يكسب شيئًا.

3. أغوى الشيخ عبد الله إحدى اليهوديات وتدعى مسعودة، وكانت عشيقته لفترة من الوقت، واتّفق معها على إغواء شبابٍ من عائلاتٍ محترمة واستدراجهم إلى منزلها ليقوم بعد ذلك فداوية عبد الله بمهاجمة المنزل، والحصول منهم على مبلغ من المال تحت التهديد بالفضيحة والسجن؛ ويقال إنّه تمّ جمع مبلغ كبير من المال بهذه الطريقة.

4. في الصيف الماضي، خُطفت زوجة أحد الخيّاطين من سنابس وتمّ حجزها في منزل الشيخ عبد الله عدّة أيام، وتمّ تهديد الزوج الذي لا يمكنه التقدّم بالشكوى إلّا إلى الشيخ عبد الله نفسه، وهو الحاكم المطلَق في سنابس.

5. الشيخ عبد الله هو حاكم قرية جد حفص، وهناك يعمل وزيره عبد الله بن رضي وزوجته في الدعارة لصالح الشيخ عبد الله؛ وقد أُجبرت الكثير من النساء

على زيارة الشيخ عبد الله في منزل الوزير، كما أنّ ابنة مرهون تعرّضت للخطف وبقيت هناك بضعة أيام وكذلك حصل مع ابنة السيد جاسم. وفي كلّ حالة كان يتمّ تهديد الأهل، كما أنّهم لن يحاولوا المطالبة بتحقيق العدالة على أيّ حال هربًا من عار الفضيحة أمام الناس. ومنذ ذلك الحين كانت تُرسَل هاتان الفتاتان إلى القطيف كلّ سنة في موسم زيارة عبد الله إلى جد حفص، مع الإشارة إلى أنّ هذه الحالات معروفة على المستوى المحليّ.

6. يحقّ للحكّام عبر الأعراف الثابتة، جمع ضريبة على اللؤلؤ الذي يتمّ صيده وتتجاوز قيمته 10,000 «روبية»، وذلك من المراكب البحرينية فقط حيث تُدفع الضريبة من قِبل المركب المعني فقط. وفي العام الفائت، حصل أحمد بن خميس على لؤلؤة تبلغ قيمتها 40,000 «روبية» في القطيف أي خارج الأراضي البحرينية. وعندما رجع بها إلى البحرين لبيعها أرسل الشيخ عبد الله رجاله لمطالبته بالضريبة. حاول بعد ذلك الشيخ اعتقاله والاستيلاء على اللؤلؤة، إلّا أنّ الرجل نجح في الفرار منه وطلب اللّجوء إلى مبنى الوكالة حيث منحه الحماية الرائد (ديكسون) الذي كان المعتمد السياسي حينئذٍ. أمّا الآخرون الذين فُرض عليهم على نحوٍ غير منصف دفع الضريبة مؤخرًا فهم:

   أ. الحاج حسين المدحوب.

   ب. الحاج متروك.

   ت. الحاج عبد الله أبو ديب.

   ث. علي بن حسين الحايكي.

   ج. الحاج جواد.

7. لا تُجبى في البحرين على نحوٍ مشروع ضرائب على الإرث، كما أنّ مثل هذه الضريبة غير مسموحة في الشريعة؛ توفي أحمد بن يوسف محمود وخلّف وراءه مئتي ألف «روبية»، وقد قام الشيخ عبد الله بجباية 20,000 «روبية» منها كضريبة بغير

وجه حقّ. وبعد ذلك استخدم المكر والحيلة، وتسبّب بنشوء نزاعاتٍ بين الورثة حيث تمّ الاستيلاء على نصف الأموال باعتبارها «خدمة» و«رسوم المحكمة» التي باتت تُجبى اليوم بنسبة 10 %.

8. قام الشيخ عبد الله، من دون عُذر، بالاستيلاء على قطعة أرض مع بعض المباني السكنية التابعة لعبد الرسول بن الحاج حسين من سنابس، وقد أعطاها الشيخ إلى إحدى عشيقاته التي تعيش الآن هناك.

9. عند وفاة الحاج خلف السرو، وضع الشيخ عبد الله أملاكه تحت الحجز ولم يسلّمها إلى الورثة إلّا بعد دفع 1,000 «روبية»؛ ومن المعروف عمومًا أنّه لم يتم المطالبة بالأملاك.

10. استولى الشيخ عبد الله على منزل الحاج أحمد بن شعبان في سنابس تحت ذريعةٍ كاذبة ولا يزال يحتفظ به.

11. قام خدّام الشيخ عبد الله بخطف فتاةٍ فارسية؛ بحث عنها والداها لبعض الوقت وعادوا إلى المنزل تاركين رجلًا يُدعى محمد عبد الله يواصل البحث؛ فاكتشف أنّ الشيخ عبد الله أخذها، ومن ثمّ سلّمها إلى أحد عرب الزلاق مقابل 400 «روبية». بذل محمد بن عبد الله جهودًا نيابةً عن الأهل من أجل استعادة الفتاة وقد فعل ذلك مقابل دفع 500 «روبية» وبشرط أن يتزوّجها هو علمًا أنّها كانت حامل وقد توفيت وهي تضع مولودها.

12. خطف الشيخ عبد الله ابنة السويحلي من الحورة وتحوّلت بعد ذلك إلى ممارسة البغاء.

13. خُطفت على نحوٍ مماثل ابنة خالد بن جاسم.

14. أحضر ابن كاظم زوجة له من الكويت، ومن ثمّ ذهب في تجارةٍ إلى القطيف وعند عودته وجد منزله منهوبًا وزوجته قد رحلت. وفي وقتٍ لاحق، رأى زوجته مع اثنين من القوادين [سماسرة في البغاء]، فطلب منها العودة، وقد تمّ إخباره

أنّها سُلّمت إليهم ليحتفظ بها الشيخ عبد الله. ذهب إلى الشيخ عبد الله الذي سمح له باسترجاعها. ومؤخّرًا اشتكى الزوج في مبنى الوكالة من فقدان أغراضه ويقال إنّ الشيخ عبد الله أعطاه رشوة لإبعاد اسمه عن القضية.

15. حاول محمد ابن الشيخ عبد الله إغواء ابنة علي الدوي، وهو تاجر معروف من المحرّق، ولكنّه فشل في ذلك؛ وفي مساء أحد الأيام أمسك مع بعض خُدّامه بالفتاة في إحدى الأزقة ووضع حرّاسًا عند نهاية كلّ شارع ليتمّ بعد ذلك اغتصاب الفتاة. علم الأب بأنّ العدالة لن تأخذ مجراها وخوفًا من تشويه سمعة العائلة حاول الحفاظ على كتمان المسألة، إلّا أنّها باتت معروفة الآن جيّدًا.

16. منذ نحو 6 أشهر في توبلي[1]، قام حمود بن صُباح[2] أحد أفراد العائلة الحاكمة بقتل الحاج حسين العريبي وحاول قتل زوجته وابنه وابنته التي أُصيبت بجروحٍ بليغة. أمّا الابن فعلى الرغم من مرضه الشديد، إلّا أنّ الحاكم أصرّ على الإرسال في طلبه لاستجوابه ودُفع به إلى السجن. وبعد تهديده أُطلق سراحه ودخل إلى المستشفى حتّى استعاد عافيته. مؤخّرًا تعرّض للتهديد بالسجن مجدّدًا إذا رفض كتابة وثيقة تفيد بأنّ حمود بن صباح لم يقتل أباه ولم يجرح بقية أفراد العائلة. وأثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها المقيم السياسي إلى البحرين،

---

(1) **توبلي** قرية قريبة من الساحل الشرقي، وهي قرية كبيرة ذات مياه غزيرة وبساتين نضيرة ونخيل باسقة كثيرة، ولعلها مع بلاد القديم المتقدمة من مواطن الفينيقيين الأولى قبل عصور التاريخ، إذ إن هؤلاء مؤكدٌ توطنهم في هذه الجهات. وربما يكون اسم توبلي محرفًا عن توپولي بمعنى المدينتين، إذا لم نجد لبلاد القديم اسمًا خاصًا غير هذا النكرة، مع أنها قديمة وآثارها عظيمة، ولا تُعرف بغير اسم بلاد القديم، فيغلب الظن أن اسم توبلي شامل للاثنتين ومعناه المدينتين. انظر: التاجر، محمد علي، عقود اللآل في تاريخ جزائر أوال، تحقيق وسام السبع، مركز أوال للدراسات والتوثيق، ص 145.

(2) **الشيخ حمود بن صباح** بن حمود بن سلمان بن أحمد الفاتح بن خليفة بن محمد آل خليفة أسندت إليه مهام مختلفة منها: رئاسة مجلس التجارة والغوص في البحرين المجلس العرفي كما كان مستشارًا لحاكم البلاد آنذاك الشيخ حمد بن عيسى، كان مرافقًا للشيخ حمد بن عيسى في أسفاره الرسمية والشخصية. انظر: معجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مؤسسة البابطين للإبداع، 2008.

طلب العدالة من مبنى الوكالة وقد مُنح حماية مؤقّتة إلى حين انتهاء التحقيق في القضية. وفي جميع هذه الحالات، جميع شهود العيان هم أجبن بكثير من أن يدلوا بشهادتهم. وفي هذا الشأن، أقسم الابن بأنّه شاهد حمود بن صُباح يقتل أباه أمام عينيه، وحاول إطلاق النار عليه [أي على الابن المشتكي] لكنّه أصيب بجروح من خنجرٍ صغير على يد رجلٍ آخر.

17. قُتل ابن الحاج مهدي بن زينل من جد حفص، في وضح النهار وفي طريقٍ عام على يد أحد خُدّام الشيخ محمد، الابن الثاني للحاكم؛ تمّ اعتقال القاتل ليُطلق سراحه بعد ذلك وتمّ تهديد الأب بقتله أيضًا ما إذا تقدّم بشكوى أخرى؛ ولكنّ الأب تقدّم مؤخّرًا بدعوى أمام المقيم المحترم.

18. وقعت جريمة سياسية مؤخّرًا في سترة، وجريمة أخرى قرب النعيم، ولكن لم يتمّ اعتقال أحد باستثناء أقرباء الأشخاص المقتولين الذين تمّ تهديدهم لمنعهم من تقديم شكوى. ومنذ ثلاثة أسابيع، ارتكب الشيخ خالد، أخ الحاكم، جريمة سياسية أخرى ولم تجر أي اعتقالات.

19. يقوم الشيخ خالد، أخو الحاكم، الذي يحظى بصلاحياتٍ مطلقة في سترة بأخذ ربعة واحدة [تساوي 4 أرطال] من الأسماك يوميًا، أو بدلٍ نقديٍ من كلّ واحد من السكّان؛ تباع بعدئذٍ إلى أحد الأشخاص الذي حظي بهذا الاحتكار. يجبي الشيخ خالد أيضًا ضريبة على رأس المال بقيمة 2 «روبية» شهريًّا، بالإضافة إلى فرض ضريبة بقيمة 25 «روبية» مؤخرًا وبلا سبب على كلّ شخص.

أمّا المصادر الأخرى للعائدات التي يحصل عليها هذا الفرد من العائلة الحاكمة فهي طلب العمل من رعايا الشيخ خلال الفترة الممتدة من 7 محرّم إلى 10 محرّم حيث يُحرِّم الدين العمل خلال هذه الفترة، ومن يرفض يُفرض عليه دفع غرامة مالية. ويُفرض على النساء المساهمة في إحضار نبات الفصة من أراضي أزواجهنّ إلى حيوانات الشيخ، كما أنّ أبناء الشيخ قاموا باعتقال الكثير من النساء لأغراضٍ لا أخلاقية.

20. منذ شهرٍ واحد، ضلّ جملٌ صغير من قطيع الشيخ ووُجد ميتًا خارج قرية من القرى. لم يكن هناك أي أُسس لافتراض حصول انتهاكٍ ما، إلّا أنّه فُرضت غرامة مالية بقيمة 500 «روبية» على القرية؛ وإذا لم يحصل ذلك، توجب على كلّ رجل في القرية أداء حلف اليمين بعدم قتل الجمل، وهذا ما شأنه أن يؤدي إلى تضييع وقت يومٍ كامل على عدة مئات من الأشخاص، إذ ينبغي أداء اليمين في المنامة، ولكن لم يجرِ الاتفاق بعد على هذه المسألة ولم تتمّ تسوية القضية بعد من قِبَل الحاكم.

21. أرسل الشيخ عبد الله في طلب ابنة علي البصري وقد رفض والداها إرسالها؛ قامت والدة عبد الله، التي نالت مؤخّرًا لقب ملكة البحرين، بإجبار الأم على إرسال الفتاة فورًا أو مغادرة البحرين ليتمّ بعد ذلك إغواء الفتاة للزواج بأحد خدّام الشيخ عبد الله إلّا أنّها وُضعت في أحد منازل الشيخ عبد الله كعشيقة له.

22. يرعى بعض الرجال جمالًا تابعةً لزوجة الحاكم، وقد قاموا مؤخّرًا بالقبض على صبيٍّ صغير خارج القرية وارتكبوا بحقّه اعتداءات غير شرعية. اعترض القرويون وقالوا إنّهم سيشكون الأمر «للملكة» وعندما فعلوا ذلك قامت السيدة بسجن نحو 12 رجلًا من القادة، ووضعتهم في السجن وقد رفضت إحالة القضية إلى القاضي ومن ثمّ أطلقت سراحهم بعد دفع كلٍّ منهم 250 «روبية».

23. رفض أحد البحرينيين مؤخّرًا دفع إيجار إحدى بساتين الشيوخ لأنّهم رفعوا قيمة الإيجار قبل انتهاء الاتفاق القائم بينهم. أخذ بعدئذٍ حديقة أخرى تابعة لأحد رعايا القطيف؛ تمّ توجيه تهمة مزيّفة إليه {هو نفسه لم يُبلَّغ بأي تهمة بل صيغت إحدى التهم بعد إطلاق سراحه}، وقد سُجن شهرًا واحدًا مع تغريمه مبلغ 500 «روبية» ومُنع من العمل لدى أحد الرعايا من القطيف. بعبارة أخرى، أُجبر على استئجار بستان الشيخ مرة أخرى وبسعرٍ جيد.

24. إنّ العمل الإجباري والمساهمة الإجبارية في تقديم الدجاج، والبيض، ومصادرة المراكب، وحيوانات النقل هي أعمال تحصل يوميًّا وهي تُسمّى «أعمال السخرة»، وكانت في الأصل من امتيازات الحاكم، إلّا أنّها اليوم تُمارس من قِبَل كلّ صغير في العائلة الحاكمة وأتباعهم حيث يبلغ عددهم نحو مئة وخمسين شخصًا وهو الأمر الصعب جدًّا على السكّان.

إنّ ظروف احتجاز السجناء هي ظروف سيئة للغاية.

توقيع الرائد (سي. كيه. ديلي)
الجيش الهندي

نسخة من برقية رقم 107، المؤرخة في 15 كانون الثاني/ يناير 1922م

{تمّ تسلّمها في 16 كانون الثاني/ يناير}

من - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر»،

إلى - وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

بالإشارة إلى استبداد شيخ البحرين وعائلته المشار إليه في المراسلة التي اختتمتها برسالتي رقم S-24 المؤرّخة في السادس من الشهر الجاري، أُبْلِغَ المعتمد السياسي أن الشيخ عيسى يظهر قلقه ويعبر عن رغبته بتحسين الأمور، إلّا أنّ الشيخ عبد الله كان يزداد نشاطه بسرعة، كما أنّ أفراد عائلة الشيخ كانوا يقومون باضطهاد الأفراد المذكورين في الفقرة الرابعة من رسالتي رقم S-495 المؤرّخة في 30 كانون الأول/ ديسمبر الذين تقدّموا بطلب الحماية منّي في 12 كانون الأول/ ديسمبر.

في ظلِّ هذه الظروف، أنا على ثقة بأنّ الحكومة سيكون من دواعي سرورها إصدار الأوامر عبر برقية في ما يتعلّق بالإجراءات التي ينبغي اتّخاذها لتحسين الأمور إذ إنّ المسألة مستعجلَة.

رسالة رقم S-45 من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، مؤرخة في 13 كانون الثاني/ يناير 1922م «بوشهر»

من - فخامة المقدَّم (إيه. پي. تريڤور) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - فخامة السيد (دنيز دو أس. براي) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية» لرتبة قائد ووسام «الإمبراطورية البريطانية»، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

سيدي،

استكمالًا لرسالتي رقم S-24 المؤرّخة في 6 كانون الثاني/ يناير 1922 التي تناولتُ فيها مسألة استبداد شيخ البحرين وآل خليفة برعايا البحرين، يشرّفني إبلاغ حكومة الهند بأنّ المعتمد السياسي أبلغني بالحقائق التالية:

1. أثناء غياب المعتمد السياسي عن مقرّ القيادة لبضعة أيّام في عيد الميلاد، قام الشيخ عيسى بمحاولة الحصول على رسالة من رعايا البحرين يعبّرون فيها عن رضاهم عن حكومة الشيخ، ويذكرون فيها عدم وجود أي شكاوى. غير أنّ المحاولة لاقت فشلًا ذريعًا إذ لم يقبل أحد بتوقيع كتابٍ من هذا النوع.
2. ملّا حافظ هو أحد المحرّضين المصريين المعروفين لدى رجال الشرطة، عيّنه الشيخ عبد الله مديرًا للمدرسة، كما أنّه كان اليد اليمنى للشيخ عبد الله في كتابة التقارير وجداول الأعمال ونشرها وقد غادر مؤخّرًا على عجلة إلى الكويت. وقبل وصول السفينة البخارية تفاجأ المعتمد السياسي بتلقّي

رسالة من الشيخ عيسى يخبره فيها بوجود الملّا حافظ على متن السفينة البخارية وطلب من المعتمد السياسي منعه من النزول. أخذ المعتمد السياسي الأمور كلّها بعين الاعتبار، وقرّر الموافقة على طلب الشيخ وتوجّه الشيخ سلمان ممثّلًا الشيخ عيسى و«خان بهادور محمد شريف» ممثّلًا المعتمد السياسي إلى السفينة لإبلاغ الملّا حافظ بالموافقة على طلب الشيخ.

أرفقت مع الرسالة مقتطفًا من الرسالة رقم C/6 المؤرّخة في 9 كانون الثاني/ يناير ذاكرًا فيها الحادثة الثانية ومشيرًا إلى الحادثة الأولى.

طلب الرائد (ديلي) موافقتي على إجراءاته إذ لم يكن لديه وقت لمراجعتي، وعلى ضوء الحقائق التي قدّمها مسبقًا فقد وافقتُ على طلبه، فلم يكن من المستحسن السماح لملّا حافظ بالنزول.

من الواضح أنّ الشيخ عيسى غضب كثيرًا من نتيجة العريضة التي قدّمها إليّ رعاياه، وهو يحاول إبطال حركة الشيخ عبد الله. بالنسبة إلى الشيخ عبد الله، فقد تلقّيتُ اليوم برقيّة من المعتمد السياسي يذكر فيها أنّ الشيخ عبد الله يزداد نشاطه في نشر الأكاذيب ويضاعف جهوده.

ولهذا أنا على ثقة بأنّ المقيمية ستُصدر الأوامر العاجلة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتّخاذها لوضع حدٍّ للحالة التي آلت إليها الأمور في البحرين، أو الحد منها.

يشرّفني أن أكون،

سيدي،

خادمك الأكثر طاعةً،

توقيع المقدَّم (إيه. بي. تريفور)،

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

الظلم الذي يتعرض له الرعايا على يد حكام البحرين[1]

مذكرة سرية من مبنى الوكالة في البحرين

مؤرخة في 17 كانون الثاني/ يناير 1922م

أودّ إعلامك بما أُبلغتَ به عبر البرقية، حيث إنّ الوضع هنا ما يزال مضطربًا نوعًا ما.

يبدو أنّ الشيوخ خافوا من اتّخاذ الحكومة بعض الإجراءات في مسألة الظلم وغياب النظام والقانون، وهو ما اشتكى منه السكان أثناء زيارتك إلى هذا المكان. بعد عودتي إلى البحرين، لم يحدث شيء لبعض الوقت، ولم أقدم أي رسالة حول الموضوع، {شعرتُ أنّه من غير المستحسَن أن أذكر حتى إن المسألة قيد البحث، فإذا اتخذت الحكومة أي إجراءات الآن، قد يكون موقفنا ضعيف، ما إذا أدرك الشيوخ في النهاية حقيقة الوضع}. وقد قرّر الشيوخ [اعتماد] سياستهم المعتادة في الاضطهاد، وفي الحقيقة، يبدو أنّهم لا يعرفون سياسة أخرى غيرها.

أرسل الشيخ عيسى في طلب الشيخ سلمان[2] وسلّمه رسالة قال له إنّ الحاج علي بن إبراهيم قد كتبها إلى زعيم قرية توبلي. [نصّ] الرسالة هو «بالنسبة إلى الـ200 «روبية» التي تدين بها لي، إذا لم تدفعها في غضون ثلاثة أيّام، سأشتكي إلى محمد شريف، وستدفع [المال].

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 375.

(2) المقصود به هو الشيخ سلمان بن حمد.

أرسل إليّ الشيخ عيسى رسالة يقول فيها إنّ هذا اعتداء جريء، وهو يثبت أيضًا أنّ محمد شريف يتدخّل برعاياه [رعايا الشيخ]. حدث أن كان خان بهدور محمد شريف حاضرًا في المحكمة المشتركة عندما أحضر الشيخ سلمان الرسالة. قال محمد شريف إنّه لا يعلم الكاتب. أرسل بعد ذلك في طلب الحاج علي، الذي أكّد أنّه لم يكتب الرسالة [موضوع الحديث]، وأنّه لا يستطيع الكتابة بنفسه، وأنّ أحد التجّار هو من كتبها له. أُرسل في طلب التاجر الذي أكّد ذلك وذكر أنّه كتب الرسالة للحاج علي ولكن من دون الكلمات «محمد شريف». لاحقًا، وصل شاهدٌ ثالث، وقال إنّه قرأ الرسالة للمقترِض {الأمّيّ} عندما تسلّمها، ولم تكن تتضمّن الكلمات المتنازع عليها. ولهذا، من الواضح أنّ الأمر كلّه مزيّف، خصوصًا وأنّ الكاتب اقترح [كلمتان غير واضحتين تمامًا في النص المصدر] التي يُحتمَل أن لا يكون محمد شريف قادرًا على جمعها.

أظهر تحقيق آخر أنّ المقترِض الذي كُتبت إليه الرسالة الحقيقية هو ممثّل الشيخ في القرية، وقد تمّ تعيينه مؤخّرًا مكان الحاج علي. يُضاف إلى ذلك حقيقة أنّ القرية تخضع لأوامر حمود آل صباح، عديم الضمير، الذي ارتكب جرائم سياسية هناك، كما أنّ حقيقة الرسالة موضوع الحديث، أظهرت بوضوح أنّ اسم محمد شريف أُقحِم في كتابة أخرى، وأثبتت الاشتباه بوجود مؤامرة سياسية.

أشرتُ بذلك كلّه إلى الشيخ سلمان الذي كان معي في المحكمة المشتركة. وافق على أنّه لم يتمّ إثبات أي قضية، وذكرتُ أنّه حتّى لو كان المتّهم هو من كتب الرسالة، بحسب ما ورد، فهي ليست بجريمة. والجميع يعلمون بأنّ خان بهدور محمد شريف لا يملك صلاحيات قضائية، ولم يُصدر أي أمر، وحتّى لو فعل ذلك، فلن يكون بمقدوره تنفيذ أيّ قرارات، ويمكن أن يتجاهل المقترِض هذه الرسالة. أمّا أقصى ما يمكن أن يفعله محمد شريف فهو محاولة تسوية النزاع، وهذا هو دور كلّ تاجر يقوم بإنزال الحمولة في المنطقة، وهو ما لا يمكن الاعتراض عليه بتاتًا. وما إذا فشلوا عندئذٍ في ذلك، يتوجّه المتخاصمون إلى الحكّام.

وفي اليوم التالي، قصدني وفدٌ كبير من البحرينيين بحماسٍ شديد، وقالوا إنّ الشيخ سلمان أرسل في طلب الحاج علي، وأسيئت معاملته بسبب الدين الذي هو عليه، وأُخبر أيضًا أنّه وآخرين غيره ممّن ذُكرت أسماؤهم سيضطرون للمجيء إلى مبنى الوكالة لتقديم الشكوى إليك. وقد أُمِر بالحضور بنفسه في اليوم التالي في المحرّق قبل شروق الشمس، فارتابوا من سجنه كما في قضية أخرى وُجّهت ضدّه [حُكم عليه كذلك]. جابر بن صباح[1]، أخ حمود رديء السُمعة، كان يتّهم [الحاج علي] بإلحاق الضرر ببستانه الذي أجّره له، وعدم دفع حساباته، على الرغم من أنّه قبض الأموال كاملةً. أوضحوا لي أنّنا ضمنّا حمايتهم عند مجيئهم إلى الاجتماع، ولكن إذا كنّا غير مستعدين لذلك الآن، فلنقل ذلك عند مجيئهم كمجموعة واحدة، وطلب إطلاق سراحه.

طلبت من الرجل عدم الذهاب إلى المحرّق، وأنّني سأرسل سلمان، الذي بدا سلوكه مدهشًا بعد الآراء التي عبّر عنها إليّ. أرسلت في طلب الشيخ سلمان للقائه صباح اليوم التالي، وكان في طريقه إلى صخير عبر المحرّق. لا شك في أنه أدرك المسألة، ولم يأتِ لرؤيتي، بل تابع طريقه إلى صخير. كان لي موعد في العصر لرؤية الشيخ عيسى، وكان واضحًا ظنّه بأنني سأتطرّق إلى المسألة معه. لقد أنكر [الشيخ عيسى] أي علم بالمسألة، وقدّم شتّى الأعذار، واكتشف نواياي بتحذير سلمان.

ولهذا قرّرت تأجيل زيارتي إلى الشيخ عيسى وكتبت [له] إنّه نظرًا لعدم مجيء الشيخ سلمان إليّ لتسوية مسألة مستعجَلة، وهو ما توقّعته، فلن أستطيع زيارته في ذلك اليوم. توجّهت بعد ذلك إلى سلمان في صخير، وهناك كان من دون حراس أبدًا واعترف بالحقيقة. قال إنّه لمّا ذهب للمرة الأولى إلى الشيخ عيسى

(1) **الشيخ جابر بن الثاني** هو ابن الشيخ مبارك الصباح الأكبر. تولى حكم الكويت بعد وفاة والده في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1915، وحتى 7 شباط/ فبراير 1917. انظر: خزعل، حسين خلف الشيخ، تاريخ الكويت السياسي، ج 3، ص 7.

وأوضح زيف الرسالة، شتمه الشيخ واتّهمه بدعم الرعايا ضدّه، واعتقل الحاج علي في اليوم التالي وكذلك كاتب الرسالة، والرجل الذي شهد بقراءتها. علم سلمان أنّ الأمر لن يمرّ من دون شجار ومعارضة منّي لأنّني على علمٍ بكلّ ما يتعلّق بالقضية. حاول تهدئة الشيخ عيسى وأكد له أنّه سيخوّف المتّهم. وعندما تسلّم القضية في اليوم التالي، ظهر جابر بن صباح، [ويبدو أنّ السبب] هو مراقبة كيفية إدارة القضية والإبلاغ عن ذلك، وخوفًا من الشيخ عيسى، لعن البحرينيين وهدّدهم. قام جابر بن صباح بعد ذلك ووجّه تهمة إلحاق الضرر ببستانه، ولكنّ سلمان أخّر [القضية] على أساس أنّه ينبغي منح المتّهم بعض الوقت من أجل تأمين أمواله.

وكما ذُكر أعلاه، لم يأتِ المتّهم وفقًا لنصيحتي بل ذهب إلى المحرّق، وسلمان توجّه إلى صخير. قصد جابر بن حمود الشيخ عيسى وقال إنّ الشيخ سلمان لم تكن إدارته جيدة للقضية، ولا شكّ لديّ في أنّه قال ذلك لإزعاج الشيخ العجوز. أرسل [الشيخ عيسى] أمرًا مباشرًا إلى الحاج علي للذهاب فورًا إلى الرفاع، وتسوية حساباته هناك مع جابر. وصل هذا الأمر أخيرًا عند مغادرتي للقاء سلمان. قدِم إليّ مجدّدًا وفدٌ كبير للسؤال حول ما إذا كان ينبغي على [الحاج علي] الامتثال للأمر. وخشية أن يقوم الشيخ بتسريع خطواته، أرسلت له رسالة طالبًا منه تأجيل الإجراء حيث كنت في طريقي للقاء سلمان، ممثّله، [للبحث] في هذه المسألة.

وبعد لقاء سلمان، عاد فورًا إلى المحرّق، وأبلغ الشيخ عيسى عن المسألة برُمّتها. برّر سلمان كثيرًا في جزءٍ من القضية، ولكنّه طلب منّي البحث مع الشيخ عيسى حول صعوبة الإجراء، علمًا أنّ [الشيخ عيسى] كان معارضًا له ولأبيه دائمًا، إضافةً إلى معارضة عبد الله ومناصريه له.

كان واضحًا تخوّف الشيخ عيسى من تحوّل الأحداث، وأتى سلمان أمس لإخباري بأنّه عمل بنصيحتي، وسيسقط حاليًا التهمة الموجّهة ضدّ الحاج علي.

هدأت الأمور الآن، ولكنّ الاضطرابات كانت محتملة من جانب البحرينيين، في حال فشل إجرائي.

وكتمهيد لإجراءات الشيوخ، قام بعض الأشخاص بالتمركز عدة ليالي خارج المنامة، وأطلقوا النار بقوة على مراكز الشرطة في ضواحي المدينة. لم تُرتكَب أي محاولة للسرقة، أو أي جريمة أخرى، وكان من الواضح أنّ [الهدف] هو تخويف الشرطة والسكّان. أتى الشيخ سلمان لطلب نصيحتي، ووافق على أنّها مؤامرة مدبّرة مسبقًا. طلبتُ منه إخبار الشيخ عيسى بأنّني أعتقد أنّها مؤامرة من جانب بعض الأشخاص الذين يعرفهم أكثر [منّي]، ولا شكّ في أنّ الشرطة ستكتشفهم ما إذا ألقت القبض على أحد المعتدين أو قتلته. وفي تلك الليلة، سلّم جميع من يملك السلاح في المنامة سلاحه إلى الشرطة، وتطوّع المئات للمساعدة. بدا واضحًا أنّ المعتدين انتبهوا لذلك وأوقفوا تحرّكهم، علمًا أنّ عددهم ليس بالكبير وهو ما يمكن تأكيده، ولكنّهم تخلّصوا من قدرٍ لا بأس به من الذخيرة. لوحظ أنّ [المعتدين] يأتون عند الغروب عبر مركب من المحرّق، وقد أُبلغت أنّ أحد فداوية الشيخ عبد الله تمّ التعرف عليه من بينهم. وبما أنّ [عبد الله] هو الشخص الوحيد الذي قد يكون لديه هدف محتمل من هذا النوع من الاضطرابات، أعتقد أنّه متواطئ بوضوح في هذه الجريمة.

أعددتُ هذا التقرير المطوَّل وأنا متخوّف من إضاعة وقتك، ولكن بما أنّه عاجلًا أو آجلًا سوف يتّهمني فريق نشر الأكاذيب والشائعات بالتدخّل بين الشيخ ورعاياه، لذا أفضّل أن تكون على اطّلاع على الحقائق.

ستحظى المسألة المشار إليها في رسالتك رقم 103 بالاهتمام، وأعتقد أنّه من المفيد إظهار حقيقة الأمور.

الرائد في الجيش الهندي

نسخة من برقية P، رقم S-119
مؤرخة في 30 كانون الثاني/ يناير 1922م

من - وزير الخارجية في حكومة الهند في القسم الخارجي والسياسي، دلهي،

إلى - المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

1. إلى حين اقتناع حكومة الهند بأنّ مصادر الضغط المحلية قد استُنفدت كلها، وأنّ التدخّل بات أمرًا ضروريًّا لضمان حماية الأجانب وكذلك حماية موقعنا في البحرين، فهي لن تكون مستعدّة بعد للتفكير بتدخّلٍ حاسم في ما يخصّ سوء الحكم في البحرين. ينبغي أن تكون حماية البحرينيين فاعلة ما إذا أُريد استخدامها لأيّ هدف، ويبدو أنّ هذا الأمر غير ممكن على الإطلاق نظرًا إلى القضايا المنفردة في الماضي القريب. يجب أن يدفعنا هذا إلى استخدام القوة ما إذا جرى الاستهانة على نحوٍ مقصود بالحماية التي نقدّمها. إنّ الانحراف عن السياسة المحدّدة لمنح الحماية إلى الأجانب قد يكون له نتائج واسعة النطاق في أي قضية، وقد يستدعي المزيد من التدقيق.

وما إذا طُلب من عبد الله مغادرة البحرين فهو على الأرجح سيحيك المكائد من البرّ الرئيس، حيث سيزداد نفوذه على نحوٍ أخطر من الآن. ولهذا سيكون من دواعي سرور حكومة الهند أن تقوم في أقرب فرصة بالقدوم إلى البحرين، ومحاولة استعادة هيبة مبنى الوكالة وبسط نفوذك الشخصي على الشيخ وعائلته؛ كما ينبغي تحذير الشيخ بأنّه معرّض لخطرٍ كبير من رعاياه وينبغي عليه أن يفهم بوضوح أنّه سيصعب على الحكومة جدًّا منحه أي دعم ما إذا أدّى سوء حكمه إلى اندلاع ثورة.

2. بالنسبة إلى عبد الله، يجب عليك الإشارة إلى أنّ هذه الفرصة ستكون ملائمة له للمضيّ إلى مراسم الحجّ من دون توجيه تحذير حاسم له مفاده أنّ الحكومة قد تُجبَر على تكرار الإجراء الذي اتّخذته في العام 1905 عند ترحيل علي بن أحمد [ابن أخ الشيخ عيسى].

3. يتوجب عليك تحذير حمَد بأنّ الاعتراف النهائي بتوريثه يعتمد من الآن على سلوكه. إنّ ما ذكرته في رسالتك الأخيرة حول ضعف الشيخ يثبت أنّ تدخّلك الشخصي قد يكون هو السبب في نجاح هذه الإجراءات.

تعود هذه الرسالة إلى المراسلة التي اختتمت برسالتك رقم 45 المؤرّخة في 13 كانون الثاني/ يناير.

رسالة سريّة رقم S-76 من المقيميّة البريطانية والقنصلية العامة
مؤرخة في 19 كانون الثاني/ يناير 1922م، «بوشهر»

من - فخامة المقدّم (إيه. پي. تريڤور) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - فخامة السيد (دي. دو إس. براي) المحترم، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» لرتبة قائد، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

سيدي،

استكمالًا لبرقيتي رقم 107 المؤرّخة في 15 كانون الثاني/ يناير حول مسألة استبداد شيخ البحرين وعائلته، يشرّفني إبلاغ حكومة الهند بأنّ المعتمد السياسي يذكر أنّ شيخ البحرين محرَّضًا من الشيخ جابر ابن صُباح، أخ الشيخ حمود -هو ذو سمعة سيّئة- قام مؤخّرًا بمحاولة التقدّم بدعوى ضدّ الحاج علي أحد أعضاء الوفد الذي قدّم شكواه أمامي في 21 كانون الأول/ ديسمبر.

يغوص التقرير في تفاصيل مهمّة، ولا أعتقد أنّه من الضروري إزعاج حكومة الهند بها. يبدو أنّه تمّت إضافة بعض الكلمات في رسالة أرسلها الحاج علي إلى زعيم قريته بهدف وضعه في موقفٍ سيئ، ومحاولة استدراج خان بهدور محمد شريف زعيم الجالية الفارسية. تنبّه المواطنون البحرينيون فعلًا، والكثير منهم قصد مبنى الوكالة للسؤال عن نتيجة العريضة السابقة التي قدّموها، ولطلب الحماية أيضًا. قام الشيخ سلمان -ابن الشيخ حمد وولي العهد الذي

يعمل الآن لصالح والده بحكمته- بإقناع المعتمد السياسي أن يثبت للشيخ عيسى أنّ المسألة كلّها كانت ملفَّقة، وأن يكفّ الشيخ عن الضغط في هذا الخصوص.

ومن المظاهر الغريبة للقضية هي أن إحدى العصابات التي لم يتمّ التعرّف عليها، قد قامت على مدى ليالٍ عدة بالتسكّع خارج المنامة وإطلاق النار بقوّة على مراكز الشرطة في ضواحي المدينة؛ ونظرًا لأنّه لم تحصل أي محاولات لارتكاب أعمال نهب أو أي جرائم أخرى، كان من الواضح أنّ الهدف من هذا العمل هو إخافة رجال الشرطة والسكّان. طلب الشيخ سلمان نصيحة المعتمد السياسي الذي أخبره أنّ الأمر مدبّر مسبقًا، ونصحه بإخبار الشيخ عيسى بأنّ المعتمد السياسي يعتقد أنّها مؤامرة يقوم بها أحدهم، وأنّه بمقدور الشرطة اكتشافه بلا شكّ عند القبض على أحد الفاعلين. وفي تلك الليلة قام سكّان المنامة بتسليم أسلحتهم إلى الشرطة وتطوّع المئات منهم للمساعدة. علم المعتدون بذلك طبعًا وأوقفوا نشاطاتهم على الفور؛ مع الإشارة إلى أنّ أعدادهم لم تكن كبيرة، وهو ما يمكن التحقّق منه ولكنّهم استخدموا الكثير من الذخيرة. لقد جرت مشاهدتهم يأتون في المساء بمركبٍ من المحرّق وقد أُبلغ المعتمد السياسي أنّ أحد فداوية الشيخ عبد الله {الخدم المسلَّحين} قد تمّ التعرّف عليه من بينهم. وبما أنّ الشيخ عبد الله هو الشخص الوحيد الذي قد يكون له هدف محتمل من التسبّب بهذه الاضطرابات لذا فقد كان المعتمد السياسي يعتقد بتورّطه في الجريمة.

وعلى أيّ حال، تظهر هاتان القضيّتان مدى سوء حكومة شيخ البحرين كما أنّهما تشيران إلى ضرورة اتّخاذ بعض الخطوات لتحسين الوضع.

توقيع المقدّم (إيه. پي. تريڤور)
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

رسالة سريّة رقم S-99، مؤرخة في 27 كانون الثاني/ يناير 1922م، «بوشهر»

من - فخامة المقدَّم (إيه. بي. تريڤور) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - فخامة السيد (دي. دو إس. براي) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية» ووسام «الإمبراطورية البريطانية»، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

سيدي،

استكمالًا للمراسلة التي اختتمتها برسالتي رقم S-76 المؤرّخة في 19 كانون الثاني/ يناير، يشرّفني إرفاق نسخة[1] عن المذكّرة المرسلة من المعتمد السياسي في البحرين، التي يتناول فيها مسألة العريضة التي قدّمها له 64 موفدًا بحرينيًا. لقد حافظت على العريضة الأصلية وقد أرسلت إليك ترجمتها فقط؛ كما أنّ المسائل التي تمّت الإشارة إليها في الرسالتين رقم C-12 وC-13 جرى التطرّق إليها في رسالتي المذكورة أعلاه أيضًا.

أعتقد أنّه لا ريب في تورّط الشيخ عبد الله في هذه القضايا على نحوٍ أساس، فضلًا عن أنّ الطريقة الأفضل لتهدئة الأمور قد تكون المساعدة في إقناع الشيخ عيسى بترحيل الشيخ عبد الله كما حصل في قضية علي بن أحمد [ابن أخ الشيخ عيسى] في العام 1905، وأرجو أن يلقَ هذا الاقتراح اهتمامًا جديًّا من الحكومة.

توقيع المقدَّم (إيه. بي. تريڤور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

وزارة الخارجية الهندية 16 شباط/ فبراير، تمّ تسلّمها في 6 آذار/ مارس

(1) رقم C-22، 24 كانون الثاني/ يناير 1922. (هامش الأرشيف البريطاني)

مذكرة سريّة رقم C/22 مؤرخة
في 24 كانون الثاني/ يناير 1922م

من - مبنى الوكالة، البحرين،

إلى - فخامة المقيم السياسي، «بوشهر».

أودّ أن أرسل إليكم طيًّا العريضة التي أُرسلت إليَّ اليوم، وبما أنّني لم أكن في موقعٍ يسمح لي الإجابة عليها لذا فقد ذكرتُ أنّني سأرسلها إليك، وقد قمت بترجمتها وإرفاقها هنا لأنّني اعتقدتُ أنّه من الأفضل عدم ترجمتها في مكتبي خوفًا من احتمال اضطهاد أصحاب التواقيع ما إذا تمّ الكشف عن أسمائهم.

ومنذ تقديم رسائلي رقم C-12 وC-13 ، توقّف الشيوخ عن اضطهاد الحاج علي، ولكن الليلة الماضية تعرّض أحد رجال الشرطة إلى هجومٍ على يد أربعة مسلّحين خلف مبنى الوكالة، وفي المنطقة الفاصلة بينها وبين البعثة الأميركية [بعثة الإرسالية الأمريكية]. تعرّض الشرطي إلى إطلاق نارٍ في صدره، وتمّ نقله إلى مستشفى البعثة [المستشفى الأمريكي] ولم يكن جرحه بليغًا. وفي هذا الصباح أبلغ أحد البحرينيين من قرية جدحفص أنّه رأى أربعة مسلّحين في جد حفص بعد حلول الليل مباشرةً؛ وكانت وجوههم مغطّاة بالكوفيّات، ولم يكن التعرّف عليهم ممكنًا. وعندما تحدّث إليهم أخبروه بألّا يتدخّل في شؤون غيره. من المحتمل أن يكونوا هم الرجال المعنيين في الحادثة التي وقعت بعد ساعاتٍ قليلة من لقائه بهم. ومن الملحوظ أنّ جد حفص خاضعة لحكم الشيخ عبد الله، وقد ذكر الشرطي أنّه أطلق ثلاث رصاصات [عليهم] فسقط أحد المعتدين على الأرض، ولكنّه وقف مجدّدًا وهربوا بعيدًا. ناقش الشيخ سلمان

هذه المسألة اليوم في المجلس البلدي وعبّر عن رأيه بأنّها كانت حادثة «مدبّرة». وافق المجتمعون على ذلك، وكان جليًّا من الملاحظات التي تمّ تدوينها توافق الجميع على أنّ عبد الله هو سبب الأذى. جرت أيضًا مناقشة وسائل منع تكرار هذه الحادثة، ولكن لم يُتّخذ أي قرار حاسم بشأنها. ورغم أنه واضحٌ ضرورة زيادة عَدِيد الشرطة، إلّا أنّه من الممكن دائمًا وقوع هجمات مماثلة مخطّط لها في اللّيل الحالك. يبدو أنّ الشيخ عبد الله قد اختار المضيّ على خطى ابن عمه علي بن أحمد وأن يفعل ما يحلو له لتحقيق أهدافه. والآن لا مجال للشكّ بأنّ الهدوء لن يسود إلّا عندما يتمّ إبعاده عن موقع نشاطاته.

توقيع الرائد (سي. كيه. ديلي)
المعتمد السياسي، البحرين

ترجمة العريضة المؤرخة في 21 جمادى الأولى[1]

إلى - المعتمد السياسي

تحيّة وبعد،

منذ فترة قصيرة تواصلنا معك ومع المقيم السياسي، شفاهيًّا وخطيًّا وأبلغناكما عن حالنا؛ أرسلنا أيضًا عريضة إلى «بوشهر» إلى فخامة المقيم السياسي، ولكن لم تردنا بعد أيّ نتيجة من شأنها أن تهدّئ من مخاوفنا، أما ظلم الحكام واستبدادهم، فهو في تزايد. ورغم حالات الظلم كافةً التي تمارسها عائلة آل خليفة، إلّا أنّهم ليسوا جميعهم سواء. قبل أن يتسلّم الشيخ عبد الله زمام الحكم كان الظلم سائدًا ولكن عند تسلّمه السلطة رسميًّا بات الاستبداد يُمارَس إلى درجة المساس بأعراضنا {ممّا يشير إلى الأمان الذي افتقدته النساء}، حتّى إنّ الفتيات أصبحن يُؤخذن من بيوتهنّ بالقوّة، وكان يمتنع والد الفتاة أو والدتها عن التكلّم عن ذلك بسبب الخوف.

والشيخ عبد الله لا يقوم بالأعمال الرسمية الآن، ولكنّه لم يتوقف عن العمل بصلاحياته السابقة بوتيرة أسرع ولا يكف عن المحاولة. والسبب في ذلك يعود إلى أنّ والده هو الشيخ عيسى ووالدته مثله تساعده في أفعاله، والشيخ عيسى هو حتّى اليوم ليس سوى ألعوبة في أيدي عبد الله حيث إنّه يساعده في كلِّ ما يريده.

نرجو منك إنقاذنا من استبداد الشيخ عبد الله وظلمه؛ ونسألكم باسم المسيح إنقاذنا في أسرع وقت ممكن من أيدي هذا المستبدّ، إذ نفذ صبرنا ولم نعد قادرين على التحمّل. أنت مسؤول أمام الله في ما يخصّ صلاح أمرنا.

وقّع العريضة 64 شخصًا يمثّلون الشعب البحريني.

(1)أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 383.

نسخة سرية عن المذكّرة رقم C-30 المؤرّخة في 7 شباط/ فبراير 1922م

من - المعتمد السياسي، البحرين،

إلى - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

منذ بضعة أيّام زرتُ الشيخ عيسى في المحرّق، وقد بدا لي حريصًا جدًّا على تحسين العلاقة بيني وبين الشيخ عبد الله. شجّعته جدًّا، وذكرتُ أنّ الشيخ عبد الله يعلم تمامًا أنّه ما إذا غيّر أسلوبه فلن أسمح أن يؤثر ماضيه على العلاقات الوديّة بيننا بأيّ حالٍ من الأحوال.

أكّد عبد الله أنّه سيفعل كلّ ما هو ممكن لإرضاء حمد وإرضائي، ولكنّه كان حادًّا في تأكيده على أنّه لم يرتكب أيّ خطأ قطّ ولا يشعر بالذنب حيال أيّ ظلمٍ تمّ ارتكابه، ولذا لا يمكن الاعتماد عليه كثيرًا. لقد فعل الأمر نفسه مرّات كثيرة في السابق، وفشل في التصرّف على أساس نواياه المصرّح بها.

وفي اليوم التالي، أخبرني الشيخ حمد أنّه دُعي في الليلة الماضية إلى اجتماعٍ مع عبد الله والشيخ عيسى، وطُلب منه الاعتراف في حضوري عن أنّه كان راضيًا جدًّا عن سلوك عبد الله. ذكر الشيخ حمد أنّه لو رفض قول ذلك فسينشب نزاعٌ مفتوح، لذا وافق على فعل أقصى ما بوسعه ليبدو راضيًا، وقال أيضًا إنّه مرتاب من نوايا عبد الله وحريص على أن تعلم الحكومة بالوضع كي لا يُتّهم في أي حدثٍ مستقبلي بالازدواجية في التعامل. ولهذا فقد سلّمني رسالة، وتوسّل إليّ أن تبقى سريّة لأنّ الكشف عنها قد يسبّب الكثير من المشاكل له في العائلة وقد طلب منّي عرض الرسالة عليك. أرفقتُ الترجمة والنسخة الأصلية تمّ الاحتفاظ بها هنا.

نسخة من الرسالة المشار إليها بـ «رسالة خاصة» التي سلّمها الشيخ حمد بن عيسى إلى المعتمد السياسي في البحرين

إلى صديقي المحترم الرائد (سي. كيه. ديلي).

تحيّة وبعد،

صديقي العزيز، أرجو أن تكون راضيًا عن إدارتي للأمور منذ تسلّم السلطة بغضِّ النظر عن الصعوبات التي واجهتها من معارضة أخي الأصغر عبد الله، ولهذا السبب قد يكون هناك تأخير في التحسينات التي نرغب كلانا في تحقيقها ولكنّني على ثقة بأنّك راضٍ عنّي. لقد سمعتَ ما قاله أخي البارحة في حضور والدي الموقّر بأنّه لن يعارضني في المستقبل وأنا أرجو بصدق أن يلتزم بكلامه وهو ما ستبيّنه النتائج بوضوح.

وعلى الرغم من ذلك، أعتقد أنّه يتوجّب عليّ كتدبيرٍ وقائيّ للمستقبل، أن أشرح لك الموقف كي لا أُعاتب في حال عدم التزام {عبد الله} بكلامه. أرجو إرسال هذه الرسالة السرية إلى صديقنا المشترك العقيد (تريڤور) من أجل إطلاعه على الأمر.

صديقك

توقيع وختم حمد بن عيسى آل خليفة

مذكّرة سريّة رقم C/29، مؤرخة
في 7 شباط/ فبراير 1922م، «بوشهر»

من - مبنى الوكالة، البحرين،

إلى - فخامة المقيم السياسي، «بوشهر».

1. استكمالًا لبرقيتي رقم C/27، وبالإشارة إلى برقيتك رقم 192، وكما ذكرت سابقًا في البرقية، أعتقد أنّه لو كان الأمر ممكنًا أن ترافقك سفينة أو سفينتان إضافيتان عند قدومك على متن السفينة «لورانس» (Lawrence)[1] ذلك من أجل تعزيز المعنويات. إذ يبدو من الضروري جدًّا إظهار مدى أهمية وتميّز زيارتك هذه عن الجولات الاعتيادية للتفتيش كي يصل إلى الشيخ نبأ خطورة الوضع. وكما تعلم فقد نصحت الشيخ عيسى وحذّرته في ما يتعلّق بسوء الحكم، والتحذير الصادر عنك ينبغي أن يكون مؤثّرًا. وهو الآن يفتقر إلى الإدراك لفهم حقيقة الوضع، إلّا إذا تمّ الضغط على آخرين ليقوموا أيضًا بنصحه.

أعتقد أنّ الإجراء الأكثر استحسانًا سيكون على النحو الآتي: إذا كان ممكنًا، يمكن أن تثبت وقت وصولك في الصباح؛ وبعد استقبال الشيخ عيسى على متن السفينة، أن ترد له الزيارة في مركز الجمارك وتحذّره، وأعتقد أنّ ذلك ينبغي أن يتمّ بشكلٍ سريّ، لأنّه لو كان أحد أبنائه حاضرًا فمن المؤكّد أنّه سيقوم بعد

(1) **لورانس Lawrence** السفينة البحرية الهندية الملكية. كان كبار المسؤولين البريطانيين يستخدمون هذه البارجة لتنقلاتهم بين الموانئ الهندية ومشيخات الخليج والبصرة ومسقط خلال الربع الأول من القرن العشرين. انظر: خزعل، حسين الشيخ، تاريخ الكويت السياسي، ج 4، ص 21، 200، 249، 283.

ذلك بالاستخفاف بالتحذير وتفسير الكلام بمعنى آخر وذلك من أجل إرضاء السيد العجوز وكسب ودّه؛ وعندما يكون لوحده تسهل إخافته أكثر. وبعدئذٍ يمكن استدعاء عبد الله وتحذيره بحضور الشيخ عيسى وحمد.

بالنسبة إلى عبد الله، أنا واثق من أننا لو لمحنا إليه في الاجتماع أنّه ينبغي عليه الذهاب إلى الحج فإنّ الأمر سيكون من دون جدوى. وهو لن يتّخذ أيّ إجراء بشكل مفاجئ، وسيعتقد بعدئذٍ أن الحكومة قد استنزفت طاقاتها، ولن تتمادى إلى حد تصل فيه إلى ترحيله. وأقترح عليك الخطة التالية التي من شأنها أن تحقق النتائج المرجوة. قبل يومٍ من وصولك، وعندما يكون أمر مجيئك معلومًا، يذهب يوسف كانو {الذي عادةً ما يؤتمن على خطط الحكومة كلها مسبقًا} بطريقة غير رسمية إلى الشيوخ ويقترح أنّ عبد الله سيكون حكيمًا ما إذا طلب الإذن للتوجّه إلى الحجّ. ومن دون تقديم أيّ تصريح حاسم، سيجد [يوسف كانو] وسيلةً لإبلاغ عبد الله بأنه سيكون أكثر أمنًا إذ إن ذلك من شأنه أن يؤخر صدور أي أوامر محتملة من قِبَلك بهذه الطريقة؛ وسيظهر أنه مستعد لاستخدام نفوذه المعروف من أجل حثّك على القبول بطلب عبد الله، وهو الدور الذي ينبغي أن يلعبه يوسف كانو بسهولة. وإذا لم يحقّق هذا الاقتراح التأثير المطلوب، فلن يسبب أي ضرر، إذ إنّ الزيارة ستكون سرية ولن نكون بحاجة للإعلان عنها رسميًّا. يمكن توجيه التحذير إلى عبد الله في أيّ حال. الشيوخ الآن قلقون بعض الشيء، وسيكونون في ذلك الوقت مترقّبين لنتائج زيارتك، وقد يوافقون على اقتراح يوسف كانو. يُرجى إبلاغي عبر برقية بتاريخ وصولك وما إذا كان يتوجب عليَّ المضي في هذه الخطوات أم لا.

2. وإذا كان الاقتراح مقبولًا لديكم، يمكنني تنظيم مجلس احتفالي عصر اليوم نفسه. يُرجى إبلاغي ما إذا كنت تريد مني تجهيز أي أوسمة أخرى غير وسام الشيخ حمد، كي أقوم بالأمور اللازمة.

3. بالنسبة إلى برقيتك رقم 206، هل ينبغي عليّ إعلام الشيخ عبد الله بأنّك ستلتقي به في اليوم الذي يلي وصولك إى البحرين؟ أو في أي وقت تريد اللقاء به؟

4. أُبلغت في الليلة الماضية أنّه جرى تلفيق قضية، مشابهة جدًّا لتلك التي لُفّقت ضدّ الحاج علي، التي ذكرتها لك في رسالتي رقم C/12، ضدّ أحد البحرينيين من البلاد القديم[1]، وقد تمّ اعتقاله والتعامل معه بوحشية. كما أبلغت أنّ البحرينيين كانوا يتحضّرون لإثارة الاضطرابات والدخول إلى مبنى الوكالة بالقوة. وعلى الفور التقيت بأحد الممثلين عنهم، وأقنعته بصعوبة أنه ليس من المستحسن الإقدام على تحرك مماثل واقترحت عليه التواصل مع الحاكم واسترضاؤه من أجل هذه المسألة. كان الوضع هادئًا صباح هذا اليوم، ولكن في المساء أرسل الشيخ عيسى الرجل المعتقل إلى المنامة. ويبدو أنّه [الشيخ عيسى] غافل تمامًا عن حقيقة أنه يجلس على فوهة بركان. قام حشدٌ من البحرينيين بتحرير الرجل المعتقل بالقوّة وضربوا الفداوية، ومن ثمّ أغلقوا متاجرهم كافةً في السوق. إنّهم يسيطرون على ثلثي السوق تقريبًا. وقد بلغني مساء هذا اليوم أنّهم كانوا يتجمّعون بأعدادٍ كبيرة وكانوا مصمّمين على الحصول على بعض التعويضات من الحاكم.

كنتُ أتمنى لو أنّني منعتهم من القدوم إلى مبنى الوكالة، إذ إنّ ذلك سيضعني في موقفٍ لا أحسد عليه. المشاعر تتأجّج سريعًا وليس مستحيلًا أن يحاول

(1) **بلاد القديم** هي بلدة كبيرة لا يعرف لها اسم غير هذا. كانت فيما مضى من الزمان زاهرة بالعلماء الأعلام، مكتظة بالسكان عامرة بالبنيان. وهي ذات بساتين نضيرة وعيون كثيرة ذات مياه غزيرة، فمن عيونها الشهيرة عين قصاري، وعين جمّاله إلى غيرها من العيون الكثيرة، والأولى تسقي مساحة كبيرة من البساتين، حتى تصل إلى الساحل الشمالي من سيحة منى. وتصل إلى الزنج. ومن قرى بلاد القديم المويلقة، وحلة السوق، وهذه على الساحل الجنوبي، وكلتاهما ذات مياه غزيرة وبساتين نضيرة وأهلها فلاحون. انظر: التاجر، محمد علي، عقود اللآل في تاريخ جزائر أوال، تحقيق وسام السبع، مركز أوال للدراسات والتوثيق، ص 140 – 141.

البحرينيون التواصل معك كما فعلوا في السابق بهدف معرفة نتيجة العرائض التي قدموها. سأحاول بالطبع الاحتراس من هذا الأمر، ولكنّي لستُ واثقًا من قدرتي على فعل ذلك ولا يبدو وجود احتمال بأن تصدر حكومة الهند تعليماتها في هذا الشأن. إذا نجحتُ في إحباط محاولاتهم للوصول إليك، عندئذٍ ستنهال عليّ المطالبات بأن تتّخذ الحكومة قرارًا بشأن العرائض في أقرب وقتٍ بعد مغادرتك.

توقيع الرائد في الجيش الهندي،
المعتمد السياسي في البحرين

مذكرة سرية مؤرخة في 13 شباط/ فبراير 1922م

من - مبنى الوكالة، البحرين،

إلى - فخامة المقيم السياسي في «بوشهر».

بالعودة إلى برقيتكم رقم 272، إن لم يكن الأمر ليسبب الكثير من العناء لكم، أوافق على أنّه قد يكون مِنَ المستحسن جدًا تأجيل المجلس الاحتفالي. إنّ السببين اللذين أوعزتم بهما إليَّ حولَ وجود حضرتكم هما متناقضان، فمن المفضل أن يُفهَم أنّكم حضرتم لسببٍ محدد وهو إيصال التحذير.

لا أعتقد أن بقاء حضرتكم في البحرين لفترة أطول من يومٍ واحد قد ينجم عنه أيّ ضرر، إلّا إذا أرغمكم البحارنة على استقبالهم [البحارنة]. ولكن في هذا الصدد، نمتلك الآن بعض الأسس التي قد نرتكز عليها في توجيه ردٍّ مناسب. وكما سبق وأبلغناكم، نظّم البحرينيون مظاهرة ضخمة قبل أيام عدّة، وأغلقوا السوق وحرّروا بالقوة من قبضة أحد الفداوية رجلًا كان قد تعرّض لسوء معاملة. فألقى هذا العمل الرعب في نفوس الشيوخ، ما دفع الشيخ عيسى إلى إرسال الشيخ حمد ليسألني عن كيفية التعامل مع هذا الوضع. رفضت التدخل رسميًّا، ولكن على نحوٍ غير رسمي، قلتُ لحمد إنّه ليس من الحكمة استخدام المزيد من القوة للسيطرة على الوضع، وإنّه ينبغي عليهم محاولة إيجاد وسائل لتهدئة الناس. وكانت النتيجة أنّه طُلب من القصيبي ويوسف كانو ومحمد شريف الذهاب مع بعض الممثّلين عن البحرينيين لمقابلة الشيوخ. وكان للبحرينيين مطالب عدّة استجاب لها الشيخ عيسى، بعد تأخّرٍ دام نحو يومين، واجتماع أفراد آل خليفة

كلهم، باستثناء طلب واحد يتعلق بفرض ضريبة دينية على الفئة الشيعية[1]. في البداية، قام الشيخ بعدة تعديلات تافهة على الشروط، وكان هدفه الوحيد من وراء ذلك الحفاظ على ماء وجهه، فظهر كأنّه لا يفسح المجال أمام البحرينيين ولكن في النهاية حصلت التغييرات.

لقد علمت أنّ البحرينيين قد طالبوا بالنقاط التالية التي تمّ الاعتراف بها، أمّا مسألة تنفيذها أو عدمه فذلك أمرٌ آخر.

1. لا يحق لأحد، باستثناء الحاكم والشيخ حمد، أن يبتّ في القضايا أو أن يعاقب الآخرين بأي شكلٍ من الأشكال.
2. يحيل الشيخ حمد القضايا التي لا يستطيع البت فيها على نحوٍ يرضي فيه الطرفين إلى مجلس الشريعة، أو المجلس العرفي، أو مجلس السالفة، حسب نوع القضية.
3. لا يتم سحب الشخص الذي سيخضع للمحاكمة إلى محكمة الحكام من دون سابق إنذار، على أن يتمّ ذلك عبر استدعاء موقّعٍ من قبل الشيخ حمد.
4. تُحرَّر الوثائق المتعلقة بالبساتين المؤجّرة على يد أفراد رعايا العائلة الحاكمة، وتكون على نسختين، ويتسلم كلّ طرف نسخة، ويشهد عليها شهود مستقلون. ولا يتم تنفيذ أي شرط غير ما ورد في هذه الوثائق.
5. يجب اتّخاذ خطوات تهدف إلى منع جمال الشيوخ من الدخول إلى البساتين الخاصة والرعي فيها.
6. يجب إيقاف تشغيل الحمير بـ «السُخرة».
7. يجب إيقاف الممارسات التي تهدف إلى جمع العجول الخاصة بالعائلة الحاكمة مع البقر الخاص بالرعايا البحرينيين بغية تسمينها مجانًا.

(1)كان يُطلب من العمل خلال فترة 7 - 10 محرم، وهي الفترة التي يمتنع فيها هؤلاء عن العمل، وإذا لم يقبلوا بذلك، يُطلب منهم دفع مبالغ مقابل رفضهم العمل.

8. يجب تنظيم السجون بشكلٍ ملائم وكذلك تأمين مبنى مناسب للغاية نفسها.

أُفِيدَ أنّ الشيخ عبد الله كان متعاونًا في منح البحرينيين هذه الامتيازات. وفي حال كان ما ورد حقيقيًّا، فقد يكون دليلًا على أنّه ينوي فتح صفحة جديدة؛ وإن كان صحيحًا فهو خير، ولكنها تُعدّ اليوم خطوة متأخرة، وأعتقد أنّه سيقوم بهذا الأمر لأنّه يظن أنّ بعض الإجراءات ستُتخذ ضده.

وفي حال استعان بكم البحرينيون مرّةً أخرى، ينبغي عندئذٍ أن نكون في موقعٍ يخوّلنا القول إنّهم قد تمكّنوا من الحصول على بعض التحسينات، ويجب منحهم [آل خليفة] فترة تجربة. إنّ تحذير حضرتكم للشيخ يوضّح له على نحوٍ مضاعف أنّه يتوجب عليه اعتماد سلوك أفضل تجاه رعاياه في المستقبل.

توقيع الرائد في الجيش الهندي
المعتمد السياسي

رسالة رقم S-209 من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة مؤرخة في 11 آذار/ مارس 1922م، «بوشهر»

من - فخامة المقدم (إيه. پي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - فخامة السيد (دي. أس. براي)، حامل وسام «نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية»، ووسام «الإمبراطورية البريطانية»، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

سيّدي،

بالإشارة إلى المراسلات المختتمة ببرقيتكم رقم S-119، المؤرّخة في 30 كانون الثاني/ يناير، التي تناولت موضوع قمع الرعايا البحرينيين من قبل الشيخ وعائلته، يشرّفني أن أبلغكم ما يلي:

عندما تلقَّيتُ برقيتكم المذكورة أعلاه، استشرت المعتمد السياسي في البحرين حول الطريقة المثلى لإيصال التحذير إلى الشيخ. اقترح المعتمد السياسي أنّه، من أجل تمييز هذه الزيارة عن زيارة التفقُّد العادية، وجعلها أكثر تأثيرًا، أن ترافق إحدى سفن جلالة الملك السفينة «لورانس». وافقتُ على أنّها فكرة جيِّدة، ولكن بما أنَّه لن تتوفَّر أيّ سفينة حتَّى منتصف شهر شباط/ فبراير، ولأنَّ سفينة جلالة الملك ، «سيكلامين» (Cyclamen) السفينة الوحيدة في الخليج، قد طُلبت للعمل في مكانٍ آخر، كان لا بدّ من تأجيل زيارتي إلى الأول من آذار/ مارس، ومن ثمّ إلى السابع منه. وتبيَّن أنَّ هذا التأجيل جيِّد لسببين؛ السبب الأول يعود إلى أنَّ البحرينيين قد نظَّموا في بداية شباط/ فبراير مظاهرة

ناجحة مناهضة لقمع عائلة الشيخ، والسبب الآخر، هو أنّ الشيخ عبد الله علم بتأجيل زيارتي، وتصوّر أنّ إجراءً صارمًا على وشك أن يتمّ اتّخاذه بحقه، ما ألقى في قلبه الذعر قبل أن يحدث ذلك فعلًا، وهرب. عندئذٍ زار المعتمد السياسي وطلب مساعدته؛ وردّ الرائد (ديلي) أنّه لا يرى أسبابًا كافية للتدخّل. وفي نهاية المطاف، كتب الشيخ عبد الله رسالة اعترف فيها بمعارضته للشيخ حمد وللوكالة السياسية، ووعد أنَّه سيقوم مستقبلًا بتعديل أساليبه، وأعلن أنّه سيفعل ما في وسعه لإرضاء الحكومة في المستقبل.

وهكذا سُوِّيَت المسألة تقريبًا قبل وصولي في السابع من آذار/ مارس على متن سفينة البحرية الملكية الهندية «لورانس»، بمواكبة سفينة جلالة الملك «سيكلامين». وقام الشيخ كالمعتاد بزيارتي على متن السفينة «لورانس»، وتلقى التحية عند مغادرته. وبعد تلبية دعوته إلى مجلسه بحسب ما جرت عليه الأعراف، وبعد مغادرة أقاربه وأناس آخرين، وجهت تحذيرًا إلى الشيخ عيسى وفقًا لما جاء في برقيتك المذكورة أعلاه. وبما أنَّ البحرينيين كانوا قد نظَّموا مظاهرة ناجحة، فلا بدَّ من أنَّ الشيخ عيسى قد أدرك أنّه في مأزق، وجاء هذا التحذير ليزيد عبئًا إضافيًا على كاهله. واستُدعي الشيخ عبد الله وتمَّ تنبيهه إلى أنَّ الاستمرار في سلوكه هذا سيسبّب له المتاعب. فأكّد كل التأكيد على نيَّته فتح صفحة جديدة، ومحاولة العمل مع مبنى الوكالة وإرضاء الحكومة، وقد بدا صادقًا بالفعل.

وبحسب ما أبلغني به المعتمد السياسي سابقًا، وهو ما يوافقه عليه الرأي العام السائد بين الشخصيات البارزة، فهو يعتبر أنَّ الشيخ عبد الله كان خائفًا تمامًا، وأنّه في الأحوال كلها لن يسبّب المتاعب لبعض الوقت، ومن غير الضروري إخراجه من البحرين، ولم أقترح وجوب ذهابه إلى «الحج».

والسبب الآخر الذي دفعني لأن لا أطلب منه ذلك، هو أنَّني وجدت أنَّ الشيخ عبد الله قد لعب دورًا فاعلًا في إقناع الشيخ بقبول اقتراحات البحرينيين،

وكان يحثُّ صاحب السعادة على تبنِّي سياسة أكثر انفتاحًا، وبما أنَّ عبد الله هو الشخص الوحيد تقريبًا القادر على دفع الشيخ للإقدام على بعض الأمور، فمن الأفضل أن ينفّذ عبد الله وعده لكي يُسمَح له بالبقاء في البحرين. ووفقًا لذلك، أخبرته أنَّه يتوجب عليه أن يمنحنا دليلًا على نيَّته في تقديم المساعدة، واقترحت عليه أنَّ الإصلاحات في ترتيباتِ البتِّ في قضايا صيد اللؤلؤ ستكون طريقة جيدة للتعبير عن حُسن نيّته، فوعد بتولّي هذا الأمر.

التقيتُ لاحقًا بالشيخ حمد في مبنى الوكالة، وأنذرته في حضرة المعتمد السياسي، وفقًا لما جاء في برقيتك المذكورة أعلاه، وأضفت أنّني توقَّعت منه اتخاذ موقف حازم مع عائلة آل خليفة، ومنع القمع، ومن ثَمَّ إظهار قدرته على الحُكم؛ فأجاب أنّه كان سَيُقدِم على ذلك، وأنَّه كان مصمّمًا على بذل ما في وسعه لإثبات أهليته في خلافة والده.

أرفق مقتطفًا من مذكرة[1] مرسلة من المعتمد السياسي، يقدم فيها بيانًا عن مظاهرة البحرينيين وذلك لأضع الحكومة الهندية في الصورة.

آمل أن يكون الشيخ عيسى قد أدرك أخيرًا مكانته، وأنَّ يكون الشيخ عبد الله قد لُقِّن درسًا وسيُحسِن التصرُّف في المستقبل. أثق بأنّ حكومة الهند ستوافقني الرأي على أنّه كان من غير الضروري دعوة الشيخ عبد الله للذهاب إلى الحج في الوقت الحاضر نظرًا لتقديمه اعتذارات إلى المعتمد السياسي وتأكيداته على حسن سلوكه.

توقيع المقدم (إيه. بي. تريڤور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

(1) الرسالة رقم C-34، مؤرخة في 13 شباط/ فبراير 1922. (هامش الأرشيف البريطاني)

مقتطف من مذكرة رقم C-34، مؤرخة في 13 شباط/ فبراير 1922م

من - المعتمد السياسي، البحرين،

إلى - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

كما سبق وأبلغناكم، نظّم البحرينيون مظاهرة ضخمة قبل أيام عدّة، وأغلقوا السوق وحرّروا بالقوة من قبضة أحد الفداوية رجلًا كان قد تعرّض لسوء معاملة. فألقى هذا العمل الرعب في نفوس الشيوخ، ما دفع الشيخ عيسى إلى إرسال الشيخ حمد ليسألني عن كيفية التعامل مع هذا الوضع. رفضت التدخل رسميًّا، ولكن على نحوٍ غير رسمي، قلتُ لحمد إنّه ليس من الحكمة استخدام المزيد من القوة للسيطرة على الوضع، وإنّه ينبغي عليهم محاولة إيجاد وسائل لتهدئة الناس. وكانت النتيجة أنّه طُلب من القصيبي، ويوسف كانو، ومحمد شريف الذهاب مع بعض الممثّلين عن البحرينيين لمقابلة الشيوخ. وكان للبحرينيين مطالب عدّة استجاب لها الشيخ عيسى بعد تأخّرٍ دام نحو يومين، واجتماع أفراد آل خليفة كلهم، باستثناء طلب واحد يتعلق بفرض ضريبة دينية على الشيعة. في البداية، قام الشيخ بعدة تعديلات تافهة على الشروط، وكان هدفه الوحيد من وراء ذلك الحفاظ على ماء وجهه، فظهر كأنّه لا يفسح المجال أمام البحرينيين ولكن في النهاية حصلت التغييرات.

لقد علمت أنّ البحرينيين قد طالبوا بالنقاط التالية التي تمّ الاعتراف بها، أمّا مسألة تنفيذها أو عدمه فذلك أمرٌ آخر.

1. لا يحق لأحد، باستثناء الحاكم والشيخ حمد، أن يبتّ في القضايا أو أن يعاقب الآخرين بأي شكلٍ من الأشكال.
2. يحيل الشيخ حمد القضايا التي لا يستطيع البت فيها على نحوٍ يرضي فيه الطرفين إلى مجلس الشريعة، أو المجلس العرفي، أو مجلس السالفة، حسب نوع القضية.
3. لا يتم سحب الشخص الذي سيخضع للمحاكمة إلى محكمة الحكام من دون سابق إنذار، على أن يتمّ ذلك عبر استدعاء موقعٍ من قبل الشيخ حمد.
4. تُحرَّر الوثائق المتعلقة بالبساتين المؤجّرة على يد أفراد رعايا العائلة الحاكمة، وتكون على نسختين، ويتسلم كلّ طرف نسخة، ويشهد عليها شهود مستقلون. ولا يتم تنفيذ أي شرط غير ما ورد في هذه الوثائق.
5. يجب اتّخاد خطوات تهدف إلى منع الجمال الخاصة بالشيوخ من الدخول إلى البساتين الخاصة والرعي فيها.
6. يجب إيقاف تشغيل الحمير بـ «السُخرة».
7. يجب إيقاف الممارسات التي تهدف إلى جمع عجول العائلة الحاكمة مع البقر الخاص بالرعايا البحرينيين بغية تسمينها مجانًا.
8. يجب تنظيم السجون بشكلٍ ملائم وكذلك تأمين مبنى مناسب للغاية نفسها.

ويُذكر أنّ الشيخ عبد الله كان متعاونًا في منح البحرينيين هذه الامتيازات. وفي حال كان ما ورد حقيقيًّا، فقد يكون دليلًا على أنّه ينوي فتح صفحة جديدة.

رسالة رقم P.1159، من وزارة الخارجية[1]
مؤرخة في 18 آذار/ مارس 1922م

الرمز البريدي 1

1. بالعودة إلى رسالتكم رقم P.982 المؤرخة في الثامن من الشهر الجاري، والمراسلات السابقة حول موضوع استبداد شيخ البحرين وعائلته برعاياهم، كلّفني مركيز كيدلستون (Kedleston) الإشارة إلى أنّ المقيم ممثل جلالة الملك في الخليج الفارسي، والمقيم[2] السياسي في البحرين، وبحسب ما يصفان الوضع في البحرين، فيبدو أنّه من المحتمَل أن يترك أثرًا عكسيًّا في فارس. إنّ الوضع غير المرضي أبدًا الذي آلت إليه الأمور في البحرين يضرّ بمصالح حكومة جلالة الملك.

2. يبدو أنّ الأمل ضئيل في وجود أي تحسن ملموس مع بقاء الشيخ عبد الله في البلاد. وبناءً عليه، أتمنّى أن يتمّ الضغط على حكومة الهند للموافقة على توصية المقيم ممثل جلالة الملك في الخليج الفارسي لحثّ الشيخ عيسى على ترحيل الشيخ عبد الله، فنشاطه يعتبر السبب الذي أدى إلى الوضع الحالي في هذه الجُزُر.

3. أُرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى وزارة شؤون المستعمرات.

أنا، يا سيدي، خادمكم المطيع،
توقيع [مكتوب بخط اليد وغير مقروء في النص المصدر]
وكيل وزارة الدولة، مكتب الهند

---

(1) في حال وجود المزيد من الرسائل حول هذا الموضوع، يرجى استخدام الرقم E. 2649/91/1644، وتوجيهها إلى وكيل وزارة الدولة، وزارة الخارجية، لندن، الرمز البريدي 1؛ ليس إلى أي شخص باسمه. (هامش الأرشيف البريطاني)

(2) الأصح هو المعتمد السياسي وليس المقيم السياسي في البحرين، ويبدو أنه خطأ من كاتب الرسالة.

رسالة رقم S-304، من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، مؤرخة في 14 نيسان/ أبريل 1922م، «بوشهر»[1]

من - فخامة المقدّم (إيه. پي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - فخامة السيد (دي. دو أس. براي)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية» ووسام «الإمبراطورية البريطانية»، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، سملا.

الإصلاحات المقترحة على نظام الضرائب في البحرين

بالنسبة إلى المراسلة التي اختُتمت برسالتي رقم S-209 المؤرّخة في 11 آذار/ مارس 1922، حول الوضع في البحرين، يشرّفني إرسال نسخة إلى حكومة الهند عن التقرير[2] الذي وصلني من المعتمد السياسي في البحرين بشأنِ استعداد الشيخ لتنفيذ الإصلاحات.

لقد وصلني هذا التقرير للتوّ، وأعتقد أنّه من المستحسَن إرساله في بريد اليوم لتوفير أسبوعٍ من الوقت، ولهذا لستُ قادرًا على تناول المسألة بشكلٍ مفصّل. غير أنّ الرائد (ديلي)، أبلغ [عن المسألة] بشكلٍ دقيق، ولهذا لا داعي لأن أفعل ذلك.

---

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 395.

(2) رقم C-70، مؤرخ في 11 نيسان/ أبريل 1922. (هامش الأرشيف البريطاني)

يبدو أنّ الشيخ يرغب في إدخال مخطط منصف للضرائب التي تندرجُ ضمن البنود من 1 إلى 4 في الصفحة الثالثة من رسالة الرائد (ديلي). لكنه متخوّف من القبائل السُّنية، التي لم يُفرَض عليها حصة كاملة من الضرائب منذ زمن. ويودّ الشيخ معرفة ما إذا كان بإمكانه توقّع الدعم من الحكومة في حال قام باستحداث الإصلاحات اللّازمة. يعتقد مستشاروه أنّه في حال علم السكّان المحليون باستحداث الإصلاحات بموافقة الحكومة، عندئذٍ لن يواجه أي صعوبات في دفع الضرائب. ويميل المعتمد السياسي للموافقة على هذا الرأي. وقد اقترح الشيخ عبد الله أنّ الطريقة الأفضل لفعل ذلك هو أن يعلن الشيخ الإصلاحات في اجتماعٍ مفترَض أحضر فيه شخصيًّا، ومن حينئذٍ يمكنني القول إنّ الحكومة وافقت على الإصلاحات.

أرجو الآن الاستفسار عما إذا كانت حكومة الهند ستوافق على تفويضي بإعلان الموافقة على الإصلاحات الضريبية، وبدعم الشيخ في استحداث [هذه الإصلاحات]، شريطة أن تُفرضَ بعدلٍ وتساوٍ على الجميع من دون تمييز أو معاملة تفضيلية. وفي حال قرَّرت حكومة الهند تقديم قدرٍ من الدعم، عندئذٍ أوافق المعتمد السياسي رأيه على أنَّه قد يُطلب من الشيخ تخصيص مبلغ سنوي لأعمال ذات منفعة عامة. وسأكون ممتنًا لو أرسلت إلي برقية تنصُّ على تعليمات بشأن الموقف الذي يجب تبنّيه، لأنّني أقترح زيارة البحرين في نهاية جولتي القادمة في أوَّل الشهر القادم، ومن المؤكَّد أنَّ الشيخ سيطرح هذه المسألة.

أعتذر عن كتابة هذه الرسالة على عجل وذلك كي أتمكّن من إرسالها اليوم في البريد، لذا لم أستطع تلخيص تقرير المعتمد السياسي فيها، وأبقيتُ هذه الرسالة مستقلة. إنني على يقين أنّه في ظلّ الظروف الراهنة ستعذرونني على هذا الأمر.

يشرفني أن أكون
[خادمكم الأكثر طاعةً]
توقيع المقدّم (إي. پي. تريڤور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

رسالة سرِّية رقم C-70، مؤرخة في 11 نيسان/ أبريل 1922م[1]

من - مبنى الوكالة، البحرين،

إلى - فخامة المعتمد السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

سيِّدي،

يشرِّفني أن أقدِّم تقريرًا عن الوضع الحالي للحكومة البحرينية.

لقد حصلت تغييرات مهمة في موقف الشيوخ تجاه مبنى الوكالة منذ زيارتك إلى البحرين الشهر الفائت. وقد طلبوا نصيحتي حول مسائل متنوعة، وأظهروا نيّة صادقة لاستحداث بعض الإصلاحات. وقد أخبرني أشخاص على اطِّلاعٍ وثيق بسلوكهم [سلوك الشيوخ] في الماضي، أنَّ هذا التحول غير مسبوق. ويبدو هذا الأمر صحيحًا وفقًا لسجلات مبنى الوكالة.

لطالما كنت موضع ثقة لدى الشيخ حمد بن عيسى، ولكن مؤخَّرًا راح كلّ من الشيخ حمد والشيخ عبد الله {الذي يبدو أنَّه يحسن في سلوكه} يطلبان نصيحتي باستمرار، وشرحا لي صعوبات الموقف الذي يواجهه الشيخ عيسى، فقد اعترفا بأنَّها ناجمة عن سوء الحكم في الماضي. وقد أرغمتهما الأحداث الأخيرة على إدراك أنَّ الحكم الاستبدادي الذي مارساه في الماضي لا بدّ من أن ينتهي، لا سيما مع انتشار الأفكار الديمقراطية. لقد سبق أن أبلغنا بالتفصيل عن الاضطرابات وأعمال الشغب التي حدثت بين السكّان الشيعة الأصليين. لقد أصبحوا متململين أكثر فأكثر نتيجة القمع الممارس ضدّهم، كما أنّ التحذير الذي

(1)أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 397.

وَجَّهتُه للحاكم، ومفاده أن لا يتوقع مساعدتنا له عند حدوث أعمال الشغب، كان له تأثير ملحوظ على الشيخ. لقد بذل كلٌّ من الشيخ حمد والشيخ عبد الله جُهودًا لتهدئة البحرينيين، ولكن للأسف، استمرَّ الأفراد اليافعون من عائلة الشيخ وشقيقه خالد في ممارسة أعمال القمع. كانت أطراف بحرينية تأتي على الدوام إلى مبنى الوكالة، لنقل الشكاوى، وكثيرًا ما رفضت مغادرة المكان، مفضلةً قضاء ليلتها مجتمعة حول سارية العلم. لا تخلو هذه المواقف من الصعوبة، ففي حادثة حصلت مؤخرًا، تسبّب عمل قمعي آخر من قِبَل أحد أبناء الشيخ خالد في تجمُّع 1,500 شخص أمام مبنى الوكالة. فاقترحتُ عليهم وضع الشكاوى بين يدي الحاكم، ولكنّهم رفضوا المغادرة.

ومع ازدياد أعدادهم بسبب توافد أشخاص جُدد إلى مكان التجمع، قررتُ استدعاء الشيخ حمد والشيخ عبد الله سعيًا للتوصّل إلى تسوية.

اجتمع الشيخان مع موفد عن الحشد، وتعهَّدا بإعطاء التعليمات للشيخ خالد لاحترام حرية الأفراد وتأجيل جباية الضرائب لحين إصدار أوامر أخرى. ووعدا في الوقت الحالي بدراسة مسألة الضرائب كاملة[1]، وتطبيق العدالة،

(1) فرض الحكم على أهل البحرين في عهد عيسى بن علي عدة أنواع من الضرائب: فرضوا الضرائب على صيد اللؤلؤ، وعلى النفوس، وعلى مياه الري، ويقال إنهم فرضوا الضرائب على الشيعة لتنظيم مواكب عاشوراء. وما يهمنا الآن من كل هذه الضرائب ضريبتان: الرقابية، وهي الضريبة التي فرضوها على النفوس، والدوب، وهي الضريبة التي فرضوها على المياه، وذلك لارتباطها مباشرةً بالتنظيم الإداري للمقاطعات التي اعتمدت زراعة النخيل. لم كن لأي من هاتين الضريبتين قاعدة واحدة تحدد قيمة ما يجب دفعه، كما لم تكن القيمة المفروضة مقطوعة بشكل نهائي. كانت الضريبتان تفرضان على الشيعة فقط بحجة أنهم يخدمون في الجندية، مع العلم أنهم لم يدعوا لتأدية هذه الخدمة، وأعفي من دفع هاتين الضريبتين الشيعة الذين كانوا يعملون في مزارع النخيل التي يملكها آل خليفة، كما أعفي منها سكان القرى التي اعتمد اقتصادها على زراعة الخضار والصناعات اليدوية والتي أخلصت عائداتها للشيخ الحاكم وقدمت له الولاء والخدمات، كما كانت عليه الحال بالنسبة لعدد كبير من سكان قريتي عالي وسترة الشيعيتين وضرائب مرتفعة من تلك القرى التي لم تملك قاعدة زراعية صلبة، ولم تقدم، في الوقت نفسه، الولاء والخدمات للشيخ الحاكم –كما كانت عليه الحال بالنسبة لقريتي الدراز وبني جمرة، مثلًا. انظر: الخوري، فؤاد، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها، ط 2، مركز أوال للدراسات والتوثيق، ص 73.

كما أنهما وعدا أن يطلبا من الشيخ عيسى أن يدلي بتصريحٍ في وقت لاحق. وبناءً على توصياتي، قَبِل الحشد بهذه الضمانات وتفرَّق. تَبِعَت هذه الحادثة سلسلة مناقشات، وطُلب منِّي تقديم المشورة فيها. وأُوضح لي أنَّ الشيوخ يرغبون باستحداث الإصلاحات، وتمنّوا استبدال الضرائب المؤذية المفروضة قسريًا على الشيعة إلى اليوم، بضرائب أخرى معقولة وعادلة. وعلمتُ أنَّ الشيوخ يحصلون على عائداتهم من المصادر التالية، إلى جانب عائدات الجمارك:

1. ضريبة بساتين النخيل: وهي ضريبة تُجبى بشكلٍ اعتباطي تمامًا وفقًا لرغبات الشيوخ الصغار في ممارسة القمع على البساتين التي تقع ضمن سيطرتهم. وتُجبى الضريبة عمليًا من الشيعة وحدهم.
2. «الرقبة»[1]: وحرفيًّا تعني «ضريبة الرقبة»، أو ضريبة العنق، وهي ضريبة تُحصّل من الذكور بمعدلات متفاوتة وفي مناطق مختلفة.
3. ضريبة السمك: تجُبى من الشيعة وحدهم وبمعدلات متفاوتة.
4. ضريبة خاصة على الشيعة في شهر محرّم.
5. مجموعة من الضرائب العينية التي تُفرَض على الشيعة فقط.
6. ضريبة على صيد اللؤلؤ: كانت تجبى هذه الضريبة في الأصل من مراكب صيد اللؤلؤ التابعة للسُّنَّة. وفي السنوات الأخيرة، توقف عدد كبير من مالكي المراكب عن الدفع. وتجُبى ضريبة مماثلة من قِبل حكّام الكويت وقطر وغيرهم، وهو حق معترف به للشيخ.

(1)كانت تجمع ضريبة الرقابية من الذكور البالغين، يدفعها الرجل حسب وضعه الاقتصادي: كلما زاد دخله، زاد ما يتوجب عليه دفعه. وتراوحت قيمة الضريبة إجمالًا بين نصف روبية وروبيتين في الشهر (الروبية تعادل نصف دولار تقريبًا). انظر: الخوري، فؤاد، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها، ط 2، مركز أوال للدراسات والتوثيق، ص 73.

لقد طُلبت نصيحتي بشأن الشكل المنطقي الذي يمكن أن تكون عليه الضريبة في المستقبل. وبعد إجراء عدَّة مناقشات واستطلاع للرأي المحلي، يُعتقد أنَّ المخطط التالي للضرائب قابل للتنفيذ:

1. ضريبة على التمر: تبلغ 10/1 على البساتين المروية من السيل، و20/1 على البساتين المروية بالرفع [رفع المياه من الآبار] على أن تُجمع بانتظام. وتعتبر هذه الضريبة مسموحة بحسب قانون الشرع.

2. ضريبة على السمك: تبلغ 10/1 على السمك الذي تمَّ اصطياده باستخدام مصائد السمك المحلية، و20/1 على السمك الذي تمَّ اصطياده بطرق أخرى.

3. إلغاء ضريبة «الرقبة» وأنواع الضرائب الأخرى المفروضة على الشيعة، واستبدالها بضريبة مخفَّضة على كل أراضي المنازل، عدا المنازل الواقعة في مدينتَي المنامة والمحرق حيث تُدفع الضرائب للبلدية، على أن تُجمع هذه الضرائب من دون تمييز ديني.

   تمَّت دراسة التفاصيل التي لا حاجة للتطرق إليها في هذا التقرير مطوّلًا.

4. جمع ضرائب صيد اللؤلؤ الحالية من دون تمييز.

سيكون المخطط المذكور مقبولاً لدى البحارنة، ولكنَّها لن تلقى ترحيبًا لدى القبائل السنيَّة، لأنَّها لطالما اعتبرت نفسها معفية من الضرائب. وقد سُئلتُ حول ما إذا كان على الحاكم توقُّع دعم الحكومة عند استحداثه إصلاحات ضرورية، في حال أَعْرَضَ السنَّة عن القبول بهذه الإصلاحات، لكنني لم أُعطِ أي جواب هذا السؤال، وكتبت هذا التقرير بُغية الحصول على تعليمات في هذا الشأن.

باختصار:

أ. إذا استمرَّ الشيوخ، كما في الماضي، باللُّجوء إلى قمع الشيعة من أجل التعويض عن عدم قدرتهم على جمع الضرائب من السنة أو إعراضهم عنها، فإنّهم سيُجابَهون باستمرار الاضطرابات التي أعتقد أنَّها ستستدعي تدخّلنا عاجلًا أم آجلًا.

ب. إذا تنازلوا عن معظم العائدات الذي يكتسبونها من الشيعة، من المحتّم أنّهم سيصبحون مفلسين في المستقبل القريب، وقد نضطر إلى تولي شؤونهم، على غرار ما حصل في مسقط. وعلمتُ من عدّة مصادر أنَّ الشيخ عيسى غارق شخصيًا في الديون، كما يُعتقد بأنَّه مديون لمدير الجمارك.

إنَّ الشيخ عبد الله مديون، وأسَرَّ إلي الشيخ حمد أنَّه مديون أيضًا، وأنَّ التزاماته تتزايد بانتظام، خصوصًا أنّه غير قادر الآن على جمع العائدات الكاملة من الشيعة خشية حدوث اضطرابات.

ت. من المتوقع أن يعترض السُنَّة ما إذا حاول الشيوخ استحداث نظام الضرائب المقترح. وإن حصل هذا الأمر، فإن البحارنة سيقومون بالمثل، وعندئذٍ يصبح من غير الممكن جمع أي ضريبة. للتغلب على هذا احتمال حدوث هذا الأمر، تلقّيتُ اقتراحًا -وأنا أميل إلى الموافقة على هذا الاقتراح- مفاده أنَّه سيكون من الضروري أن نوضح لقادة السنة والشيعة أنَّ المخطط قد استحدث بعلمكم وموافقتكم. عندئذٍ من الممكن القبول به من دون أي صعوبة، ومع ذلك، قد يكون من الضروري إبلاغهم بأنَّ الحاكم سيلقى دعمكم عند الحاجة. واقترح الشيخ عبد الله تنفيذ المخطط عبر إعلان الحاكم خلال اجتماع عام تكونون حضرتكم حاضرين فيه، وتوافقون فيه الحكومة على هذه الإصلاحات.

وفي حال قدمنا هذا الدعم، فمن المنطقي أن هذا من شأنه أن يلزم الحاكم بتحسين إدارته وتوفير مبلغ سنوي من المال لأعمال المرافق العامة.

ونظرًا لأنَّ عملية تحصيل العائدات متوقِّفة مؤقتًا، والشيوخ في حيرة من أمرهم، نصحتهم بعدم استعجال الأمور من دون التفكير معمَّقًا سوى في تنفيذ ما قد يعزِّز موقعهم، والتأثير إيجابًا على رعاياهم عبر البدء بتنفيذ بعض التنظيمات

الإدارية. فوافقوا على ذلك، وأصدروا أوامرهم بافتتاح مكتب للحكومة وتعيين موظفين ثابتين فيه لإنجاز الأعمال العامة، وتأسيس محكمة ثابتة لحل القضايا بين رعاياهم، يُحفظ فيها سجل تقريبي للإجراءات المعتمدة. لقد طالب الرأي العام بهذه التحسينات كلها، إلى جانب تحسينات أخرى.

إنَّ مسألة الضريبة مؤجَّلة حاليًا، لكن من المحتمل أن تثار مجددًا في الأسابيع القليلة المقبلة. أطلب منكم إبلاغي عن الموقف الذي يجب أن أتبنّاه من هذه المسألة.

يشرفني أن أكون،
[خادمكم الأكثر طاعةً]
توقيع الرائد (سي. كيه. ديلي)، الجيش الهندي،
المعتمد السياسي، البحرين.

رسالة رقم 2228 من وزارة الخارجية[1] مؤرخة في 29 أيار/ مايو 1922م

الرمز البريدي 1

سيدي،

1. بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة في 18 آذار/ مارس بشأن الوضع غير المرضي السائد في البحرين، كلّفني إيرل بلفور (Earl of Balfour)[2] بتحديد مرجع للمراسلات التي أرسلتها حكومة الهند، المرفقة برسالتكم رقم P.2132 المؤرخة في 24 أيار/ مايو حول الرغبة في استحداث إصلاحات على النظام الضريبي في هذه الجزيرة.

---

(1) في حال وجود المزيد من الرسائل حول هذا الموضوع، يرجى استخدام الرقم E.5373/91/1644، وتوجيهها إلى وكيل وزارة الدولة، وزارة الخارجية، لندن، الرمز البريدي 1؛ ليس إلى أي شخص باسمه. (هامش الأرشيف البريطاني)

(2) **آرثر جايمز بلفور، إيرل بلفور الأوّل Arthur James Balfour, first earl of Balfour (1848 - 1930)** ولد رئيس الوزراء والفيلسوف في 25 تمّوز/ يوليو 1848 في ويتينجهايم هاوس. ولأنه كان رجل دولة مُفكّر، حقق (بلفور) تميزًا نادرًا، وخصوصًا خلال السنوات الأخيرة من حياته المهنية الطويلة. ورغم أنّه كان أقل البارزين في مجلس العموم بعد الانتخابات الحاسمة لعام 1906، إلّا أنّ مهارته التي لا تنفد في المناظرة أضفت جوًّا من الحياة في المجلس حتّى تقاعده من قيادة الحزب الاتحادي عام 1911. اعتقد (بلفور) أن إنجازاته البناءة الرئيسة كانت في أيرلندا وفلسطين. ولكن من منظور أبعد، يمكن أن يُعتبر قانون التعليم الذي أقره الأكثر فائدة على نطاق واسع. ورغم أنّ هذا القانون نشأ من مقتضيات (بلفور) السياسيّة وليس من حماسه نحو الإصلاح، إلّا أنّه يمثّل مثابرة (بلفور) وفكره وقدرته على إنتاج مشروع قانون رئيس يُعمل به في برلمان مؤلّف من تيارات قويّة ومختلفة. انظر:
Ruddock Mackay, H. C. G. Matthew, 'Balfour, Arthur James, first earl of Balfour (1848 - 1930)', Oxford Dictionary of National Biography, Oxford University Press, 2004; online edn, Jan 2011 [http://www.oxforddnb.com/view/article/30553, accessed 14 Dec 2015].

2. ووفقًا للوثائق المذكورة أعلاه، فإنّ جميع المقيمين السنّة في الجزيرة الواقعة تحت الهيمنة البريطانية قد تمتعوا بإعفاء كامل من الضرائب لفترة زمنية طويلة، بينما وقع المسلمون من الطائفة الشيعية ضحايا جراء تعرضهم للظلم. وسيدرك القيكونت پيل (Peel) أنّ معاملة الطائفة الشيعية بهذا الشكل ستؤدي بلا شك إلى تقديم فرصة مفيدة لأعدائنا في جنوب فارس وغيرها من البلدان، لأنّ معاملة الشيعة بهذا الشكل تؤكد للشيعة الفرس أنّ إخوانهم الشيعة في البحرين قد عانوا بشكل واضح الظلم الفادح لسنوات، إن لم يكن على يد الحكومة البريطانية، فبمطلق الأحوال على يد المتآمرين معها.

3. وفي ظل هذه الظروف، أود أن أطرح سؤالًا على اللورد (پيل) عمّا إذا كان من غير المستحسن أن يحصل المقيم المحلي في البحرين على تعليمات محددة من حكومة الهند بهدف الضغط بقوة على شيخ البحرين بغية تلبية الحاجة الأساس، وهي تنفيذ الإصلاحات المعنية فورًا.

أنا يا سيدي،
خادمكم المطيع
وكيل وزارة الدولة، مكتب الهند

حررت نسخة لترسل إلى الهند

وثيقة سريّة رقم 82/584 - خارجي
مؤرّخة في 2 حزيران/ يونيو 1922م، سملا

من - نائب وزير حكومة الهند، القسم الأجنبي والسياسي،

إلى - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

شؤون البحرين

سيدي،

1. طُلب مني أن أشير إلى المراسلة التي انتهت ببرقية من حكومة الهند، من القسم الأجنبي والسياسي، رقم S-549، المؤرخة في 2 أيار/ مايو 1922، وأن أرسل إليكم نسخة من الرسالة المُشار إليها في الهامش ومرفقاتها[1].

2. لقد تغير الوضع في البحرين جذريًّا، منذ أن تمّ التوصل إلى قرار يقضي بترحيل عبد الله، ويُؤمَّل أن لا تحكم الضرورة بتنفيذ هذا القرار. ولكن، إذا أساء عبد الله التصرف مجددًا، فإنّ قرار ترحيله سيكون أمرًا لا مفرّ منه. وتوافق حكومة الهند على أنّه سيكون من الضروري اتّخاذ هذه الخطوة مع أنّه غير مرغوب بها بالشكل الذي هي عليه. ومع ذلك، ينبغي عليكم، إذا أمكن، الرجوع إلى حكومة الهند قبل اتّخاذ أي خطوة صارمة.

3. نترك لكم حرية التصرف سواء تريدون توجيه إنذار لعبد الله في الوقت الحاضر أم لا.

يشرفني أن أكون
سيدي، خادمكم المطيع
توقيع إي. بي. هاول (E. B. Howell)

---

(1) رسالة من وزير القسم السياسي، الحكومة الهندية، رقم P.1601، مؤرخة في 4 أيار/ مايو 1922. (هامش الأرشيف البريطاني)

رسالة رقم S-466 من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، مؤرّخة في 25 حزيران/ يونيو 1923م، «بوشهر»

من - فخامة المقدم (إي. پي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - (دي. دو أس. براي)، حامل وسام «نجمة الهند»، ووسام «الإمبراطورية الهندية»، ووسام «الإمبراطورية الهندية برتبة قائد»، وزير الخارجية في حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، سملا.

إصلاحات في البحرين

سيدي،

1. بالعودة إلى المراسلات التي تنتهي ببرقيتكم رقم S-851، المؤرخة في 24 حزيران/ يونيو، في ما يتعلّق بالإصلاحات المقترحة في البحرين، يشرّفني إبلاغك أنّ الأمور لا تزال على حالها، ويبدو حاليًّا من المستبعد أن يحاول الشيوخ بجدية إجراء إصلاحات، إلّا إذا ثار البحرينيون ودفعوا الشيوخ إلى ذلك.
2. ويعود ذلك للأسباب التالية:

لقد أعرب الشيوخ عن رغبتهم الأساسية في الإصلاح قبل فترة وجيزة من بداية شهر رمضان، وكان قد بدأ هذا الشهر بعد تلقي برقية رقم S-540 من القسم الخارجي والسياسي، المؤرخة في 2 أيار/ مايو. وفي البحرين، لا أحد يقوم بأعمال كثيرة خلال شهر رمضان، خصوصًا إذا حلّ الصوم في طقسٍ حار، لذا لم تُجر أي محاولة خلال هذا الشهر. وبحلول نهاية شهر

رمضان، أبدى الشيوخ رغبتهم في إجراء إصلاحات على نطاقٍ واسع. أمّا السبب الثاني، فهو أنّه قبل بضعة أشهر، وصل وفد من قبيلة الدواسر إلى سلطان نجد، وهي قبيلة نافذة من العرب السُنة الذين يقيمون في البُديع وجوارها في الركن الشمالي الغربي من الجزيرة الرئيسة، وهم مزوّدون بالكثير من مراكب صيد اللؤلؤ. واستقبل السلطان الوفد بطريقة جيدة، ويُقال إنّه وعدهم بتقديم الدعم لهم. فأرعب هذا العمل الشيوخ، لأنّ لديهم تخوفًا كبيرًا من ابن سعود والإخوان[1].

ويعتقد الشيوخ حاليًّا أنّ ابن سعود يساند قبيلة الدواسر في مواجهة الإصلاحات التي تمسّ مصالحها. ومن غير المرجح أن يتمّ إجراء أي إصلاح، إلّا في حال حصول ما ذكرتُه آنفًا، أي إذا فُرضت هذه الإصلاحات على الشيوخ بفعل ضغط الأحداث.

يشرفني أن أكون، يا سيدي،
خادمكم المطيع
توقيع المقدم (إيه. بي. تريفور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

(1) مصطلح الإخوان كان يُطلق على الجماعات الوهابية التي كانت تقف مع ابن سعود في حروبه مطلع القرن العشرين، وكان لهم نفوذ قوي جدًا في فرض التعاليم الوهابية على المناطق التي يسيطرون عليها.

نسخة من برقية رقم S-916، مؤرّخة في 10 تموز/ يوليو 1922م، سملا

تمّ تسلّمها في الثامنة صباحًا 11 تموز/ يوليو 1922

من - نائب الملك، القسم الخارجي والسياسي،

إلى - وزير دولة الهند.

[بالاستناد إلى] رسالتك المؤرخة في 25 من الشهر الفائت، رقم S-466، البحرين.

بما أنَّ الشيوخ جديّون في إدخال إصلاحاتٍ ضريبية، فقد كان همُّ حكومة الهند الأساسي تجنُّب أيّ فعل يعطي انطباعًا بأنَّ هذه الإصلاحات قد أُدخلت بإملاءٍ منها. فإذا كان من غير المحتمَل، بحسب ما أفدتنا به، أن يُدخل الشيوخ إصلاحات من تلقاء أنفسهم، فالمسألة إذًا تفرض وجهة نظر مختلفة تمامًا، والمسألة المطروحة هي عدم الضغط على الشيوخ في أيّ مناسبة لتطبيق الإصلاحات فورًا. وتشير وزارة الخارجية إلى أنَّ الظلم الفاحش المتعلق بإعفاء «السنَّة من الضرائب، واضطهاد الشيعة في ظلِّ تغاضٍ بريطاني، سيعطي الفرصة لحصول اضطرابات مناهضة لبريطانيا في فارس وغيرها. يُرجى تقديم اقتراحاتك المعقولة. إنّ نجاح {جماعتك الشخصية الفاسدة} في آذار/ مارس الماضي يشير إلى استحسان التكرار، لكنَّ حكومة الهند غير قادرة على تقدير مدى [تأثير] تقريرك الحالي، حول إيفاد الدواسر إلى ابن سعود ووعده المزعوم بتقديم المساعدة، في تعقيد المسألة، لأنّه لا علم لهم عن طبيعة التفويض،

وكذلك عمَّا إذا علم الشيوخ بهذا الأمر قبل نشرهم خبر إدخال إصلاحات. لذا ينبغي استشارة المفوض السامي في بغداد، في حال وجود أيّ خطر فعلي من استجلاب حركة الإخوان إلى هذا العمل، كما يجب تزويده بالأوراق الضرورية كافّة.

مرسلة إلى «بوشهر»

رسالة سرية رقم S-518، مؤرّخة في 12 تموز/ يوليو 1922م، «بوشهر»

من - المقيمية البريطانية والقنصلية العامة،

إلى - صاحب السعادة المفوض السامي في العراق، بغداد.

إصلاحات في البحرين

سيدي،

بالعودة إلى برقية حكومة الهند رقم S-915، المؤرخة في 10 تموز/ يوليو 1922، يشرّفني أن أرسل إلى سعادتكم نسخة، مرفقة بهذه الرسالة، عن الوثائق المُشار إليها في الهامش[1]، حول الإصلاحات في البحرين.

في نهاية [موجة] الطقس الباردة الأخيرة التي شهدتها البحرين، أصبح البحارنة مضطربين جدًّا بسبب طغيان شيخ البحرين وعائلته، خصوصًا أفرادًا معيّنين منها. وفي أحد الأيام، انتظرني وفدٌ تمثيليٌّ كبير عن المواطنين عند وصولي إلى البحرين، وقدّموا عريضة أُرسلت إلى الحكومة. تمّ توجيه إنذار إلى الشيخ، وانخفضت [أعمال] القمع. وفي وقتٍ لاحق، طرح الشيخ وأبناؤه فكرة الشروع بإصلاحاتٍ معيّنة كالتكافؤ في فرض الضرائب على السُنّة والشيعة، وإصلاح

(1) رقم S-549، مؤرخة في 2 أيار/ مايو 1922، من وزارة الخارجية في سملا، إلى المقيم السياسي في «بوشهر»؛ رقم S-851، مؤرخة في 24 حزيران/ يونيو 1922، من وزارة الخارجية في سملا، إلى المقيم السياسي في «بوشهر»؛ رقم S-466، مؤرخة في 25 حزيران/ يونيو 1922، من المقيم السياسي في بوشهر، إلى وزارة الخارجية في سملا. (هامش الأرشيف البريطاني)

قطاع اللؤلؤ {كأن يُرغَم النواخذة على الحفاظ على الحسابات وتقديمها إلى المحكمة إذا لزم الأمر وغيرها من الأمور}، وإقامة محكمة عدل نظامية وغيرها من الإصلاحات. وتُعتبر كلّ هذه الإصلاحات جيدة في حدّ ذاتها، ولكن بما أنّ الشيوخ يخشون الشيوخ السُنة النافذين، وبما أنّ رجال القبائل طلبوا الدعم من الحكومة التي لم يجرؤوا على إدخال الإصلاحات من دون موافقتها، لذا فقد اقترحوا أنّه ينبغي على الشيخ الإعلان عن الإصلاحات المقترحة في الاجتماع الرسمي نفسه الذي ينبغي أن أحضره وأُعلن خلاله أنّ الإصلاحات كانت ممتازة جدًّا ووافقت عليها الحكومة. وستدعم هذه الأخيرة الشيخ، طالما أنّ التغييرات يتمّ إدخالها على نحوٍ عادل وتنفيذ الإصلاحات بشكلٍ منصف.

طُرح هذا الاقتراح أمام حكومة الهند التي ردّت بالبرقية رقم S-549، المؤرخة في 2 أيار/ مايو 1922.

لم يتمّ العمل أكثر على هذه القضية لأنّه في ظروفٍ من هذا النوع، يكون الدعم المعنوي في كافة القضايا البشرية كافيًّا، إلّا أنّه لا أحد يستطيع ضمانة متى يصبح استخدام القوة أو إظهارها ضروريًّا.

ولكن، مع وصول رد حكومة الهند، كان قد خفّ نوعًا ما حماس الشيوخ لإجراء إصلاحات، كما ذكرتُ في رسالتي رقم S-466 المؤرخة في 25 حزيران/ يونيو 1922، وقد علمنا الآن أنّ ابن سعود قد قطع بعض الوعود لقبيلة الدواسر، ما سبّب قلقًا لدى الشيوخ منعهم من أن يقوموا بأيّ شيء بمحض إرادتهم.

بالنسبة إلى قبيلة الدواسر، عندما وصل ابن سعود إلى الأحساء، ذهب لرؤيته شيخ قطر والكثير من الناس من إمارات الساحل المتصالح وأماكن أخرى. أعتقد أنّه قطع لهم كافة الوعود، وأظنّ حقًّا أنّ خوف الشيخ هو الذي يمنعه من البدء بالإصلاحات، أكثر من [خوفه] من أيّ تدخل فعلي من ابن سعود. وكما تعلم، فقد كان شيوخ البحرين دائمًا يخافون، إلى حدٍّ ما، من قبيلة الدواسر حتى قبل دعم ابن سعود لها.

سأعلمكم في حال علمتُ أي شيء مؤكّد عن العلاقات التي تجمع قبيلة الدواسر بابن سعود، وسأطلعكم عن كيفية تطور الأمور.

يشرفني أن أكون

يا سيدي، خادمكم المطيع

توقيع المقدم (إيه. پي. تريڤور)،

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

رسالة سرّيةرقم S-529 من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة مؤرّخة في 16 تموز/ يوليو 1922م، «بوشهر»

من - فخامة المقدم (إي. پي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - (دي. دو أس. براي) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، و«الإمبراطورية الهندية» برتبة قائد، وزير الخارجية في حكومة الهند، في القسم الخارجي والسياسي، سملا.

الإصلاحات في البحرين

سيّدي،

1. بالعودة إلى البرقية رقم S-915 المؤرّخة في 10 تموز/ يوليو 1922، حول الإصلاحات المقترحة في البحرين، يشرّفني إرسال نسخة[1] عن رسالة المعتمد السياسي في البحرين حول هذا الموضوع، إلى حكومة الهند.
2. قدّم الرائد (ديلي) في هذه الرسالة كل المعلومات المتوفِّرة عن زيارة شيخ الدواسر إلى ابن سعود ما عدا موعد هذه الزيارة، وأنا أقوم بمزيد من التحقيقات حول هذا الموضوع. عندما كان ابن سعود في الأحساء، ذهب شيخ قطر لزيارته، وأرسل بعض شيوخ الساحل المتصالح الهدايا له. وفي الرسالة التي تناولت هدم برجٍ في عجمان في العام 1921، أَفدتُ أنَّ شيخ

(1) رقم C/111 المؤرخة في 15 تموز/ يوليو 1922. (هامش الأرشيف البريطاني)

ذلك المكان قد أرسل وفدًا. في الواقع، يُعتبر ابن سعود من أكثر الشخصيات التي تتمتع بهيبة بين العرب في هذه الأنحاء، ويُفضِّل جميع الشيوخ غير البارزين وقبائل الساحل أن يبقوا على اتِّصال معه قدر الإمكان، كما يخشى معظم شيوخ الساحل المتصالح الإخوان ويمقتون مبادئهم، ولكنَّهم يرون أنَّه من المستحسن تكوين صداقات مع مسبِّبي الظلم حتى لا يُعرِّضوا أنفسهم للخطر، ربَّما تعدُّ هذه العبارة في غير محلها لأنَّ الإخوان يعتبرون أنفسهم من الصالحين. ويبدو أنَّ ابن سعود قد أخبر شيوخ الدواسر أنّه (أ) إمّا سيستخدم نفوذه لدعمهم عندما يقرَّرون الاعتراض على الضرائب أو (ب) أنَّه سيُقدِّم لهم مسكنًا لائقًا حتى يتمكَّنوا من التهديد بالرحيل عن البحرين، وأن يُقدِموا على ذلك إذا لزم الأمر.

3. من المناسب الإشارة إلى أنّ هذا التهديد بالرحيل عن البحرين هو بمثابة حجر الزاوية في سياسة الدواسر. ولطالما استخدموه بنجاح طوال سنوات قبل بروز ابن سعود على الساحة. أذكر جيّدًا أنّني أخبرت الشيخ عيسى عندما كنت في البحرين أنَّ هذا النوع من التهديدات هو مجرد خداع، وأنَّه لا يمكنهم ترك الأراضي والبيوت القيِّمة التي يمتلكونها في البحرين، ولكن إن جازفوا بذلك ورحلوا عنها، فإنَّه يستطيع بكل سهولة جلب أشخاص آخرين لاحتلال الأراضي والقرى. أمَّا الشيخ عيسى، بالإضافة إلى كونه عنيدًا جدًا، إلّا أنّه شخص رِعْدِيد وخجول، ولطالما كان يخشى الدواسر ويسمح لهم بالتلاعب به. لقد أدَّى هذا النوع من التهديدات إلى التخلي عن ضريبة الغوص الصغيرة التي ذكرها المعتمد السياسي.

4. يبدو أنَّ المعتمد السياسي يشير إلى أنَّ الفرق شاسع بين إدخال الشيخ للإصلاحات طوعًا أو تحت ضغط منَّا. وفي الحالة الأخيرة، وبحسب الرائد (ديلي)، سيكون كلّ شيء موضع نقدٍ شديد، وينبغي علينا أن نكون حذرين للتأكُّد من أنَّ أيَّ اقتراح نطرحه يجب أن يزيل بفعالية أي سبب للشكوى. لذا

يطلب الرائد (ديلي) وقتًا لدراسة الوضع الحالي للضرائب، وطبيعة التحسينات التي يمكن إدخالها وأثرها. وأقترح أنَّه يستطيع الخوض في هذه المسألة بصورة لا تؤدِّي إلى حدوث اضطراب في ختام موسم صيد اللؤلؤ. أوافقه على كلا النقطتين، وأقترح السماح لي بإرجاء تسليم المقترحات المدروسة للإصلاحات حتى الخريف بعد إفساحِ المزيد من الوقت للرائد (ديلي) لدراسة النظام الحالي {أو غياب النظام}، ووقع هذه الضريبة، والخوض في مسألة العدالة بين السنة والشيعة في ختام موسم صيد اللؤلؤ.

5. آمل الحصول على موافقة حكومة الهند على هذا الرأي، وأن تسمح بتأجيل تسليم المقترحات المدروسة. لقد كتبت هذه الرسالة على عجل، وكذلك رسالة المعتمد السياسي، من أجل إرسالها سريعًا في البريد. وأنا على ثقة بأنَّه سيتُم معذرتي على أي تقصير.

يشرّفني أن أكون،
سيدي،
خادمكم المطيع،
توقيع المقدم (إيه. پي. تريڤور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

تُرسَل نسخة إلى المفوّض السامي في العراق

رسالة سرِّية رقم C/111 مؤرّخة في 15 تمّوز/ يوليو 1922م[1]

من - مبنى الوكالة، البحرين.

إلى - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

شؤون البحرين

ردًا على برقيتك رقم 1218، أودّ إبلاغكم ما يلي:

أُفيدَ سابقًا عن أنَّ شيخ الدواسر وزعيم قبيلة سنيَّة أخرى يُدعى أحمد بن لاحج، وهو متآمر سيئ السمعة، قد قاما سابقًا بزيارة ابن سعود. بالطبع، من غير الممكن التأكّد من ما حصل، ولكنّ الشيخ حمد بن عيسى أسرَّ لي عما قد علمه، كما أنَّني سمعت من مصدر مطّلع آخر. ويبدو أنَّ ابن سعود قد عرض عليهم المساعدة في مقاومة أي جهد يبذله حكام البحرين في فرض الضرائب عليهم، أو إخضاعهم لسيطرتهم الفعلية. وقيل بأنّه وعد بتحقيقق الخيارات البديلة التالية: (1) استخدام نفوذه لدعمهم بشرط مقاومة الحكام، أو إذا فضّلوا (2) توفير مساكن مناسبة لهم لكي يتمكَّنوا من التهديد بالرحيل عن البحرين، وأن يُقدِموا على ذلك في الواقع إذا لزم الأمر.

بالنسبة إلى موقف هذه القبيلة فهو على النحو التالي:

بالرغم من اعترافهم ظاهريًّا بالحاكمية المطلقة للشيخ عيسى، إلَّا أنَّهم لطالما رفضوا في الماضي الاعتراف بالشيخ حمد بصفته خلفه المحتَّم. ويُعتقد بأنَّهم

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 410.

علَّقوا بعض الآمال على بسط سيطرتهم على الجزر في المستقبل. وقد يكون ابن سعود على علم بهذه المخطَّطات. قبل بضع سنوات، كانوا يدفعون ضريبة صغيرة معدَّلة على الغوص، وحتَّى في ذلك الحين عارضوا دفع الضرائب المباشرة، كما أنّهم انتهوا لسنوات من سداد هذه الدفعات، ولكن الحاكم يخشى الإصرار عليهم.

في الماضي، اعتمد الحاكم على الدواسر وعلى قبائل السُنَّة الآخرين لإرهاب البحرينيين الشيعة. وأُعطيت لهم الحرية الكاملة على الدوام في التعامل مع الشيعة. وفي السنة الماضية، عندما ازداد تململ البحارنة، مارس الدواسر ضغطًا مستمرًا على الشيخ حمد لضرورة اتخاذه تدابير قمعية، إلاَّ أنَّ الشيوخ كانوا على وجلٍ وخوف تامّ من دفع الأمور لدرجة تستدعي تدخُّل الدواسر. فطلب الدواسر الإذن بالتعامل على طريقتهم مع شرائح معيَّنة من الشعب البحريني، ولكنَّ الشيخ حمد رفض، وذلك لأنَّ موقفه كان حرجًا بفعل المؤامرات التي يحيكها عبد الله، وكان على علم بأنّه لو نتجت الاضطرابات عنها فقد يُلقى اللوم عليه وسيستفيد عبد الله كثيرًا من هذا الموقف.

انتقد الدواسر هذا الموقف بشدَّة، ولكنَّهم كانوا خائفين أيضًا من تطبيق عدالتهم بأنفسهم لأنَّهم لا يثقون بالشيوخ. وفي حال سبَّب تصرُّفهم هذا الاضطرابات فإنَّ أصابع اللوم ستتَّجه نحوهم لتبرئة الشيوخ. لقد حاولوا منذ ذلك الوقت الضغط على الشيخ حمد عبر إثارة النزاعات، وكمثالٍ عن ذلك، قضية «باربار» التي تمَّ الإبلاغ عنها في ذلك الوقت، ولم يتم التوصل إلى تسوية في هذه القضية. ومع أنَّ الشيوخ يعلمون أنَّ الدواسر قد أثاروا هذه القضية عمدًا، إلاَّ أنَّهم لا يجرؤون على الاعتراف بذلك. وهم سيُضحُّون بالبحارنة لاسترضاء الدواسر الذين ما زالوا يمارسون ضغطًا بهدف تعديل الشيوخ في سياستهم، ولكنّهم خائفون لأنّ الإقدام على هذا الفعل قد يُحدث تمرُّدًا في صفوف الشيعة. ولذا هم يؤخِّرون باستمرار إجراء تحقيقٍ كامل.

من المحتمل أنَّ موقف البحرينيين الشيعة الأخير والأكثر تصميمًا للتخلص من الاضطهاد يثير سخط ابن سعود. وأعتقد أنَّ هذا ما شكَّل موقف وكيل الأحساء حيال هذه المسألة.

إنَّ لدى ابن سعود رعايا شيعة في القطيف وهم على اتصال وثيق مع البحارنة، وهو يفرض عليهم الضرائب على كلّ ثرواتهم. وأفادت التقارير التي تلقيناها مرَّة أو مرّتين أنَّهم كانوا يميلون إلى الاستياء من هذه المعاملة. وفي مناسبة ما، كنّا قد أبلغناكم والمفوض السامي في العراق، أنّهم حاولوا التقرّب منِّي، ولكنْ أُثبطت عزيمتهم بما أنّه لم يَكُن لنا نيّة التدخل في شؤون سلطان نجد. كما أنَّه أصبح من الواضح أنَّ ابن سعود قلق من التدخل في شؤون البحرين. وأعتقد أنَّ المعتمد السياسي في الكويت تبنّى الموقف نفسه بخصوص ذلك المكان. لذا سيكون من مصلحة ابن سعود استمرار الحكومة العاجزة في البحرين بالسماح له بعقد تحالفات سريَّة مع فصائل مستقلة كالدواسر. إنَّ الاصلاحات التي تستلزم فرض الضرائب بشكل منصف تعني تقديم الدعم للحكومة البحرينية حتى تتمكّن من السيطرة على القبائل السنِّية والشيعية على حدٍّ سواء. استقر الدواسر منذ القدم في البحرين، وهم يُعتبرون من الرعايا البحرينيين. أمَّا فيما يتعلَّق بعلاقتهم مع الشيوخ فهم لا يستفيدون من وساطة الوكالة، كما حال جميع رعايا ابن سعود المعترف بهم. وبما أنَّهم يتمتَّعون باستقلال فعليّ فهم لا يحتاجون إلى هذا النوع من المساعدة.

تبنَّى حكام البحرين مؤخَّرا موقفًا أكثر عدالة إلى حدٍّ ما تجاه الشيعة، وربّما نتج ذلك عن التحذير الذي وجَّهته لهم الحكومة. لكن يبدو أنَّهم في الآونة الأخيرة يعيدون اختبار قوَّتهم في هذا الشأن، إلاَّ أنَّني تجنَّبتُ التَّدخل بدقَّة وفقًا لتعليمات الحكومة، ولكنَّهم يميلون إلى اكتساب الثقة. ومن جهة أخرى، فإنَّ البحارنة منقسمون، وبعض القادة مثبطو العزيمة بسبب عدم تلقِّيهم الدعم من حكومة صاحب الجلالة بعد مناشدتهم لها، في حين دعا آخرون إلى عصيان مفتوح ما سيزيد الاضطهاد مجدَّدا، كما أُفيد عن استجلابهم السلاح.

إنَّ معظم القبائل السنيَّة هم من نواخذة صيد اللؤلؤ. يُمارَس قمع كبير في [مجال] الغوص [لصيد] اللؤلؤ، ومعظم المضطهدين هم من الشيعة الذين يتمتَّعون بالحماية البريطانية سواءٌ أكانوا عربًا أو عجمًا. وقد استاءت قبائل السنة من كلّ الإصلاحات خشية أن يؤدِّي البدء بتطبيق بعضها إلى إجراء إصلاحات في [مجال] الغوص.

وبما أنَّ الإصلاحات التي أدخلها الشيوخ قد تكون أمرًا جيِّدًا حتَّى لو قُسِّمت على نحوٍ غير جيد، وطُبقت بشكلٍ غير كفء، أودُّ الاشارة إلى أنَّ المسألة ستكون مختلفة لو أُدخلت الإصلاحات بضغطٍ من حكومة صاحب الجلالة. وفي حال حدوث ذلك، سيتم كشف كلّ خلل محتمل وفضحه. وقبل الشروع في سياسة من هذا النوع، أودُّ أن أقترح بكلّ احترام أن تمهلوني الوقت الكافي للقيام بدراسة متأنِّية أكثر حول الوضع الحالي للضريبة ولطبيعة وأثر التحسينات التي يمكن إنجازها لاسيما تلك المقترحة من جانب الشيوخ. كما سيضعنا إصرارنا على إجراء الإصلاحات في موقف لا نُحسَد عليه إن لم ترفع عمليًّا هذه الأخيرة سبب التظلّم على نحوٍ كاف.

وبصرف النظر عن مسألة فرض الضرائب، تبرز الحاجة المُلحَّة لوضع بعض الأنظمة التي من شأنها تطبيق العدالة بين السنَّة والشيعة، وهذه الشكاوى قد تثير الرأي العام في البلدان الشيعية المجاورة.

نحن لسنا في موسم صيد اللؤلؤ، وأي استفسارات مهما كانت حذرة ستثير كلَّ الشكوك لدى صيادي اللؤلؤ السُّنَّة. وأعتقد أنَّه بعد انتهاء موسم الصيد، يمكن إجراء دراسة شاملة حول هذه المسائل من دون التسبّب بأي اضطراب. وكما أَفدت سابقًا، أنا بصدد الانتهاء من المفاوضات التي يُرجى أن تُفضي إلى حدوث مصالحة بين الشيخ عبد الله والشيخ حمد. ومن المستحسَن وضع سلوك الشيخ عبد الله تحت الاختبار لبعض الوقت، وإذا أثبت أنَّه مستعدٌ حقًا لمساعدة الشيخ حمد في إدخاله الإصلاحات، فإنَّ ذلك سيسهّل الأمر إلى

حدٍّ ما. وإلاَّ سيكون من المؤسف اضطرارنا إلى التعامل معه أولًا، لأنّه سيساند القبائل السنيَّة ضدَّ الشيخ حمد في معارضتها للإصلاحات، ما سيؤدِّي إلى حدوث خلافٍ في العائلة الحاكمة مجدَّدًا، وينتج عنه فقدانهم السيطرة الفعَّالة على مجريات الأمور.

تمَّت كتابة هذا التقرير على عجالة بهدف اللحاق بالبريد، وأرجوا غضّ النظر عن شكله. وأنا على ثقة أنّه تمّ التطرّق إلى جميع النقاط الأساسية.

توقيع المقدّم (سي. كيه. ديلي) في الجيش الهندي
المعتمد السياسي، البحرين.

الإصلاحات والاضطرابات

1923م

تخلّي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عن الحُكم

26 أيار/ مايو 1923م

رسالة سريّة رقم S-42، من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة مؤرّخة في 27 كانون الثاني/ يناير 1923م، «بوشهر»[1]

من - فخامة المقدّم (إيه. پي. تريڤور)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - (دي. دو أس. براي) المحترم، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية» ووسام «الإمبراطورية الهندية برتبة قائد»، وزير خارجية حكومة الهند، القسم الخارجي والسياسي، دلهي.

إصلاحات البحرين

سيدي،

1. طلبتُ الإذن في رسالتي S-529، المؤرخة في 16 تموز/ يوليو 1922، لإرسال مقترحاتي التي تمّ النظر فيها بشأن الإصلاحات في البحرين بعد انتهاء موسم صيد اللؤلؤ. لم أُدلِ بآرائي أمامكم سابقًا، لأنّني تلقيتُ الشهر الماضي مذكرتكم، رقم Est.A 1126/3664. المؤرخة في 5 كانون الأول/ ديسمبر، التي أشرتم فيها إلى أنّ «العمل على إجراء إصلاحات قد توقف حاليًّا إلى أجلٍ غير مسمّى». وصلتني هذه المذكرة عند عودتي من البحرين، حيث ناقشت المسألة مع المعتمد السياسي. وكنتُ على وشك اختتام رسالتي إليكم بالسؤال عن أوامر حكومة الهند بخصوص ذلك التصريح، عندما تسلّمت مذكرتكم رقم Est.A 82-33.

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 415.

المؤرخة في 10 كانون الثاني/ يناير 1923، التي تنصّ على أنّكم لا تزالون في انتظار مقترحاتي. يشرّفني الآن أن أُطلع الحكومة على آرائي بشأن الوضع الحالي في البحرين.

2. لم تتحسن الأمور عن ما كانت عليه في المرة الأخيرة التي راسلتكم فيها. وخلال الأشهر القليلة المنصرمة، استاء البحرينيون [السكان الشيعة الأصليون] بشدة من العائلة الحاكمة بسبب تزايد القمع الذي يمارسه بحقهم الشيخ وأفراد عائلته الكبيرة بشكلٍ خطير. وبما أنّنا مرتبطون حتمًا بحُكم الشيخ الاستبدادي، فقد تزايدت الانتقادات أكثر فأكثر بسبب تستّرنا على ظلم رعاياه الشيعة. وأفاد المعتمد السياسي أنّ قياديًّا بحرينيًّا يُدعى أحمد الخميس[1]، هو نفسه وقع ضحية الاضطهاد قبل بضع سنوات، وقد زاره مؤخرًا، وبعد أن أعرب عن خيبة أمله إزاء تقاعس الحكومة، أكّد له أنّ الشيعة قد اقتنعوا أنّ أملهم الوحيد في كشف الظلم يكمن في طرح الاضطهادات الشديدة في الصحف. كما أن هناك أسبابًا تدفعنا للاعتقاد أنّ في إصرار الحكومة الفارسية على مزاعمها القديمة المتمثلة بفرض سلطتها على البحرين -كما هو الحال في الوقت الحاضر- أنها [الحكومة الفارسية] تتأثر بشكاوى البحرينيين، وهي تعلم بوجود جماعات كبيرة منهم في «لنجة» و«بندر عباس» والمحمّرة. هذا كله يؤكّد ببساطة على رأي وزارة الخارجية،

(1) **أحمد بن علي بن خميس (1860 - 1940)** استوطن جد العائلة الأكبر خميس بن أحمد بن علي آل خميس، بعد الهجرة من جزيرة سترة، أرض السنابس في العام 1855. وقد امتهن أفراد أسرته عدة حِرف ارتبط معظمها بالبحر، كالغوص، وصيد السمك، وصناعة السفن وإصلاحها، والحدادة. وتفرّد أحمد بن خميس من بينهم بمهنة تجارة اللؤلؤ. بدأ أحمد بن خميس العمل أولًا في تجارة اللؤلؤ، وأصاب منها ثروة كبيرة، وكان يمتلك سفينة كبيرة من نوع «الداو» أو «الدهو»، ومراكب صغيرة أخرى. كان مع شريكه سيد أحمد بن سيد علوي، يعتبران من أثرياء اللؤلؤ. أسس أشهر حسينية معروفة في الذاكرة الوطنية البحرينية «مأتم بن خميس» في العام 1877م. كان على رأس المطالبين بالإصلاحات السياسية في العشرينيات، وفي مجال التعليم قاد مبادرات لافتتاح مدارس في قرى البحرين، وقد أثمرت جهوده في افتتاح «المدرسة المباركة العلوية».

الذي ذُكِرَ في برقيتكم المؤرخة في 10 تموز/ يوليو الماضي، ومفاده أنّه في سبيل تحقيق الرفاهية للسكان الشيعة، وفي سبيل المحافظة على سمعتنا، فإنّ إدارة البحرين بحاجة ماسة للتحسين.

3. تكثر الإصلاحات المرغوبة بحسب المعايير الغربية، ولكن من غير الضروري أخذها بعين الاعتبار لأغراض السياسة العملية أكثر من كونها تهدف للقضاء على الانتهاكات السافرة. وهذه الانتهاكات والإصلاحات على الشكل الآتي:

أ. عدم المساواة في دفع الضرائب بين الشيعة والسنة. فالأخيرون يتهرّبون من الدفع في الوقت الحاضر، ولإصلاح هذا الأمر لا بدّ من إقامة نظام ضرائب عادل.

ب. إنّ الشيعة هم الأكثر عرضة للسجن أو لأي عقاب آخر بناء على نزوة الحاكم وأسرته من دون أي نوع من الإقرار القانوني: هذه جملة من الأمور التي تتطلب نظامًا قضائيًا منتظمًا.

ت. التجاهل التام لقوانين الغوص والظلم المترتب على الغواصين الذين يقعون تحت رحمة النواخذة، خصوصًا في الأمور المتعلقة بحساباتهم. عندئذٍ ينبغي تنفيذ أمور عدّة كالتقيد بالقوانين وضبط الحسابات بشكل صحيح والمثول أمام محكمة محايدة.

4. إنّ إعداد آليات مناسبة بغية تنفيذ هذه الإصلاحات ستكون مسألة بسيطة نسبيًّا. ولكن قبل الغوص في التفاصيل، يبدو لي من المستحسن النظر في النتائج المترتبة على تنفيذ هذه الإصلاحات التي قد يكون تطبيقها مرتبطًا بالظروف الحالية للحكم في البحرين، ما يجعل المشكلة أكثر صعوبة عن ما كانت عليه في المرة الأخيرة التي بحثت فيها الحكومة هذه المسألة.

5. أما الفرق [بين تنفيذ الإصلاحات في الوقت الحالي، وبين تنفيذها في وقت سابق] في استمرار عناد الشيخ عيسى وعرقلته للمسألة. وعندما سلمته تحذير

حكومة الهند في آذار/ مارس 1922، تملّكه الخوف من أن ينظّم البحرينيون مظاهرات [ضده]، وخشي من إجراء حازم. ولكن مخاوفه زالت بسرعة عند عدم حدوث شيء، ولم يتم الضغط بمسألة الإصلاحات. منذ ذلك الحين، أظهرت شخصيّته تدهورًا مطردًا، وذلك بسبب تقدمه في العمر بلا شك. وعلى الرغم من أنّه جسديًّا يبدو في صحةٍ سليمة، إلّا أنّه عقليًّا مصاب بخرف الشيخوخة، وتسيطر عليه كليًّا زوجته الجاهلة والمستبدة، ويرفض تمامًا التغيير بكلّ أشكاله، باستثناء ما قد يزيد إيراداته مباشرة من دون أن يضيف شيئًا إلى مسؤولياته. وكمثال على عناد الرجل العجوز، يُفيد الرائد (ديلي) أنّ بلدية المنامة كانت تحاول عبثًا على مدى العامَين الماضيين أن تحصل على موافقته على خطة لتزويد المدينة بالمياه والطاقة الكهربائية. وتقرب مؤخرًا المجلس البلدي بأكمله المدعوم من معظم الوجهاء، ومن وَلَديه، وطلبا موافقته على الخطة. وعلى الرغم من أنّه لم يُطلب منه المساهمة بتكلفة المشروع بأيّ شكلٍ من الأشكال، وحتى عُرض عليه أن تُفرَض إتاوة على الماء، رفض بحزم الموافقة على المشروع من دون تحديد أيّ سبب لرفضه، ممّا يحرم السكان من منافع هم بأمسّ الحاجة إليها.

ومن الأمثلة على سذاجته وجهله، يذكر الرائد (ديلي) ما يلي:

تخضع الطرقات القريبة من المنامة إلى الترميم وحصل الرائد (ديلي) على بعض القضبان الحديدية القديمة المهملة من قبل الجيش بغية استخدامها للجسور الصغيرة. ولكنّ الشيخ رفض استخدامها لأنّها من ممتلكات الحكومة التي قد تطالب بالأرض التي حَوت هذه القضبان.

6. إذا كان هذا هو موقفه تجاه مخططات التقدم المادي البحت التي شجّعته عليها أسرته ورعاياه، يمكننا افتراض ألّا أمل على الإطلاق من موافقة الشيخ عليها [الإصلاحات]، إلّا إذا أُجبر معنويًّا على إدخال تغييرات إدارية لا ينظر إليها على أنّها إصلاح بل على أنّها ردة فعل، وأنّها مرغوبة من الشيعة والحكومة

البريطانية فحسب. وفي الواقع، حتى ولو أُجبر معنويًّا، فعناده هذا يستبعد كليًّا موافقته [على هذه المخططات]. وقبل عام، دفعه إلى التحرك تلميح الحكومة باستيائها الشديد. ولكن، على الأرجح، لن يحدث الأمر نفسه حاليًّا. وإذا باء الأمر بالفشل، يجب أن يتبع هذه الخطوة إظهار القوة المادية أو تشديد الضغط المعنوي.

وستصل الأمور في نهاية المطاف، {لا أرى بديلًا لذلك} إلى التهديد بعزله في حال استمر في موقف المعاندة السلبية. وفي كافة القضايا البشرية، إنّ مثل هذا التهديد يُعيد الشيخ وزوجته إلى صوابهما، ولكن في حال لم يحصل ذلك، لن يبقَ خيار أمام الحكومة سوى تنفيذ تهديدها، وهذا لا يمكنه أن يحدث إلّا عن طريق اللجوء إلى القوة، بغض النظر عن الظروف المحرِجة. في الواقع، ما إن يصدر قرار بممارسة الضغط، يصبح من المستحيل ضمان قدرة الحكومة على إيقاف ذلك في أي مرحلة محددة من الضغط المعنوي أو المادي.

7. في حال عزمت الحكومة على وضع حدّ للانتهاكات في البحرين، يترتب عليها أن تكون مستعدة لفرض الإصلاحات على الشيخ، ودعم تنفيذها إذا لزم الأمر مستخدمةً القوة المادية {سواء بقصف من قبل سفن صاحب الجلالة أو العزل الفعلي للحاكم}، وأخيرًا أن تكون مستعدة لمواجهة الانتقاد الذي لا بدّ من أن يوجّهه لنا الحاقدون لاتّخاذنا موقفًا صارمًا. وبما أنّه من المؤكد أنّ اتخاذ الحكومة قرار القيام بأي عمل في البحرين، سيراقبه عن كثب الفرس والعرب، والسنة منهم بشكلٍ عام، وخصوصًا ابن سعود، الذي ألمح مؤخرًا في اجتماعه مع السيد بيرسي كوكس (Percy Cox) إلى موقف شيخ البحرين المزعج تجاه معتمد سياسي عدائي، ما يشير بوضوح إلى الموقف الذي قد يتّخذه كسنيّ متشدد إزاء سياسة إصلاحية قوية تصبّ في مصلحة الشيعة في البحرين. وقد أشار المعتمد السياسي في البحرين إلى هذا الأمر في رسالته، رقم 111-C

المؤرخة في 3 تموز/ يوليو 1922 المرفقة لرسالتي رقم S-529 المؤرخة في 16 تموز/ يوليو 1922 {راجع الرسالة}.

إنّ الحل السهل الوحيد هو أن يتولى الخلافة بشكل طبيعي الشيخ حمد الذي على الرغم من جهله، إلّا أنّه عقلاني وتقدّمي، ويمكن الوثوق به لإدخال الإصلاحات بنفسه وبمشورة معتمده السياسي. وسيزيل هذا الأمر عن كاهل الحكومة عبء اللجوء إلى بديل غير مرغوب من حيث التساهل مع حدوث الانتهاكات أو التدخل بقوة لوضع حدٍّ لها. ولكن هذا الحل غير متوقع حدوثه لمدة من الزمن.

8. تجد الحكومة نفسها أمام خيارين صعبين من أجل تحقيق كافة الأهداف العملية في الوقت الحاضر. وينبغي أن يخضع القرار، في ما يتعلق بالمسار الذي يجب تبنيه، إلى مسألة السياسة الملكية. ولكنّي أشعر بأنّني ملزَم، بكلّ احترام، للإشارة إلى أنّه في رأيي عاجلًا أم آجلًا سيكون من الضروري القيام بأمرٍ ما. وإنّ التقاعس الحالي قد لا يؤدي إلّا إلى إجبارنا على القيام بشيءٍ لاحقًا. ومن ناحيةٍ أخرى، إذا تشبّثنا بالأمر في الوقت الحاضر، سيتبع هذه الميزة على الأقل إنجاز بعض الأمور الجيدة وانتهاء الحالة غير المرضية.

9. إذًا، على ما يبدو، أنّه في حال اتّخاذ قرار يقضي بالقيام بعملٍ ما، عندئذٍ ينبغي القيام به في أنسب وقت ممكن، ولكنّني أدرك أنّه قد يتمّ تنفيذه قبل بعض الوقت من إصدار أوامر حكومة صاحب الجلالة. وفي هذه الأثناء، أقوم بإعداد تفاصيل الآليات المطلوبة التي آمل أن أتمكّن من تقديمها إلى الحكومة للموافقة عليها إذا لزم الأمر، حالما أطلع على قرارها.

وخلاصة القول، رأيي هو كالآتي:

أ. إنّ الوضع في البحرين يستدعي إجراء إصلاحات بسرعة وإلحاح أكثر من أي وقتٍ مضى.

ب. ولكنّ الشيخ بطبعه الحالي قد لا يخضع حتى للضغط المعنوي القوي، ويجب على الحكومة أن تكون مستعدة لدعم الضغط المعنوي بالقوة المادية، في حال صمّمت على المضيّ قدمًا في تنفيذ الإصلاحات.

ت. ستُثار الانتقادات المعادية سواء بالتدخل قسرًا أو بالتقاعس عن العمل. وعلى أي حال، فإنّ التدخل القسري له الفضل في تحقيق بعض الأمور الجيدة، في حين أنّ التقاعس عن العمل قد يؤجّل الشرور قدر الإمكان.

توقيع المقدّم (إيه. بي. تريفور)،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

رسالة سريّة رقم C/28، مؤرّخة في 11 شباط/ فبراير 1923م[1]

من - مبنى الوكالة، البحرين.

بالنسبة لرسالتك الأخيرة التي تدعو فيها إلى إعداد خطّة للإصلاحات في البحرين؛ إذا لم يكن لديك مانع أودّ أن أكتب إلى المعتمد السياسي في [كلّ من] مسقط والكويت لإعلامهما بطريقة الاحتفاظ بحسابات الغوص وغيرها في كلّ منطقة، نظريًّا وعمليًّا. أعتقد أنّ المعلومات ستكون مفيدة، وإذا وافقت على ذلك فسيكون لطفًا منك أن ترسل إليّ برقية تحمل عبارة «موافَق عليه». وسيكون من دواعي سروري أيضًا أن تُعلمني بآخر مهلة لتقديم التقرير بعد تسلّم الردود من الكويت ومسقط.

وتوفيرًا للمراسلات سأوجز على نحوٍ تقريبي الاستنتاجات التي خلُصت إليها حول النقاط الثلاث المهمّة أي:

1. سوء استخدام الغوص.
2. مخطّط للتقليل من الظلم وتطبيق أبسط قواعد العدالة.
3. الإصلاحات الضريبية.

سيكون لطفًا منك أن تعلمني بموافقتك على الخطوط العريضة لاقتراحاتي أو لا، ومن ثمّ سأرسل لك تقريري المفصَّل.

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 419.

أ. الغوص

بهدف حماية مصالح الغوّاصين الأمّيين تمامًا، ووضع حدٍّ للحسابات المزيّفة وحسابات الربا حيث يصبح الغوّاصون مستعبَدين لأغراضٍ عملية، أقترح عليك تشكيل مكتب تسجيل لحماية السجلّات التي تضمّ الحسابات، تحت إشراف «لجنة غوص»، على أن تضمّ هذه اللّجنة رئيسًا وستة أعضاء يتمّ تعيينهم بإجماعٍ من الحاكم والمعتمد السياسي، بالإضافة إلى كاتب دائم يحافظ على السجلّات. يُطلَب من جميع الغوّاصين تحصيل رخصة، والتزوّد بأغراض معيّنة، ويُطلب رسمٌ سنويٌ قليلٌ، وتفرض اللّجنة على كلّ نوخذة القدوم مع غوّاصيه قبل افتتاح الموسم ودفع المبالغ المعتادة والمعروفة كـ «سِلَف» في حضور اللّجنة. سيُتّخذ ما يلزم في حساب كلّ غوّاص في السجلّات التي تصادق عليها الجنة، والتي قد يصادق أعضاؤها أيضًا على تسديد الدفعات مع اقتراب نهاية الموسم. وتتطلَّبُ الحسابات فقط نحو ثلاثة اشتراكات في السنة في حساب كلّ رجل وهي بسيطة جدًّا. تُخصم الرسوم من المال المدفوع في المحكمة، وذلك بنسبة صغيرة ثابتة ينبغي الطلب من الغوّاص دفعها من أجل حماية مصالحه بفعالية. ويُطلب كذلك من كلّ نوخذة دفع ضريبة سنوية صغيرة عن كلّ غوّاص يعمل لديه، علمًا أنّ الإيرادات المتراكمة تجمعها اللجنة بالطبع لصالح الحاكم، ومنها يتمّ دفع أُجور الكاتب والرئيس والأعضاء. ويقوم الحاكم بدوره بتقديم آلية للتقليل من المفاسد، وحماية الغطّاسين.

هناك الكثير من التفاصيل التي لم أذكرها هنا ولكن سيتضمّنها التقرير. وبما أنّ الغوّاصين أميّون تمامًا، فليس بمقدورهم التحقّق من التدوينات التي يسجّلها النواخذة في حساباتهم، وبما أنّ الطرفين يكذبان على الدوام وبشكلٍ علنيّ، لذا فإنّ هذا النوع من الأنظمة، التي ذُكرت أعلاه بأن يتمّ تسديد الدفعات في ظلّ محكمة رسمية وتحت مسؤوليتها، هي فقط التي يمكن الاعتماد عليها وقد تضع حدًّا للمفاسد. أمّا الضرائب التي تُجنى فهي قليلة، وقد تكسب تعاطف الحكّام من أجل الإصلاحات.

ستتذكّر أنّه عندما سلّمتَ حكومة الهند تحذيرًا موجّهًا إلى الشيخ عبد الله، كلّفت الأخير بتقديم المساعدة في إصلاح هذه المفاسد. أقترح أنّه ينبغي الطلب من الشيخ عبد الله أن يصبح رئيس اللّجنة، وهو الأمر الذي سيُعدّ رشوة إلى الشيوخ إذ إنّهم سيقومون بإدارة «مسرحيّتهم» من الخارج، وستكون المبالغ المستلَمة كافية للتعويض اللّائق لعبد الله مقابل خدماته وهو الأمر الذي سيجذبه. ينبغي توضيح أنّ ممثّل مبنى الوكالة قد يحضر الاجتماعات بصفته مسؤولًا سابقًا، ولا بدّ من تنفيذ الإجراءات أمام عامة الناس كالمحكمة المشتركة والمجلس العرفي. قد يحضر المعتمد السياسي أحيانًا كمراقب ممّا سيُبقي الوضع مستتبًّا. على المستوى السياسي، سيكون من المفيد توظيف عبد الله، وما إذا أصبح الرئيس فلن نجد صعوبة في تعيين الأفراد وجعلهم يقبلون بالرواتب.

تُعدّ هذه المسألة مهمّة بما أنّ العمل سيكون شاقًّا ولن يقبل به أحد إلّا إذا استفاد منه؛ إذ سينبغي على العاملين هنا الاجتماع أربع مرات أسبوعيًّا قبل الغوص بشهرٍ واحد وبعد الغوص بشهرٍ واحد، ومرّة واحدة أسبوعيًّا في الفترة المؤقتة لتسوية الخلافات. لا بدّ من وجود حقّ الاستئناف أمام المحكمة المشتركة، أي أمام ولي العهد والمعتمد السياسي؛ ومع هذه الإجراءات الوقائية ونظرًا لتعدّد الأعضاء، بالكاد يمكن للمحكمة أن تصاب بالفساد كما هي الحالة اليوم مع مجلس «السالفة». إنّ غياب فرد من العائلة الحاكمة سيُفقد اللجنة «تناغمها» ويؤدي إلى تهكّم النواخذة من الأعضاء على أخذ المال، ومن ثّمَّ لن يقبل أحد بالوظيفة، وسيكون من غير المنطقي توقّع الكثير من الخدمات العامة من دون دفع أتعاب.

إذا كنت تعتقد أنّ الخطّة معقولة، فأنا اقترح عليك التحدّث حول المسألة مع حمد وعبد الله الذي أعتقد أنّه سيحبّ الوظيفة ولديه دماغ قادر على إنجاحها ما إذا دُفع له قدر جيد من المال، وسيبقى كذلك سلوكه مستقيمًا. قد

تسبّب هذه الخطّة انزعاج الجمارك الحالية ولهذا لا ينبغي أن نكون المؤسّسين للإصلاحات بل مجرّد داعمين للشيخ في تنفيذها.

ب. العدالة

أرسلتُ إليك رسالة خاصة حول هذه المسألة منذ فترة قصيرة، وقد اقترحت فيها إلغاء محكمة مبنى الوكالة وجلسات الاستماع في كلّ القضايا في المحكمة المشتركة. وبسبب العلاقات الحادة جدًّا في البحرين بين السنّة والشيعة، التي شجّع الحكّام على تأجّجها بشكلٍ مقصود على مدى سنوات، لا أرى أي إمكانية لتحقيق العدالة للشيعة في أي محكمة محلية فقط. أمّا العدالة الكاملة فلن تتحقّق في المحكمة المشتركة والآلية موجودة أصلًا؛ وكنوعٍ من المبادلة مقابل حضور المعتمد السياسي في المحكمة، وتولّي الحكم في قضايا تخصّ مواطني البحرين، فإنّ ممثّل الحاكم سيكون له أيضًا رأي في القضايا بين الرعايا البريطانيين والمواطنين البريطانيين المحميين التي قد تُقدَّم أمامه نظرًا لكونه أكثر احترامًا من النظام الحالي، علمًا أنّه لا رأي له في هذا النوع من القضايا التي تشكّل الأغلبية العظمى من القضايا حيث إنّ كافة الأنشطة التجارية تقع بين أيادٍ أجنبية. وفي الوقت الحالي، لا سلطة قضائية له على الجالية الأجنبية الكبيرة جدًّا التي تعيش على أراضيه.

سيكون من السهل علينا مواصلة عملنا الحالي في المحكمة المشتركة لاتّخاذ القرارات في القضايا باستخدام قانون الحماية الدولي قدر الإمكان و/أو لن يكون من الصعب إعداد قانون سهل تدريجيًّا. وبعد بضع سنوات من التجربة، سيكون عامة الناس والحاكم قد تعلّموا ما يكفي ليبدؤوا بتولّي محاكمهم الخاصة بأنفسهم. وفي الحقيقة قد لا يُنفَّذ هذا الوعد على نحوٍ غير منطقي، إلّا إذا أقنعوا الحكومة في المستقبل بأنّهم قادرون على التعاون مع الوكلاء السياسيين إلى أقصى حدّ.

وبموجب توجيهات الوكلاء السياسيين قد تكون المحكمة ساحة تدريب ممتازة لأفراد العائلة الحاكمة، كما أنّني سأقدّم إليك تقريرًا مفصّلًا حول خطط دفع الرسوم التي قد تكون مصدرًا لإيرادات الشيوخ وتغطية لنفقات العمل.

منذ تأسيس المحكمة المشتركة، أدّى العمل فيها إلى توعية الناس وإدخال بعض الأوامر على المعاملات التجارية، كما أنّهم بدأوا بفهم القانون الأساسي.

سيكون من الضروري فرض منع صارم لعقد محاكم غير نظامية من قِبَل أي فرد من عائلة الشيخ. سيسهُل أيضًا تنظيم السجون للأشخاص الذين تصدر أحكامٌ بحقّهم من محكمة «حفرة كلكتا السوداء»[1] التابعة للأمير، وهو الأمر الذي كان على الدوام أحد شكاوى البحرينيين، علمًا أنّ الشيخ سعى في العام الماضي لإجراء الإصلاحات ولكنّه فشل.

وفي هذا الشأن، تكمن الفائدة في توحيد الأحكام في القضايا الجنائية؛ وفي الوقت الحالي، عندما تعتقل الشرطة أشخاصًا محميين من البريطانيين ومواطني الشيخ بتهمة الجريمة نفسها، يتولّى التعامل مع بعضهم أحد أفراد عائلة الشيخ، في حين أنّ المعتمد السياسي يتعامل مع بعضهم الآخر ممّا ينتج عن ذلك نتائج متضاربة.

وعند حدوث خلاف بين المعتمد السياسي وممثّل الشيخ في أي قضية يمكن الاستئناف أمام المقيم السياسي، مع الإشارة إلى أنّ البعض قد يرى هذا الأمر غير معقولٍ عند حدوث خلاف في ما يخصّ إحدى القضايا المتعلقة بالبحرينيين. غير أنّ مثل هذه الحالة قد تنشأ فقط عند اقتناع المعتمد السياسي بأنّ القرار المقترح من أفراد عائلة الشيخ غير منصف على الإطلاق، وفي حالات الظلم

(1) **حفرة كلكتا السوداء Black Hole of Calcutta** هو تعبير مجازي فيه إشارة إلى زنزانة صغيرة في الهند في منطقة (فورت وليام) القديمة في كلكتا، وتعود قصة هذا السجن إلى سنة 1756 حيث قضى السجناء الأسرى اختناقًا، نتيجة الإنهاك الحراري والضرب. وادّعى أن 123 سجينًا توفوا من 146 وكانت القضية محل جدل واسع، وقد مرت سنوات من دون الوصول إلى نتيجة.

الشديد يستطيع المعتمد السياسي التدخّل عند الضرورة، كما أنّه في الماضي كانت الضرورة تقتضي أحيانًا وضع بعض الضحايا تحت الحماية البريطانية منعًا لحدوث أيّ جديد.

ت. فرض الضرائب

إذا وافقت على هذا المقترَح فإنّ الضرائب التي تُجبى تحت عنوان «الغوص»، كما هو مقترح أعلاه، قد تزيد جدًّا الخلاف بين الشيعة والسنّة بما أنّ الشيوخ جميعهم من السُنّة تقريبًا. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد تاريخ موحّد وضريبة عقارية بدل النظام الفوضوي الحالي حيث يحصل كلّ شيخ على ما يريده.

إنّ التوصّل إلى تقييمٍ مناسب لن يكون بالأمر الصعب، وقد تقوم به الحكومة المحلية إلى جانب تقديم النصائح. ولكنّ الأمر الأساسي الذي ينبغي فعله أولًا هو إجراء استطلاع رأي، وإنشاء سجل العقارات. وفي هذا الشأن، أقترح ما يشبه نظام الـ«طابو» المطبّق بشكلٍ رائع في العراق، ويقدّم سجلّات دائمة لسندات الملكيات العقارية. ينتج عن التسجيل إيرادات تسدّد الكلفة، وقد يكون باستطاعة الحاكم استئجار رجال مدرّبين على مدى سنة مثلًا من الحكومة العراقية مقابل أجرٍ كافٍ. وبعد التسجيل الأولي، لن يكون هناك الكثير من العمل علمًا أنّ هذه الخطوة الإصلاحية ستنجح أكثر من غيرها في الحدّ من الظلم الذي يمارسه الشيوخ وتؤدّي إلى التخلّص من الخصومة الأبدية. قد يكون من الضروري الاشتراط بأنّ الملكية على خمس سنوات مثلًا أو أكثر تحصل على سند ملكية صحيح وإلّا سنقع في مأزقٍ حقيقيّ؛ مع الإشارة إلى أنّ معظم العقارات التابعة للشيوخ قد تمّ سلبها من البحرينيين في زمن الشيخ عيسى وقد يكون من المستحيل الآن محاولة إعادة الحقوق في هذه القضايا القديمة، وسيكون كافيًا وضع حدٍّ لاستغلال المواطنين الشيعة، بالإضافة إلى أنّ العدد الهائل من الخلافات المعقّدة التي تحصل دائمًا وتسبّب الكثير من الاضطرابات بين البحرينيين ستنتهي تلقائيًّا.

أعتقد أنّ البحرين على الجانب العربي من الخليج تتميّز بعقاراتها الممتدّة والمهمّة من دون توفّر أي نوع من الحماية لمالكيها. أعلم أنّ الكويت ومسقط تملكان القليل من البساتين، وهناك أماكن أخرى تشغلها القبائل التي تحكم علاقاتها أعراف عشائرية وكذلك الأمر بالنسبة إلى ملكية العقارات، علمًا أنّها أعراف كافية تمامًا على الأرجح لحالة التحضّر القائمة.

لقد اختفت جميع مظاهر النظام العشائري في البحرين منذ زمنٍ بعيد، باستثناء بقائها بين الحكّام الذين لا يزالون يحاولون التمسّك بنظامها الاستبدادي. من جهةٍ أخرى، لقد تطوّر المواطنون في السنوات الأخيرة بشكلٍ ملحوظ وهم بحاجة لآلية أولية لحكومة تقدّم الأمان للناس والملكيات. لقد زادت قيمة الملكيات بنسبة 100% في السنوات القليلة الماضية وهي على نحوٍ منقطع النظير أعلى قيمةً من الموانئ العربية الأخرى في الخليج. ولهذا فإنّ الحاجة للأمان هي فوق كلّ اعتبار؛ أمّا القيمة المتزايدة فهي محاولة إغواء إضافية لعائلة آل خلفية المتنامية بسرعة حيث إنّ الكثيرين منهم باتوا يفتقرون إلى المال وليس لديهم أي وسيلة أخرى للعيش سوى ابتزاز البحرينيين.

يُرجى إبلاغي باحتمال قبول الاقتراحات الواردة أعلاه من أجل توسيع الخطّة وتقديم تقرير كامل عنها.

تفضّلوا بقبول فائق الاحترام

رسالة من وزارة الخارجية رقم P-892
مؤرّخة في 8 آذار/ مارس 1923م[1]

الرمز البريدي 1

سيدي،

1. في ما يخصّ رسالتيَّ المؤرّختين في 18 آذار/مارس و29 أيار/ مايو 1922، اللتين أؤكّد فيهما ضرورة اتّخاذ إجراءات للتحقّق من استبداد شيخ البحرين وعائلته بمواطنيهم، وخصوصًا المجتمع الشيعي على تلك الجزيرة، فقد كلّفني المركيز كرزون (Marquess Curzon)[2]، مركيز كيدلستون (Kedleston)،

---

(1) للمزيد من المراسلات حول هذه المسألة، نرجو اقتباس الرّقم 91/67/E-2313 وعدم توجيه المرسال إلى شخص مسمّى، بل إلى «وكيل وزارة الدولة»، حكومة الهند، لندن، الرمز البريدي 1 (هامش الأرشيف البريطاني).

(2) **جورج نثانيال كرزون، المركيز (كرزون) لكدلستون George Nathaniel, Marquess Curzon of Kedleston (1859 - 1925)** هو سياسي ورحالة، كان نائب ملك الهند. بدأت رحلة الأسفار العظيمة لـ (كرزون) في آب/ أغسطس 1887 عندما انطلق في رحلته حول العالم. كان الهدف الرئيس من أسفاره سياسيًا: وقد شكلت جزءًا من مشروع واسع وشامل لدراسة المشاكل في آسيا وتأثيرها على الهند البريطانية. خلال رحلاته، كتب (كرزون) مقالات وأرسلها إلى موطنه لصحيفتي (التايمز)، وغيرها من الصحف. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1891، عينه رئيس الوزراء في منصب وكيل الوزارة في دولة الهند. وفي العام 1895، تم تعيينه مستشارًا في مجلس الملكة، ووكيلًا للوزارة في وزارة الخارجية. أصبح (كرزون) المتحدث الرسمي الرئيس في الخارج باسم مجلس العموم البريطاني. في 6 كانون الثاني/ يناير 1899، تم الإعلان عنه بصفته نائب الملك في الهند. وعند وصوله إلى بومباي، أعلن (كرزون) أنه أتى إلى الهند «كي يحكم بالعدل والمساواة» بين الأعراق والديانات المختلفة في البلاد. أما في ما يتعلق بالشؤون الخارجية، فقد كان حازمًا، وحث على التأسيس للحماية البريطانية في الكويت، فنجح بذلك بمنع نمو النفوذ الفرنسي في مسقط. لم يكن مهتمًا بالسياسة الداخلية. في كانون الثاني/ يناير 1919، وبالإضافة إلى مهامه الأخرى، طُلِبَ من (كرزون) أن يتولى مسؤولية وزارة الخارجية. انظر:

بالإشارة إلى أنّه اطّلع مؤخّرًا على رسالة العقيد تريڤور (Trevor) رقم 42-S المؤرّخة في 27 كانون الثاني/ يناير الماضي، {المرفقة برسالتك رقم P-750 في الأول من آذار/ مارس}، وقد ذكر تخوّفه من أنّه على الرغم من انقضاء سنة منذ الإبلاغ لأول مرة عن حالات الفساد هذه، إلّا أنّ العقيد (تريڤور) يذكر أنّ «الوضع الذي آلت إليه الأمور ليس أفضل من السابق»، وأنّه «خلال الأشهر القليلة الماضية تزايد جديًّا ظلم البحرينيين على يد الشيخ وأعضاء أسرته».

2. ولا شك في أن الڤيكونت پيل (Peel)، يذكر أنني في رسائلي الواردة أعلاه، لفتُّ انتباهه إلى أن الوضع المماثل السائد في دولة إسلامية تحت الحماية البريطانية سينتقل بالتأكيد إلى دول إسلامية مجاورة، لا سيّما فارس حيث يدرك اللّورد (پيل) تمامًا ما وقع في الأشهر الماضية من تحريض بهدف التشكيك بالمطالبة البريطانية بحماية البحرين.

3. ولهذا، إذا أرادت حكومة صاحب الجلالة تجنّب المشاركة في تحمّل مسؤولية المفاسد الحالية، المكشوفة بشكل كامل في رسالة العقيد (تريڤور)، فيرى وزير الدولة أنه من الضروري اتخاذ إجراءٍ حازم، من أجل توجيه شيخ البحرين ومستشاريه إلى واجب تحمّل مسؤولياتهم.

4. يثق اللورد (كرزون) بحقّ أنّ اللّورد (پيل) سيعبّر عن وجهة نظره حول هذه المسألة وسيُكلّف حكومة الهند بأقل تأخير ممكن، باتّخاذ الخطوات الضروريّة لممارسة أقوى الضغوطات على الشيخ، وإذا لزم الأمر، يتبع ذلك استخدام القوّة.

أنا يا سيّدي خادمكم المطيع
توقيع [بخط اليد غير مفهوم في النص المصدر]

David Gilmour, 'Curzon, George Nathaniel, Marquess Curzon of Kedleston (1859 - 1925)', Oxford Dictionary of National Biography, Oxford University Press, 2004; online edn, Jan 2011 [http://0-www.oxforddnb.com.serlib0.essex.ac.uk/view/article/32680, accessed 20 March 2017].

نسخة من برقية مؤرّخة
في 17 نيسان/ أبريل 1923م، سملا

تمّ تسلّمها في 17 نيسان/ أبريل 1923م، الساعة الخامسة عصرًا

من - نائب الملك، القسم الخارجي والسياسي،

إلى - وزير الدولة في [حكومة] الهند.

[رقم] S-475. ردًّا على رسالتك [رقم] 1189؛ نوافق على أنّ سوء الحكم في البحرين قد بلغ حدًّا يستلزم تأمين إدخال إصلاحات مالية وإدارية وفق المنهج الذي أشار إليه المقيم السياسي؛ ولكنّنا نشك في أن التدخّل بالقوّة من جانبنا سيؤدّي إلى مزيد من التصريحات العدائية تجاه الإسلام في الوقت الحالي، بالمقارنة مع الوضع لو أنّنا نرضخ لاستمرار سوء الحكم الذي دام طويلًا في البحرين. ولهذا نحن حريصون على تجنّب التدخل العلني إذا أمكن، وبذل كلّ الجهود لحثّ الشيخ عيسى، بما فيه خير لمصالحه ومصالحنا، لأخذ المبادرة ولو شكليًّا وتنظيم إدارته.

ونحن نعتقد بأنّ تحفيزه لن يتمّ إلّا إذا فهم بوضوح أنّ حمايتنا هي فقط ما منع مواطنيه من الثورة ضدّه، وأنّه إذا أدخل الإصلاحات الآن فسنساعده في تطبيقها، وإذا لم يفعل ذلك فنحن مصمّمون على القيام بذلك بأنفسنا حتّى لو كان هذا الأمر يعني إحالته إلى التقاعد وترحيل عبد الله إلى الهند إذا اقتضت الضرورة {وفي هذه الحالة فإنّ كلفة حمايته ستخصَم أولًا من إيرادات الجمارك البحرينية}. ونحن نوصي السلطة بتوجيه تحذيرٍ حاسم في هذا الشأن، على أمل دفع الشيخ عيسى للرضوخ أو التنازل ممّا يسهّل الإصلاحات تحت حُكم حمَد،

وإلّا ينبغي علينا الاستعداد لتنفيذ الإصلاحات بأنفسنا. إنّ هذا النوع من الإجراء من جهتنا قد يولّد ردّة فعل غير مرغوبة من آل سعود {راجع ملاحظات المقيم السياسي والمقطع ما قبل الأخير من رسالة بغداد رقم 0857-C}، وهي بالتأكيد ستثير مسألة موقعنا في البحرين، ولكن يُفترض على حكومة صاحب الجلالة الاستعداد لمواجهة هذه العواقب.

أُرسلت نسخ عن رسالة «بوشهر» وفق تعليماتنا إلى بغداد وطهران.

تُرسل إلى وزير الدولة وأيضًا إلى بغداد.

رسالة مؤرّخة في 19 نيسان/ أبريل 1923م
شارع داونينغ (Downing Street)[1]

سيدي،

1. كلّفني دوق ديڤونشاير (Devonshire) مراجعة الرسالة المرسَلة من وزارة الخارجية حول موضوع التدابير التي ينبغي اتّخاذها للتحقّق من الاستبداد الذي يمارسه شيخ البحرين وعائلته {رقم 91/67/E.2313 مؤرّخة في 8 آذار/ مارس}، وخصوصًا الجملة الأخيرة من تلك الرسالة التي تصرّ على أنّه في حال فشلت الضغوط المعنوية في تأمين النتائج المرغوبة، عندئذٍ ينبغي اللّجوء إلى التدخّل بالقوة. وعلى ضوء الاهتمام الذي أولاه ابن سعود مؤخّرًا للشؤون البحرينية، وهو ما أبلغه المقيم في «بوشهر» إلى حكومة الهند، لذا سيكون من دواعي سرور جلالته متابعة أي نية محتملة للتدخّل بالقوّة في البحرين بحيث يرتّب المفوّض الأعلى في بغداد مسألة مراقبة ابن سعود.
2. أُرسلت نسخة من الرسالة إلى وزارة الخارجية.

أنا خادمك المطيع سيدي

توقيع [بخط اليد غير مفهوم في النص المصدر]

(1) للمزيد من المراسلات حول هذه المسألة، يُرجى مراجعة وكيل وزير الدولة، المكتب الاستعماري، لندن، الرمز البريدي 1 واقتباس الرقم 1923/17752. (هامش الأرشيف البريطاني)

رسالة من وزارة الخارجية
مؤرّخة في 23 نيسان/ أبريل 1923م[1]

الرمز البريدي 1

سيدي،

1. كلّفني المركيز (كرزون)، مركيز (كيدلستون)، الإشارة إلى أنّه يوافق بالكامل على آراء حكومة الهند التي عبّرت عنها في البرقية رقم S-475 في السابع عشر من الشهر الجاري والمرفقة برسالتك رقم P.1443 المؤرّخة في 18 نيسان/ أبريل بشأن الضرورة الملحّة لتبنّي تدابير فورية وحاسمة للتعامل مع الوضع في البحرين، كما هو مقترح فيها.

2. لذلك يأمل وزير الدولة أن يفوّض نائب الملك (پيل) حكومة الهند لاتّخاذ التدابير المقترحة في البرقية المشار إليها أعلاه.

3. نسخة من هذه الرسالة تمّ إرسالها إلى المكتب الخاص بشؤون المستعمرات.

خادمك المطيع سيدي

توقيع [بخط اليد غير مفهوم في النص المصدر]

(1) للمزيد من المراسلات حول الموضوع، يُرجى تسجيل الرقم 67 /3968 91/E وعدم مراسلة أي شخص باسمه بل «وكيل وزير الدولة»، وزارة الخارجية، لندن، الرمز البريدي 1. (هامش الأرشيف البريطاني).

برقية P رقم S-549
مؤرّخة ووصلت في 2 أيار/ مايو 1922م

تحظى بالأولوية

من - وزارة الخارجية، سملا،

إلى - المقيم السياسي، «بوشهر».

في ما يخصّ رسالتك رقم S-304 المؤرّخة في 14 نيسان/ أبريل حول الإصلاحات في البحرين.

إنّ حكومة الهند متلهّفة لعدم تدخّلها بين حاكم البحرين ومواطنيه، ولكن بما أنّ الإصلاحات المقترحة تعود بشكلٍ أساسي إلى تحذيره من الظلم، لذا فأنت مفوّض إبلاغ الشيخ بأنّ الحكومة ترحّب بخطّته وستقدّم الدعم المعنوي لأيّ محاولة صادقة لتطبيق الخطّة بشكلٍ نزيه.

تُمنَح هذه الصلاحية لأنّك تعتقد بأنّ الدعم المعنوي قد لا يكون مطلوبًا على الأرجح، ولكن لا ينبغي القيام بأي شيء لتشجيع فكرة أنّ الشيخ يُدخل الإصلاحات بإملاءٍ من الحكومة. ولهذا ينبغي أن تنظر ما إذا كان الأفضل عدم إعلان الشيخ عن الإصلاحات قبل وصولك بفترةٍ قصيرة. الاجتماع الآخر الذي ينبغي عقده بعد ذلك هو بهدف تهنئة الشيخ على إدخاله الإصلاحات والتعبير عن أملك بأن تثبت تلك الإصلاحات فائدتها للمجتمع بأسره. ينبغي أيضًا تشجيع الشيخ على تخصيص أموال للأعمال العامة ولكنّه من غير المستحسَن أن يُطلَب منه ذلك على نحوٍ محدّد.

وزارة الخارجية

برقية P رقم S-549، مؤرّخة في 2 أيار/ مايو 1922م

تحظى بالأولوية «أ»

من - وزير الخارجية إلى حكومة الهند في القسم الخارجي والسياسي، سملا،

إلى - المقيم السياسي في «بوشهر» في مسقط {أُعيدت إلى «بوشهر»}.

من غير المستحسَن أبدًا جرّ حكومة الهند للتدخّل بين الشيخ ومواطنيه، ولكن بما أنّ الإصلاحات المقترحة تبدو مناسبة بحدّ ذاتها وتنال موافقتهم، وبما أنّ هذه الإصلاحات وُضعت نتيجة تحذيرات الحكومة من فساد الحُكم، لذا فأنت مفوَّض إبلاغ الشيخ بأنّ الحكومة ستقدّم الدعم المعنوي لأيّ محاولة صادقة لتطبيق هذه الخطّة بنزاهة. تُمنَح هذه الصلاحية لأنّك تعتقد بأنّ الدعم المعنوي قد لا يكون مطلوبًا على الأرجح ولكن لا ينبغي القيام بأي شيء لتشجيع فكرة أنّ الشيخ يُدخل الإصلاحات بإملاءٍ من الحكومة. ولهذا ينبغي أن تنظر ما إذا كان الأفضل عدم إعلان الشيخ عن الإصلاحات قبل وصولك بفترةٍ قصيرة. الاجتماع الآخر الذي ينبغي عقده بعد ذلك هو بهدف تهنئة الشيخ على إدخاله الإصلاحات والتعبير عن أملك بأن تثبت تلك الإصلاحات فائدتها للمجتمع بأسره. ينبغي أيضًا تشجيع الشيخ على تخصيص أموال للأعمال العامة ولكنّه من غير المستحسَن أن يُطلَب منه ذلك على نحوٍ محدّد.

ترتبط هذه البرقية برسالتك رقم S-30 المؤرّخة في 14 نيسان/ أبريل المتعلقة بمسألة البحرين.

نسخة من برقية مؤرّخة في 11 أيار/ مايو 1923م، سملا

تمّ تسلّمها في 11 أيار/ مايو 1923، الساعة الرابعة عصرًا
تحظى بالأولوية «أ»

من - نائب الملك، القسم الخارجي والسياسي، إلى وزير دولة الهند،

[رقم] S-619. تابعة لبرقية مؤرّخة في 27 نيسان/ أبريل، أعيد إرسالها إلى طهران وبغداد من المقيم السياسي في الخليج الفارسي، رقم 398 يذكر المعتمد السياسي في البحرين أنّه في 20 نيسان/ أبريل وقع شجارٌ في سوق المنامة بين فارسي وآخر نجدي تطوّر في ما بعد إلى شغب بين النجديين والفارسيين، ولم يتأذَّ أحد، وقد تمكّنت الشرطة من إعادة الهدوء بسهولة، إلّا أنّ الفارسيين أبرقوا احتجاجهم إلى طهران، بحسب ما علم به المعتمد السياسي. وقد أبلغ المعتمد أيضًا أنّ وكيل ابن سعود، ويُدعى القصيبي، تصرّف بشكلٍ سيئ جدًّا ويُعتقد بأنّه حرّض النجديين على الشجار، واختفى عند تطوّر الحدث. اعتذر في النهاية وعرض دفع التعويضات التي تم تثمينها بحسب الأضرار الناجمة.

وقد أُوكل إليّ إبلاغ ابن سعود مباشرةً بأنّنا لن نتحمّل وجود القصيبي أو أي عميل نجدي آخر في البحرين وسوف نرحّله إلى الأحساء، إلّا إذا اقتصرت نشاطاته على الغايات التجارية فقط وامتنع عن التدخّل في الشؤون الرسمية والإدارية.

إنّ الموقف في البحرين معقّد تمامًا من دون تدخّل نجد، وقد كان القصيبي ينتحل موقع القنصل والقضية الحالية، تأتي بعد سلسلة طويلة من الشكاوى التي قُدّمت ضدّه.

انتهت الرسالة.

نحن بانتظار تعليقات بغداد، إذ أنّنا سمعنا عبر (دوبس) بأنّ العلاقات بين ابن سعود قد نُقلت إلى «بوشهر»؛ انظر مباشرةً البرقية اللاحقة.

نسخة من برقية مؤرّخة في9 أيار/ مايو 1923م، «بوشهر»

تمّ تسلّمها في 11 أيار/ مايو 1923، الساعة الحادية عشرة والنصف صباحًا.

من - (نوكس)، «بوشهر»،

إلى - وزير الدولة لشؤون المستعمرات.

[برقيتك رقم] S-592. أعتقد برأيي أنّ حكومة صاحب الجلالة ليست على اطّلاع بجميع الحقائق. لم يتمّ عرض قضية شيخ البحرين بشكلٍ كامل، ولم يُنظَر بشكلٍ كافٍ في وجهة النظر السُنيّة، كما أنّ التحدّي الفارسي لم يكن من قبل ضرورة دائمة في حين أنّه اليوم يستهدف موقعنا الأساسي وليس مسار إدارة الأمور. ومن المحتمل أن تعرض الحكومة الفارسية قضية البحرين أمام المحكمة الدولية حيث إنّ مطلبنا المتعجرف بحماية جميع الأشخاص في البحرين والتدخّل في استقلالية الشيخ عيسى سيبدو وكأنّه بدافع الحسد. والأمور ستبدو أسوأ لو أنّنا قمنا في الوقت الحالي بتنحية رجل كبير في السنّ سيموت قريبًا، كما أنّ مشاعر الكراهية ستنشأ تجاه الشيخ حمَد كتلك التي ستنشأ ضدنا نتيجة الإجراءات المعتمدة، ومن ثَمَّ سيصبح [الشيخ حمد] غير ذي فائدة.

لن يخفّف الإصلاح من العداء الفارسي بل سيثير مسألة {مسائل} أكبر كنّا نحرص على تجنّبها. وبما أنّ الشيخ عيسى غير قادر بتاتًا على [إدخال] الإصلاح المنظَّم، لذا فإنّ الإجراءات التي اقترحتها الهند ستعني بالتأكيد عزل الشيخ وترحيل عبد الله، والأسوأ منه، أمّه. ستؤدي هذه التدابير إلى [مواجهة] معارضة

الشيوخ السُنّة وابن سعود لنا في الوقت الذي تتوقّف فيه المساعدة المالية من [كلمة غير مفهومة في النص الأصلي]. سيؤدي هذا الأمر تلقائيًا إلى نفقات كبيرة؛ ولهذا فإنّ المخاطر المباشرة هائلة، ولكن على كلّ حال ومن الناحية المبدئية، وبعيدًا عن الاستعجال، لا أوافق على أنّ سوء الحُكم قد بلغ أشدّه. والأوضاع ليست أسوأ من الوضع الذي تعاملنا معه طوال عشرين سنة. ليس لدينا أيّ قضية حقيقية ضدّ الشيخ عيسى لتبرير [اتّخاذ] تدابير قوية كالعزل. مجرّد وجود صخب من أجل الإصلاح هو دليل قاطع على أنّ موقع الأجانب أفضل وليس أسوأ.

بالنسبة إلى تفاصيل خطّة الإصلاحات:

فرض الضرائب. لن تحمل معك الرأي السُنيّ المسؤول، وأعتبر ذلك أساسيًّا لنجاح الإصلاحات إلّا إذا قبلت بالموقع المتميّز للسنّة.

تجارة اللّؤلؤ. من المنصف قطعًا تحميل {محذوف} عائلة آل خليفة مفاسد صيد اللّؤلؤ. إنّ إصلاح [تجارة] صيد اللّؤلؤ هي مسألة [تخصّ] الخليج لا البحرين، والوكالة [السياسية] الأوروبية هي وحدها من يؤثّر فيها [صيد اللؤلؤ]، كما أنّ نجاح [إصلاحها] مشكوك فيه والعناصر المؤكّدة فقط هي كلفة الإصلاحات، فضلًا عن حالات العداء الحادة التي ستنجم عن محاولتك [الإصلاحية].

ينبغي أيضًا تركيز قوّتنا على دعم الوضع الراهن وذلك من خلال المزيد من التدخّل في البحرين، لا من خلال إبراز جوانب ضعيفة من قضيتنا أمام الرأي الدولي. إنّ القرار [الدولي] قد يرسّخ موقعنا في حال استطعنا الإصلاح كما نشاء، أو قد يصرّ على انسحابنا، أو أنّه سيتّخذ على الأرجح، خيارًا وسطيًّا غير محدّد. في الاحتمالَين الأخيرَين، ينبغي أن ننسحب على نحوٍ لائق، ولن يخلفنا الفُرس بل الوهابيون.

أمّا إذا استطعنا التحمّل إلى حين موت الشيخ عيسى أو [انتهاء] ثورة الفرس، عندئذٍ يمكننا إدخال إصلاحاتنا بشكلٍ طبيعي عن طريق الإصرار على شروط مناسبة قبل تنصيب الشيخ حمَد. رسالة [أخرى] تتبع.

توقيع (نوكس)

{نُقلت من وزارة شؤون المستعمرات إلى مكتب الهند}
أُرسلت إلى وزارة الخارجية، سملا، وأُعيد إرسالها إلى وزارة شؤون المستعمرات.

نسخة من برقية مؤرّخة في 11 أيار/ مايو 1923م «بوشهر»

تمّ تسلّمها في 11 أيار/ مايو 1923، 10:55 مساءً
تسلّمتها الحكومة الهندية في 12 أيار/ مايو 1923، 4:00 عصرًا

من - (نوكس)، «بوشهر»،

إلى - وزير الدولة لشؤون المستعمرات.

استكمالًا للبرقيتين رقم 424 و425، اللتين أرسلتهما، أقترح اتّخاذ الإجراءات التالية بهدف إعادة الهدوء إلى الجزيرة. اعتقِل القصيبي وأَرْسِلْهُ إلى الكويت حيث يُسلّم إلى وكيل الجمارك التابع لابن سعود. أجرِ المفاوضات وأعده إلى نجد ليتولّى سيّده أمره. سأرسل رسالة إلى ابن سعود أخبره فيها أنّ وكيله شكّل تهديدًا في البحرين، وأنّني أُحَمِّلُه مسؤولية سفك الدماء التي تسبّب بها، لأنّه من غير الممكن أن يكون الفرُس هم المعتدون. وقد أقوم أيضًا بترحيل شخصٍ فارسي أو أكثر، ولكن بعد التحقّق من الأسباب التي أفضت إلى الاضطراب. وفي الوقت نفسه، سأحذّر زعماء الدواسر في البحرين أنّه في حال وقوع النزاع مرة أخرى، سأمنع دخول مراكب صيد اللّؤلؤ الخاصة بهم في هذا الموسم، وكي أحمّلهم مسؤولية إخوانهم في الدين، سأعبر عن استعدادي لترحيل أي من زعماء العصابات المتمرّدين الذين يشيرون [زعماء الدواسر] إليهم، إلى الأحساء فورًا.

بالنسبة إلى عودة أيِّ وكيلٍ لابن سعود إلى البحرين، سأشير إليه أنّنا نصحنا الألمان والفرنسيين وغيرهم، بأن يبتعدوا؛ ولا يمكن أن نسمح له بإفساد الوضع الراهن. وينبغي عليه استشارتنا بشأن الوكيل الجديد الذي ينبغي أن يتلقى

تعليمات حاسمة مفادها بأن يقتصر عمله على الغايات التجارية والابتعاد عن المهام القنصلية والإدارة الداخلية للبحرين. يُفضَّل أن يتمّ هذا الأمر من الكويت حيث أقترح الذهاب إلى هناك في أقرب فرصة ممكنة مع مغادرتي البحرين بسلام. أرى احتمال ضمّ مسألة الجمارك ضمن التسوية في الكويت، ورسائل (ديلي) الأخيرة من البحرين تمنحني الأمل، إمّا بحصولنا على تصريحٍ من الشيخ أو إذن بترحيل الأجانب، وسنطلب الإذن بحرية تسوية المشاكل في البحرين عبر إحدى الطرق الأكثر عملية.

سيتم تأجيل وقت الإدلاء بتصريح [حول قضية الدواسر] -سواءٌ أكان صادرًا عنّا أو عن الشيخ، ويُفضّل أن يصدر عن الشيخ- إلى ما بعد مغادرة السفينة الحربية من الجزيرة، إذ إنّني أوافق الرأي القائل إنّه من المستحسن أن يبدو التصرّف صادرًا عن الشيخ نفسه وبكامل حريّته، كما أنّني لا أمانع نقله [الشيخ] معي. وإذا وافقتَ يُرجى منك إرسال التعليمات إلى الضابط البحري الرفيع في الخليج الفارسي لتقديم المساعدة له علمًا أنّني أبلغته بالمتطلبات.

برقيّة رقم 429، (نوكس)

{نُقلت من وزارة شؤون المستعمرات إلى الحكومة الهندية}

أُرسلت إلى وزارة الخارجية في سملا، وأُعيد إرسالها إلى وزارة شؤون المستعمرات.

نسخة من برقية مؤرّخة في 11 أيار/ مايو 1923م

تمّ تسلّمها في 12 أيار/ مايو 1923م، 8:30 صباحًا
تسلّمتها الحكومة الهندية في 12 أيار/ مايو 1923م، 4:00 عصرًا
تحظى بالأولوية

من - (نوكس)، «بوشهر»،

إلى - وزير الدولة لشؤون المستعمرات.

وتستمرّ الاضطرابات. يبدو أنّه لا يمكن ضبط النجديين، وأنّه من المشكوك فيه ما إذا كانت ترتيبات الشيخ كافية لوضع حدٍّ للشغب بشكلٍ جديّ بحيث قد يكون البريطانيون عرضة للمعاناة. قامت الكثير من المراكب بتحميل نجديين مسلّحين من المحرّق، وحاولت النزول بالقرب من مبنى الوكالة بهدف الانضمام إلى القتال في المدينة. رفع النجديون أعلام الحرب واستخدموا شعار الحرب الخاص بابن سعود وأطلقوا عدة رصاصات أمام مبنى الوكالة. وفي النهاية عادوا إلى المحرّق بعد أن حال بين نزولهم رؤيتهم للكتيبة المنتشرة على طول البحرين. يُرجى إبلاغي ما إذا كان من المتوقع وصول السفينة الحربية باكرًا، مع الإشارة إلى أنّ جماعات أخرى تشارك في الاضطرابات.

انظر برقيتي التالية مباشرةً، رقم 431

{نُقلت من وزارة شؤون المستعمرات إلى الحكومة الهندية}

أُرسلت إلى الهند، وأُعيد إرسالها إلى وزارة شؤون المستعمرات، تعقيبًا على [رسالة] من المعتمد السياسي في البحرين.

نسخة من برقية مؤرّخة في 14 أيار/ مايو 1923م، سملا

تمّ تسلّمها في 15 أيار/ مايو 1923، الساعة الثامنة صباحًا
تحظى بالأولوية «أ»

من - نائب الملك، القسم الخارجي والسياسي،

إلى - وزير دولة الهند،

بالعودة إلى برقية «بوشهر» رقم S-634، المؤرخة في 9 أيار/ مايو، وأُعيد إرسالها إلى وزارة شؤون المستعمرات، فإنها بالكاد تتناول مشكلة الإصلاحات البحرينية، ولكنّ (نوكس) تولّى مؤخّرًا السلطة مؤقّتًا من (تريڤور)، ويتّضح من شكل برقيته أنّها صيغت بسرعة. ولهذا فقد تجاهل الحقيقة التي تفيد أنّ وزارة الخارجية تعتبر أنّ الوقت قد حان لمواجهة المسألة مباشرةً مع فارس، وأنّه في حال تلقّي فارس نصائح غير حكيمة بخصوص مناشدتها عصبة الأمم بشأن البحرين، فإنّ رضوخنا لسوء الحكم قد يكون الخطأ الحقيقي الذي نرتكبه في هذه الحالة، وأنّه على الرغم من امتداد سوء الحكم إلى أكثر من عشرين سنة ماضية {وهو ما نشكّ به، بحسب التقارير الرسمية}، إلّا أنّه لا يمكن تجاهل العامل الجديد وهو العلانية، وأنّ المطالبة الصاخبة من أجل الإصلاحات بعيدة كلّ البعد عن أن تقتصر على الأجانب. إضافةً إلى ذلك، نظنّ أنّ (نوكس) لا يدرك أهمية نفوذه الشخصي لحثّ الشيخ على البدء بالإصلاحات، على الرغم من الدعم الكامل الذي تمنحه حكومة صاحب الجلالة له.

من جهةٍ أخرى، إننا ندرك أنّ التطوّرات التي تلت توصياتنا تُوجب علينا توخي

الحذر، إذ إنّ مغادرة كوكس (Cox)، ونقل العلاقات إلى «بوشهر»، وتوقّف الدعم الحكومي، كلّ ذلك مقيّد بردّة فعل مضطربة على ابن سعود، حيث يُعتقد بأنّ الشغب النجدي في البحرين سيزداد، وكذلك إجراءاتنا اللاحقة. إنّ هذا الجانب من القضية لا يتعلّق بنا، ولكن نعتقد، من وجهة نظر البحرين، أنّ التدابير الإجبارية ضدّ وكيل ابن سعود ونجديين آخرين، والتواصل الصارم مع ابن سعود، وهو ما اقترحه (نوكس) في برقياته اللّاحقة، هي أمور لا يمكن تجنّبها إلّا إذا حمل تقرير (نوكس) طابعًا مختلفًا بالكامل حول المسألة من البحرين نفسها. غير أنّ الإجراءات العاجلة هي أمرٌ ملحّ في البحرين، ونحن نحثّ على ذلك بعد موافقة حكومة صاحب الجلالة. ينبغي منح (نوكس) صلاحية التصرف وفق ما يراه مناسبًا.

وإذا كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدّة لمواجهة ردّ فعل ابن سعود، فمن المستحسن {حُذفت كلمة أكثر} معالجة سوء الحكم في البحرين في الوقت نفسه وفق الأسلوب الذي تحدّده حكومة صاحب الجلالة. ينبغي أن يكون المقيم السياسي قادرًا على تحويل الشرّ إلى خير عبر استخدام التطوّرات الأخيرة لدفع الشيخ الجبان من أجل تنظيم إدارته، مع إخافته من شبح المطالبات الفارسية وترغيبه بدعمنا المفتوح له ضدّ التدخّل النجدي. أمّا النصائح التي تم تقديمها بهدف إجراء الإصلاحات، فهي ليست مناسبة في البحرين، ولم نفكّر يومًا في إدخال أيّ إصلاحات مرغوبة دفعةً واحدة. كلّ ما نريده هو تصويب موقعنا مع العالم ومع البحرينيين، عبر إدخال بعض تدابير العدالة وفرض ضرائب منصفة. وعلى الرغم من أنّ مهمة المقيم السياسي لن تكون سهلة، إلّا أنّه يملك ما يكفي من أوراق القوة بين يديه وهو ما يبرّر الأمل بأنّ نفوذه الشخصي سيكون كافيًا لإقناع الشيخ بالضرورة الملحّة للبدء فعلًا بتنظيم إدارته بما يخدم مصالحه.

أُرسلت إلى وزير الدولة، وأعيدت إلى الوزير في طهران والمقيم في «بوشهر» وفي البحرين.

نسخة من برقية رقم P. 1858، مؤرّخة في 16 أيار/ مايو 1923م

{مرسلَة من سفينة جلالة الملك «ترياد» (Triad)، راديو «بوشهر»}
تمّ تسلّمها في 17 أيار/ مايو 1923م، الساعة 4:00 عصرًا

من - المقيم في «بوشهر»،

إلى - وزير الدولة لشؤون المستعمرات.

إنّ لقائي صباح هذا اليوم مع المعتمد السياسي في البحرين والشيخ حمد منحني الأمل بعدم تكرّر الاضطرابات. غادر ابن سعود إلى الرياض، ويتبيّن من تقارير المعتمد السياسي أنّ القصيبي معنيّ بالاضطرابات الثانية التي حصلت بشكلٍ مباشر، ويُعتقد أيضًا أنّه من المستحسن تخليص البحرين منه وتحميله رسالة إلى ابن سعود تتناول الشكوى من سوء تصرّفاته، والطلب منه حل القضية وعدم إرسال وكيل آخر إلى البحرين من دون استشارة الحكومة البريطانية التي وضعت هذه الجزر تحت حمايتها، ما إذا كان هذا الخيار مقبولًا. ينبغي الإسراع في تنفيذ هذه الخطوة لتحقيق تأثير فاعل على الآخرين، وإذا رُفض هذا الاقتراح على نحوٍ محدّد، عندئذٍ ينبغي اتّخاذ الإجراءات في غضون ثلاثة أيّام. ثانيًا، مع اقتراب شهر رمضان والعيد فهذا يساعدنا على تأجيل زيارة شيخ البحرين إلى التاسع عشر من الشهر الجاري، ممّا يتيح الوقت للنظر مع المعتمد السياسي في أفضل وسيلة لإيصال التحذير الموجّه عبر برقيتك رقم 4753 المؤرخة في 7 نيسان/ أبريل، التي تم منح التفويض بها في برقية وزير الخارجية رقم 1269.

واستنادًا إلى التقارير التي تصلني، يراودني الشكّ في القدرة الذهنية للشيخ

عيسى على تقدير أهمية الإصلاحات، والخطوة الوحيدة التي قد أحاول اعتمادها لتوجيه الحوار هي التنازل الفعلي لصالح حمد، رغم المحافظة شكليًّا على المشيخة لصالح الشيخ الأكبر سنًا [الشيخ عيسى].

لا يرى المعتمد السياسي أي مبرّر لترحيل عبد الله الذي لم يكن تصرّفه سيّئًا مؤخّرًا. يبدو أنّ المسار الصحيح للإصلاح ليس التسبّب بالمشاكل ولا تحديد الخلل هنا أو هناك، بل أن يُترك الأمر للشيخ حمد، الذي ينبغي أن يقدّم له المعتمد السياسي النصيحة والتشجيع الدائم، كي يقوم بقمع حالات الاضطهاد التي لا تُعدّ ولا تحصى، التي حدثت بسبب الضعف والتجاهل والتذبذب في سياستنا الماضية وكذلك في سياسة الشيوخ. أمّا الصعوبة الكبرى التي سيواجهها حمد فهو الرعب الذي بثّه ابن سعود في داخله وفي كلّ مكانٍ على الساحل العربيّ، مع الإشارة إلى أنّ الخليج، ولا سيّما الدواسر في الكويت وغيرهم من المضطهدين، سيتحوّلون بالتأكيد إلى جانب ابن سعود، ولكن بغضّ النظر عن ذلك، يمكننا تثبيت سلطته هذه بحزم وستأتي الإصلاحات الأخرى منه مع توجيهنا له، رغم أنّه لا يخفى علينا أنّ إدارة الأمور بأكملها ستؤول أكثر فأكثر إلى معتمدنا والوضع سيشابه حال مسقط.

لا يمكنني معارضة الاستنتاج بأنّه سيكون من الضروري منح المساعد البريطاني للمعتمد السياسي صلاحية تولّي السلطة القضائية على الأجانب وكذلك المسائل الثانوية، رغم أنّه سيكون تحت إشرافه، وتكريس اهتمام المعتمد السياسي على توجيه الشيخ حمد وتقويته في العلاقة مع ابن سعود. إنّ مساعدًا من هذا النوع، يجب أن يطلب موافقة من مبنى الوكالة السياسية لضمان استمرار السياسة قدر الإمكان وهي الرغبة الأكثر أهمية.

وصلت برقيتك المؤرّخة في 15 أيار/ مايو رقم 6348 ولكنّها غير واضحة أبدًا.

(نوكس)، [رقم] 1B

{نُقلت عبر وزارة شؤون المستعمرات إلى مكتب الهند}

نسخة من برقية رقم P.1858، مؤرّخة في 17 أيار/ مايو 1923م، سملا

تمّ تسلّمها في 18 أيار/ مايو 1923م، الساعة 8:00 صباحًا

من - نائب الملك، القسم الخارجي والسياسي،

إلى - وزير دولة الهند.

بالعودة إلى البرقيّة رقم S-647، من (نوكس)، المؤرّخة في 16 أيار/ مايو. سفينة جلالة الملك «ترايباد»، الثامنة عشرة.

منحني لقائي صباح هذا اليوم مع المعتمد السياسي في البحرين والشيخ حمد الأمل بعدم تكرّر الاضطرابات. غادر ابن سعود إلى الرياض، ويتبيّن من تقارير المعتمد السياسي أنّ القصيبي معنيّ بالاضطرابات الثانية التي حصلت بشكلٍ مباشر، ويُعتقد أيضًا أنّه من المستحسن تخليص البحرين منه وتحميله رسالة إلى ابن سعود تتناول الشكوى من سوء تصرّفاته، والطلب منه حل القضية وعدم إرسال وكيل آخر إلى البحرين من دون استشارة الحكومة البريطانية التي وضعت هذه الجزر تحت حمايتها، ما إذا كان هذا الخيار مقبولًا. ينبغي الإسراع في تنفيذ هذه الخطوة لتحقيق تأثير فاعل على الآخرين، وإذا رُفض هذا الاقتراح على نحوٍ محدّد، عندئذٍ ينبغي اتّخاذ الإجراءات في غضون ثلاثة أيّام. ثانيًا، مع اقتراب شهر رمضان والعيد فهذا يساعدنا على تأجيل زيارة شيخ البحرين إلى التاسع عشر من الشهر الجاري، ممّا يتيح الوقت للنظر مع المعتمد السياسي في أفضل وسيلة لإيصال التحذير الموجّه

عبر برقيتك رقم 4753 المؤرخة في 7 نيسان/ أبريل، التي تمّ منح التفويض بها في برقية وزير الخارجية رقم 1269.

واستنادًا إلى التقارير التي وصلتني، يراودني الشكّ في القدرة الذهنية للشيخ عيسى على تقدير أهمية الإصلاحات، والخطوة الوحيدة التي قد أحاول اعتمادها لتوجيه الحوار هي التنازل الفعلي لصالح حمد رغم المحافظة شكليًّا على المشيخة لصالح الشيخ الأكبر سنًا [الشيخ عيسى]. لا يرى المعتمد السياسي أي مبرّر لترحيل عبد الله الذي لم يكن تصرّفه سيّئًا مؤخّرًا.

يبدو أنّ المسار الصحيح للإصلاح ليس عبر التسبّب بالمشاكل ولا تحديد الخلل هنا أو هناك، بل أن يُترك الأمر للشيخ حمد، الذي ينبغي أن يقدّم له المعتمد السياسي النصيحة والتشجيع الدائم، كي يقوم بقمع حالات الاضطهاد [ضد الشيعة] التي لا تُعدّ ولا تحصى، التي حدثت بسبب الضعف والتجاهل والتذبذب في سياستنا الماضية وكذلك في سياسة الشيوخ[1]. أمّا الصعوبة

(1) وبعد تنازل الشيخ عيسى عن الحكم، انتقلت السلطة برمتها إلى الشيخ حمد الذي حاول، قبل كل شيء، أن يعالج الاضطرابات في البلاد حسب القوانين الرسمية، أي بواسطة المحاكم، وكان اللجوء إلى المحكمة بمثابة نقطة تحول في الأعراف القبلية، حيث تسود مبادئ الثأر، حيث يؤخذ الحق بالقوة لا بواسطة الإجراءات الشرعية. ولتعطيل سير المحاكمة القضائية، وتماشيًا مع العرف القبلي، اعترف شيوخ قبائل الدواسر وأبناء الشيخ خالد بن علي آل خليفة بالمسؤولية الجماعية عن الجرائم المرتكبة ضد الشيعة في عالي وسترة، وقاموا بتهديد الشهود الشيعة ما إذا حاولوا تقديم إثباتات جرمية محددة ضدهم، وبالفعل أقدم الدواسر في 19 حزيران/ يونيو سنة 1923 على ضرب بعض البحارة الشيعة قرب «خور فشت» حيث كانوا يملأون جرابهم بالماء العذب استعدادًا للذهاب إلى منطقة الهيرات للغوص على اللؤلؤ. غير أن الحكم الجديد لم يرضخ لهذه التهديدات فاعتقل، في اليوم نفسه، رئيس الدواسر، أحمد بن عبد الله، وظل موقوفًا لعدة أيام أجبر بعدها على دفع التعويضات المناسبة لأهل الذين قتلوا وجرحوا من جراء الهجوم على قرية عالي. المهم أن الغرامة دفعت بالمشاركة بين أبناء الدواسر، كما اشترك عدد من التجار السنة بالدفع. وكانت هذه أول مرة في تاريخ البحرين تقدم قبيلة من منزلة الدواسر إلى المحكمة تحت سلطة القانون. انظر: الخوري، فؤاد إسحاق، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، مركز أوال للدراسات والتوثيق (بيروت، 2016)، ط 2، ص 132.

الكبرى التي سيواجهها حمد فهو الرعب الذي بثّه ابن سعود في داخله وفي كلّ مكانٍ على الساحل العربيّ، مع الإشارة إلى أنّ الخليج، ولا سيما الدواسر في الكويت وغيرهم من المضطهدين، سيتحوّلون بالتأكيد إلى جانب ابن سعود، ولكن بغض النظر عن ذلك، يمكننا تثبيت سلطته هذه بحزم وستأتي الإصلاحات الأخرى منه مع توجيهنا له، رغم أنّه لا يخفى علينا أنّ إدارة الأمور بأكملها ستؤول أكثر فأكثر إلى معتمدنا والوضع سيشابه حال مسقط. لا يمكنني معارضة الاستنتاج بأنّه سيكون من الضروري منح المساعد البريطاني للمعتمد السياسي صلاحية تولّي السلطة القضائية على الأجانب وكذلك المسائل الثانوية، رغم أنّه سيكون تحت إشرافه، وتكريس اهتمام المعتمد السياسي على توجيه الشيخ حمد وتقويته في العلاقة مع ابن سعود. إنّ مساعدًا من هذا النوع، يجب أن يطلب موافقة من مبنى الوكالة السياسية لضمان استمرار السياسة قدر الإمكان وهي الرغبة الأكثر أهمية.

وصلت برقيتك المؤرّخة في 15 أيار/ مايو رقم 6348.

أُرسلت إلى وزير الدولة وأُعيد إرسالها إلى طهران

نسخة من برقية رقم P.1867، مؤرّخة في 18 أيار/ مايو 1923م، سملا

تمّ تسلّمها في 18 أيار/ مايو 1923م، الساعة التاسعة مساءً

من - نائب الملك، القسم الخارجي والسياسي،

إلى - وزير دولة الهند.

بالعودة إلى البرقيّة رقم 6528، تمّ تسلّم برقيتك وأُعيد إرسالها إلى وزير دولة الهند أمس. تصلك غدًا أوامر حكومة جلالة الملك، وينبغي عليك تأجيل الإجراءات بحقّ القصيبي إلى حين تسلّمها إن كان ذلك ممكنًا. وفرضًا أنّك لا تقترح، في رسالتك إلى ابن سعود، الإشارة إلى أنّ الحماية البريطانية للبحرين هي بالأمر الجديد، فإنّ حكومة الهند تعتبر إجراءاتك المقترحة للإصلاحات مناسبة.

أُرسلت إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي والبحرين و«بوشهر»،
وأُعيد إرسالها إلى وزير دولة الهند والوزير في طهران.

نسخة من برقية رقم P. 1913، مؤرّخة في 19 أيار/ مايو 1923م، البحرين

تمّ تسلّمها في 21 أيار/ مايو 1923م الساعة العاشرة صباحًا

من - المقيم السياسي، «بوشهر»،

إلى - وزير دولة الهند.

بالعودة إلى البرقية رقم B/2، تمّ تسلّم برقيّتك رقم 1844 بشكل مناسب. وقد جرى ليل أمس اتّخاذ ما يلزم من الإجراءات في ما يتعلّق بالقصيبي الذي تسلّم الرسالة من دون أن ينطق بأيّ كلمة وغادر على الفور. وعلى الرغم من أنّ الرسالة قد أرسلت إلى ابن سعود قبل تسلّم برقيّتك التي تصدق عليها [الرسالة]، إلّا أنّني على ثقةٍ تامّة بأنّها تتوافق تمامًا مع التعليمات التي وصلت الآن، باستثناء أنّني لم أضع أي شرط. بل طلبت الموافقة من حكومة جلالة الملك على الوكيل الجديد الذي سيرسله قبل إرساله. وأنا متأكّد من أنّ ذلك سيمنحنا فرصة مناسبة لإبلاغه بالشروط عندما يتقدّم بالطلب. هناك بعض المؤشرات التي تدلّ على أنّ القصيبي سيكون هو كبش المحرقة، فضلًا عن أنّه جرى تبادل زيارات رسمية مع الشيخ عيسى صباح هذا اليوم والمحادثات الجدية ستبدأ عصر هذا اليوم مع الشيخ حمد وعبد الله، ومع الشيخ عيسى صباح الغد.

المقيم [السياسي]، B/2.

نسخة من برقية رقم P. 1878، مؤرّخة في 19 أيار/ مايو 1923م، سملا

تمّ تسلّمها في 19 أيار/ مايو 1923، الساعة 10:30 صباحًا

من - نائب الملك، القسم الخارجي والسياسي،

إلى - وزير دولة الهند.

بالعودة إلى الرسالة رقم S-654، لقد كنّا ندرك على الدوام أنّ ردّ فعل ابن سعود هو أحد العوامل الرئيسة، وربما المهيمنة في قضية البحرين، إلّا أنّ الإجراء المقترح في برقيتك المؤرّخة في 15 أيار/ مايو يتجاوز مفهومنا لاقتراحات ماسترتون سميث (Masterton Smith) التي جعلت مسألة السيطرة على الشؤون البحرينية تحت سلطة حكومة الهند، لكنها خاضعة بالطبع للسيطرة العامة لحكومة جلالة الملك والسيطرة الخاصة لوزارة شؤون المستعمرات في المسائل التي تحظى بـ «الأهمية السياسية»، أي المسائل التي تخصّ ابن سعود.

إنه لإجراء جذري الاتجاه نحو استبعاد حكومة الهند من عملية إصدار الأوامر مباشرةً إلى أحد ضباطها في المسائل الإدارية وتوكيل هذا الأمر إلى وزارة شؤون المستعمرات. وتجدر الإشارة إلى أن المسائل الإدارية المذكورة سابقًا تكون ضمن نطاق مهام هذا الضابط في منطقة معينة يتحمل فيها المسؤولية المالية فقط. وبناءً على ذلك، إننا نتردد في الموافقة على نقل المسؤولية حتى لو كان الأمر إجراءً مؤقتًا تمامًا، من دون النظر في العواقب المترتبة عليه. ونحن ندرك أنّه لا يمكن لسلطتين أن تقوما بإصدار التعليمات في الوقت نفسه حيال مشكلة

واحـدة، إلّا أنّه لن يكون كافيًا في الوقت الحالي أن يلعب مكتب الهند دورًا تنسيقيًّا، وأن يبلّغ أوامر حكومة جلالة الملك من خلالنا إلى المقيم السياسي؛ وفي المسائل التي تخصّ ابن سعود فقط، بمقدور وزارة شؤون المستعمرات إبلاغ المقيم السياسي مباشرةً.

نسخة من برقية رقم P. 1879، مؤرّخة في 20 أيار/ مايو 1923م، البحرين

تمّ تسلّمها في 21 أيار/ مايو 1923م الساعة 10:00 صباحًا

من - المقيم، «بوشهر»،

إلى - وزير دولة الهند.

بالعودة إلى الرسالة رقم B.6.، يرجى مراجعة الفقرة الأخيرة من برقيتي رقم B.2 المؤرّخة في 19 أيار/ مايو. انتهت الآن المحادثات وتلقّى شيخ البحرين تحذيرًا صريحًا وكاملًا عبر برقية نائب الملك رقم S-475المؤرخة في 17 نيسان/ أبريل. أعتقد أنّ أبناءه يؤيّدوننا، وعلى الرغم من مقولة الشيخ: «يمكنكم قتلي أو طردي ولكنّني لن أتقاعد طالما أنا على قيد الحياة»، أعتقد أنّه يحتاج إلى بعض الدفع فقط كي يخضع للأمر نتيجة الضرورة، علمًا أنّه قد عبّر عن حرصه الشديد على الحفاظ على سريّة المفاوضات، وفي اللّحظة الأخيرة أخبرني برأيه الشخصي الذي يفيد أنّ مشيخة البحرين لا تعادل قيمة لفافة تبغ بالنسبة إليه. ولهذا الغرض، يجب أن أحصل على الصلاحية لإحالته إلى التقاعد بالقوة، ما إذا رفض الرجل العجوز والعنيد التنازل في اللحظة الأخيرة. ولن يكون هناك أيّ استخدام فعلي للقوة بل مجرّد تصريح علني بأنّ الشيخ تقاعد بسبب تقدّمه في العمر، مع توجيه التعليمات إلى المعنيين بتسديد الأموال إلى الشيخ حمد، وليّ العهد، وأخذ التعليمات منه فقط تحت طائلة التعرّض لأشدّ العقوبات في حال عدم الامتثال إلى أوامرنا.

إنّ الأحداث الأخيرة تمنحنا عذرًا جيّدًا لاتّخاذ هذا الإجراء وهو العذر الذي قد لا يتكرّر. أمّا فكرة ترك الشيخ عيسى كي يحاول أن يبذل أقصى ما في وسعه، قد تكون مرفوضة باعتبارها خيالية، إذ سيؤدي ذلك إلى إجراءات سريعة الزوال وسيعود الوضع إلى ما كان عليه في السابق، و الظروف قد لا تكون مؤاتية كما هي الآن. لن تُضيَّع أي جهود من جهتي أو من جانب المعتمد السياسي أو الشيخ حمد لتليين موقف الرجل العجوز، وهو يفكّر بالمسألة كثيرًا بانتظار ردّك كما أنّني أخبرته صراحةً، وأعتقد أنّ ذلك قد أثّر فيه، أنّه من الأفضل لحفظ ماء وجهه التنازل بدلًا من أن يُجبر على ذلك، وأنّه مهما كانت الحقائق فمن المهم أن يعتبر الرأي العام تقاعده مسألة طوعية. لقد افترقنا بشكلٍ وديّ، ولا أعتقد أنّه حزين على الرغم من كلامه الواضح جدًّا.

ملاحظة: سيتمّ لاحقًا التحقيق مع مجموعات الفساد

المقيم، B/6.

نسخة من برقية رقم P. 1926، مؤرخة في 23 أيار/ مايو، 1923م، سملا

تمّ تسلّمها في 23 أيار/ مايو، 1923م، الساعة 8:00 صباحًا

من - نائب الملك، في القسم الخارجي والسياسي،

إلى - وزير دولة الهند.

بالعودة إلى الرسالة رقم S-673، وبرقيتك رقم B-6، إنَّ أوامر حكومة جلالة الملك، المُرسلة إليكم سابقًا، قد تفسح لكم المجال المطلوب كمرجع أخير. ولكن لا توافقكم حكومة الهند الرأي بأنَّ المرحلة الحالية هي مرحلة مناسبة جدًا للبدء بالإصلاحات فحسب، بل تعتقد أنَّه يجب إظهار مسألة تقاعد الشيخ، إن كانت ضروريَّة، وكأنَّها أمرٌ طوعيٌّ تمامًا.

لذا ينبغي أن يحتفظ عيسى، إن أمكن، بالألقاب والأوسمة التي كان يحوزها في منصبه، ويجب أن يحمل توقيعه أيُّ بلاغ عام ينصُّ على أنَّ كبر سنِّه قد دفعه إلى التخلِّي عن أعماله الحالية لصالح وليّ عهده.

أُرسلت إلى (نوكس) في البحرين، وأُعيد إرسالها إلى وزير الدولة في «بوشهر»، وإلى طهران.

نسخة من برقية رقم P. 1952، مؤرخة في 24 أيار/ مايو 1923م، البحرين

وصلت في التاريخ نفسه عند الساعة 5:30 عصرًا
تحظى بالأولوية

من - المقيم في «بوشهر»،

إلى - وزير الدولة في الهند.

بالعودة إلى برقيّتك رقم S-673 المؤرّخة في 23 أيار/ مايو، أخيرًا، اطَّلع كل من الشيخ حمد والشيخ عبد الله على قرار الحكومة، وتمَّ دفعهم بقوة للحصول على رسالة التنحي التي سيحضرها معه الشيخ عيسى إلى لقاء سيجمعه معي هذا الصباح. لكنَّه واضح أنَّهما فشلا في هذه المهمة، لأنَّ الشيخ عيسى لم يأتِ، بل أرسل إلي رسالة طالبًا منِّي التشاور مع القبائل وإرسال رسالة له تعلن عزله. إنَّ تأجيل المسألة مدّةً أطول يعدُّ عجزًا فادحًا، وقد أجبتُه أنَّني لا أرى ضرورة في مشاورة القبائل لأنَّ الحكومة قرَّرت، توافقًا مع المصلحة العامة، أنَّ الشيخ عيسى هو شخصٌ طاعنٌ في السنِّ، ولا يستطيع أن يضطلع بدورٍ فاعلٍ في إدارة الشُّؤون العامَّة، وقد عهدَ بها إلى الشيخ حمد بصفته وكيل والده.

كما أضفت أنَّه تمَّ اتخاذ خطوات على الفور لتنفيذ قرار الحكومة. تمَّ ذلك.

المقيم [السياسي] 7/6 .

موجّهة إلى الخارجية، وأعيد إرسالها إلى طهران ووزير الدولة في الهند.

رسالة سرِّيةرقم S-222، مؤرخة في 11 أيار/ مايو 1923م، «بوشهر»[1]

{تمّ تسلّمها في 22 أيار/ مايو 1923م}

من - فخامة المقدَّم (أس. جي. نوكس)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

إصلاحات البحرين

1. يشرِّفني أن ألفت انتباهكم إلى برقيَّتي رقم 421، المؤرّخة في 9 أيار/ مايو، التي طرحت فيها باختصار الأسباب التي تدفعني للشكِّ في فائدة تنفيذ الإصلاحات المدروسة في البحرين، في ظلِّ الوضع الراهن للخليج. وهدف هذه الرسالة هو توسيع تلك البرقية.

ستقدّر حكومة الهند أنَّه عندما أرسلت إليك برقيتي رقم 417 المؤرّخة في 6 أيار/ مايو، لم أكن على علم بأن المسألة قد تقررت. وعلى الرغم من ذلك، تراودني شكوك قويَّة حول ضرورة استحداث إصلاحات فورية في الوقت الحالي، وتخوُّفات كبيرة من النتيجة المترتِّبة عن سياسة مماثلة، وهي نتيجة قد تتخطَّى مسألة التسبُّب بإحراج محلِّي فحسب، بسبب اضطرارنا إلى استخدام وسائل قسرية للتدخل. وأثق بأنَّه قد تتم معذرتي إن طلبت في هذه المرحلة المتأخرة أن يُعاد النظر في المسألة برُمّتها.

---

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 448.

2. أكاد أنقل بطريقة شبه حرفيَّة عن العقيد (تريڤور) قوله إنَّه اعتبر صراحةً الموقف في البحرين كالاختيار بين شَرَّين. وارتأى أنَّه على الأرجح لن يتمَّ إجراء الإصلاحات إلاَّ بممارسة ضغطٍ ماديٍّ قويٍّ، وأدرك أنَّ تدخُّلنا القسري في البحرين سيثير الكثير من الانتقادات المعادية. ومن جهة ثانية، توقَّع أنَّ إجراء إصلاحات مبكِّرة سيحقِّق بعض الفوائد الإيجابية التي برأيه ستفوق بشكلٍ عام السلبيات كلها. تتمثَّلُ هذه الإيجابيات أولًا في إمكانية توقف الانتقادات الفارسية لإدارتنا للشؤون البحرينية؛ وثانيًا، ستصبُّ بعض الإيجابيات في مصلحتنا عند إزالة الانتهاكات الفاضحة.

إنَّني الآن أترك لكم مسألة النظر في هذا الجزء من نقاش العقيد (تريڤور) كاملًا في ضوء الأحداث الراهنة، وبحسب معرفتي الشخصية بالبحرين وحكَّامها.

3. إنَّ إزالة سبب واحد للتحريض ضدّ البريطانيين في فارس بخصوص مظالم الشيعة في الجزيرة قد حثت عليه وزارة الخارجية كحجَّة قوية لدعم الإصلاحات منذ تموز/ يوليو 1922 {راجع برقيتك رقم S-915 المؤرّخة في 27 كانون الثاني/ يناير 1923}. ولكن منذ ذلك الحين، وحتى منذ كتابة العقيد (تريڤور) رسالته في 27 كانون الثاني/ يناير 1923، تخطَّى الاهتمام الفارسي بالبحرين مسألة مجرَّد شنِّ حملة تدعم إخوانهم في الدين في البحرين، إذْ لم يعد يهمَّهم الآن إزالة الانتهاكات، بل همهم هو ادِّعاء السيادة على الجزيرة. لا أود أبدًا التفكير ما إذا كان لدى فارس رغبة حقيقيَّة في القضاء على الظلم الذي يفترض أن الشيعة يعانونه في البحرين. إنَّ معظم العجم في البحرين هم في الحقيقة من المهرِّبين، وقد دفعهم إنشاء إدارة للجمارك في الجانب الفارسي من الخليج للّجوء إلى البحرين. ولذلك فهم لا يستحقُّون بأي شكلٍ من الأشكال دعم فارس.

وكانت الاضطرابات التي أثاروها اضطرابات وهميَّة، ومن المستبعد أن تهدأ عبر استحداث الإصلاحات. ومن جهةٍ أخرى، إنَّ المطالبة الفارسيَّة بالبحرين، مهما بدت غير معقولة، إلّا أنّها قد تكون مطالبة جديَّة؛ وقد أُثيرت المسألة،

كما تعلم حكومة الهند، من عدّة جهات في وقتٍ واحد، ولا شكَّ عندي في أنَّ أي إصلاحات تصبُّ في صالح الشيعة، لن ننجح في الضغط على شيخ البحرين لاستحداثها، لن يكون لها أيّ أثر في الحَدِّ من التحريض ضدَّ البريطانيين، وسيكون لها قوة ضغط أكبر بشأن تلك المسألة. بل على العكس من ذلك، أميل إلى الاعتقاد بأنَّ الاستحداث المؤثر للإصلاحات الذي نقوم به، قد يكون له أثرٌ معاكسٌ بمجرَّد جذب الانتباه إلى مطالبنا الخاصَّة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، وبالتالي إثارة القضيَّة بطريقة حادَّة، وهو ما يحرص وزير جلالة الملك على تجنّبه حاليًا. وإذَا كانت مسألة تهدئة العدائية الفارسية هي هدف أساس للإصلاح في البحرين، فإنَّ جزءًا كبيرًا من أسس تلك السياسة قد تلاشى.

4. إنَّ المسألة الأخرى التي شجَّعت العقيد (تريڤور) على اقتراح استحداث هذه الإصلاحات، هو أمله بأن ينتج عنها في الأحوال كلها بعض الإيجابيات، وأن تزول وصمة العار عن الوضع في البحرين. أود، بكلّ احترام، التعبير عما يراودني من شكوك جديّة حول ما إذا قد بلغت الأمور مرحلةَ تهديد لسمعتنا فعلًا، وما إذا قد تمَّ التسرُّع في الدعوة إلى تطبيق المخطط المعد لأهدافٍ بعيدة المنال والمكلف للإصلاحات موضوع الحديث. لقد قال لي العقيد (تريڤور) شخصيًّا، عندما كان يبحث في هذه القضيَّة معي قبل رحيله، إنّه عندما كان يزور البحرين، كانت أفواج الناس تتوافد إليه للشكوى عن المسائل كلها، ما سبَّب له إزعاجًا بالغًا. إنَّ هذا الواقع بالتحديد لا يترك لنا حرية الاختيار، ولن يظهر جليًّا تجاهلنا للشيخ الذي غالبًا ما يتم تصويره على أنَّه طاغية. على العموم، إنَّ الانتهاكات كثيرة، ولكن منذ تأسيس الوكالة السياسية البريطانية في الجزيرة، كثُر عدد الأجانب بشكلٍ كبير، وسأتحدّث الآن بشكلٍ مفصّل عن الإصلاحات المقترحة.

أوَّلاً، بخصوص فرض الضرائب، إنَّ الظلم الجليَّ [الذي يعانيه الشيعة]، لا يحتاج برأيي أَنْ يسبِّب لنا قلقًا جديًّا. فحينما يتم منح الصلاحيات للشيعة سيتعرض

السنَّة للظلم في المقابل، إلا إذا لم يتهرَّب سنة البحرين جميعهم من عبء الضريبة، عندئذٍ لا يتعرّض موقعهم المتميِّز لمعارضة حادَّة، ويبدو واضحًا لي أنَّ هذا الأمر لن يشكِّل فضيحة. ولكن إن كانت النية فرض الضريبة على كلٍّ من السنة والشيعة على حدٍّ سواء، فإنِّني أشك كثيرًا في أن يدعم الرأي العام المؤثر في الجزيرة اقتراحًا مماثلًا. وما لم يتم الحفاظ على امتيازات السُنَّة المعروفة جيدًا لدى سنة الخليج على المستوى المادي، سيتم إضعاف مكانة الحاكم السني، في حين أنَّه لن يحصل على ثقة الشيعة في ما يتعلق بالمنافع المنتزعة منه.

ثانيًا، في ما يتعلق بإصلاح النظام القضائي، لا تعليق لدي حول المسألة التي تُعدُّ سهلة نسبيًا، ولكنَّني أود الإشارة إلى أنّ هذه الحالة الطارئة تستلزم تسوية ولو بالتهديد بالإكراه.

ثالثًا، في ما يخص انتهاكات تجارة صيد اللؤلؤ، وكما اقترحت في برقيَّتي المؤرخة في 9 أيار/ مايو، إنَّ إصلاح تجارة اللؤلؤ هي مسألة معقَّدة جدًا، وهي لا تعني عائلة آل خليفة في البحرين وحدها. وبالطبع، لا أعتبر أنه من المنصف أن يكونوا هم المسؤولين عن الانتهاكات السائدة، أو يُتوقَّع أن يتعاملوا مع هذه المسألة الدقيقة والصعبة من دون مساعدة الآلية البريطانية المكلفة والدقيقة. فهي ليست بأيّ شكل من الأشكال مسألة بحرينية، بل هي قضية الخليج بأكمله. والسبب الوحيد الذي لا تظهر فيه الانتهاكات نفسها في كلّ من الكويت وفي إمارات الساحل المتصالح بشكل واضح، هو لأنَّنا لسنا في موقع يخوِّلنا مراقبة التجارة عن كثب في هذه الأماكن.

إنَّها لحقيقة مؤلمة أن تعاني تجارة اللؤلؤ ممارسات وحشية وانتهاكات. وأنا شخصيًا، لا أعتقد أنّ التجارة البائسة قد أصبحت أسوأ {أو أفضل} مما كانت عليه منذ 10 سنوات عندما أوليتها اهتمامي الخاص. ولكن إن لم يعفنا هذا الواقع من واجب محاولة تسوية الأوضاع السيئة، أعتقد أنَّه يفرض علينا ضرورة توخي الحذر في الإعداد لحلٍّ لمشكلة كبيرة وقديمة. في الحقيقة، إنَّ التجارة هي

مراهنة كبيرة، ولا بدَّ من المخاطرة برأس المال؛ ويُتوقَّع في المقابل أن يكون هناك تعويضات كبيرة خلال فترات الازدهار القليلة. وهذه الأرباح هي على حساب السكان الجُهَّل، الذين لا صوت لهم، والمشتَّتين، الذين تمَّ جمعهم من حثالة رعايا الأراضي البعيدة. ومما لا شك فيه أنَّ الطريق الحقيقي للإصلاح يكمن في الآلية الدقيقة والخطيرة لاتحادات العمَّال والجمعيات التعاونية بالارتباط مع الإشراف البحري الوثيق. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل الإصلاحات الخليج الفارسي ككل، وليس البحرين وحدها. إنَّها مهمَّة جبَّارة، وباعتقادي يجب معالجتها على أنّها مسألة منفردة، وعدم خلطها مع قضية سوء حكم شيخ البحرين. ويجب الإقرار بوضوح أنَّ الوكالة الوحيدة القادرة على تنفيذ الإصلاحات هي الحكومة البريطانية، وسيكون عملًا صعبًا ومكلفًا، ويتوجب علينا التأني والتعقُّل في طلباتنا.

5. حاولت أن ألقي الضوء على الايجابيات المؤمَّل تحقيقها من الإسراع في إجراء الإصلاحات المذكورة أعلاه. حان الوقت الآن للنظر في ما إذا أُوليت أهمية كافية لدراسة المخاطر الجليَّة المرافقة لهذه السياسة. وهذا يثير مسألة ضرورة استخدام القوة التي لا مفرَّ منها برأيي، إن أُجريت الإصلاحات في عهد الشيخ عيسى، بالإضافة إلى النتائج التي ستنجم عنها. إنَّ الشيخ عيسى هو شخص مخادع ومعرقل متعمِّد، وهو يعارض أي تقدُّم بشكل تام. وربما تدفعنا تصرفاته إلى الحكم على أنّه شخص غير جدير بالثقة.

وأفهم من السيد أرنولد ويلسون (Arnold Wilson) أنَّ الشيخ قد أعرب له شخصيًّا عن حرصه على إبرام اتفاقية مع شركة النفط الإنجليزية-الفارسية للحصول على ترخيص النفط، والمفاوضات تتقدّم في هذا الشأن على نحوٍ مُرضٍ. ولكن هذا لا يؤكِّد إلاَّ شكوكه العميقة بأيّ اقتراح يخصُّ التغيير أو الإصلاح قد يأتي من جانب الحكومة البريطانية، أو يُخيَّل إليه أنَّه [اقتراح] يحظى بدعمها. لذا يجب على الأرجح استخدام القوة لحمله على تنفيذ مخطط الإصلاح

الإداري غير المقبول. ولكنَّني أعتقد أنَّ نتائجها المحتملة قد تتجاوز توقعات العقيد (تريفور)، وذلك في ضوء الاضطرابات الفارسية الحديثة والحادَّة حول الوضع في البحرين، الذي أشرتُ إليه سابقًا. أعتقد أنّه من المرجح أن تفرض الحكومة الفارسية عمَّا قريب حلًا بشأن قضيَّة البحرين، وتتحدَّى مطالبنا في البحرين أمام عصبة الأمم.

إذا حصل ذلك، فإنَّه سيضرُّ بقضيتنا، لأنّنا أجبرنا وربَّما خلعنا الحاكم، الرجل المسنّ الذي لم يتبقَ له كثير من الوقت في هذه الدنيا. وبالإضافة إلى ذلك، لن نستطيع منع ابنه عبد الله وزوجته، أي والدة عبد الله عند عزله. وسيزيد الأمر من تعاطف المسلمين السنَّة، خصوصًا أنَّ الإصلاحات تستهدف امتيازات السنَّة بالتحديد، وسيتم مخاصمة ابن سعود الذي سبق أن عبَّر عن قلقه إزاء موقف شيخ البحرين، ومع رحيل السيد (بيرسي كوكس)، الرجل الوحيد الذي يمتلك تأثيرًا عليه، ورفعنا الدعم عنه، فإنّه سيصعب التعامل معه على وجه الخصوص. يبدو إذًا أنّ استعمال القوة في إجراء هذه الإصلاحات {ولا أرى شخصيًّا طريقة بديلة لإجرائها غير استخدام القوة} سيؤدي بنحوٍ خطير إلى المساومة على مطالبنا من أجل البحرين، وذلك عبر إطالة المشاكل الداخلية، وعبر مخاصمة السنة والوهابيين الذين هم ليسوا فعليًّا أطرافًا في النزاع.

6. وخلاصة نقاشي هي أنَّ المخاطر تفوق بكثير أي إيجابيات من المفترض أن تحقِّقها سياسة الإصلاح. إنَّ التدابير المقترحة سواء أذهبت أبعد ممَّا هو حقًا ضروري، كقضيَّة فرض الضرائب، أم لم تذهب كقضية المشكلة الكبرى لإصلاح تجارة اللؤلؤ، أعتقد أنّه ينبغي معالجتها بروية وشمولية.

لا أرى ضرورة للعجلة، بل على العكس، لدينا الأسباب كافةً التي تدفعنا إلى التروي. في الوقت الحالي، يتم مهاجمة الموقف الذي اتخذناه تجاه البحرين. ولا أعتقد أنَّه من المناسب أن نختار هذا الوقت بالتحديد للفت انتباه العالم الإسلامي لأنشطتنا في البحرين، عبر المضي في أعمال الإصلاح الإلزامية المحرِجة.

إذا هدأت البلبلة في فارس، أو جرت تسوية حاسمة للمسألة لصالحنا، عندئذٍ سيكون موقفنا واضحًا، وستكون مهمتنا سهلة نسبيًا. السبب الآخر للتأجيل هو عُمر الشيخ عيسى. لقد وُلد الشيخ في العام 1840 وهو الآن في الخامسة والسبعين من عمره، ولن يعيش أكثر من ذلك. لذا، وبحسب ما أشار إليه العقيد (تريڤور)، فإنَّ الحلَّ الأسهل هو القيام بالإصلاحات الضرورية عبر وريثه وخليفته حمد، كشرط لاعترافنا به. وإن أجريت هذه التغييرات برضى الحاكم نفسه، سيترتب على ذلك منفعة كبيرة، خصوصا أنّها تهدِّد المصالح السنيَّة. وكذلك، إن فرضت هذه التغييرات على الشيخ حمد بعد التنحي القسري لوالده، سينتج عنها السلبيات على حدٍ سواء. ولكن موقفه من الاحتمال الأول سيكون شبه مستحيل في ظل هذه الظروف.

توقيع (أس. جي. نوكس)

ملاحظة: عند إرسال هذه الرسالة إلى الناسخ، تلقيت البرقية رقم S-60 المؤرّخة في 10 أيار/ مايو 1923، من المعتمد السياسي في البحرين، وقد أفادت بحدوث فورة تعصُّب خطيرة أخرى بين «الإخوان» النجديين وبين الفرس. ولا أعتقد أنَّه من الضروري تغيير أي كلمة من الرسالة السابقة بسبب ذلك. وتؤكِّد حالة الغضب هذه بكل بساطة الخطر الشديد والوشيك للوهابية التي بلغت المطالب والإصلاحات الفارسية أمامها حدَّ التفاهة.

أرسلتُ نُسخًا عن هذه الرسالة، والرسالة التي سبقتها إلى وزير جلالة الملك في طهران ووزير شؤون المستعمرات.

رسالة سرية رقم S-250، مؤرخة في 31 أيار/ مايو 1923م، «بوشهر»

وصلت في 9 حزيران/ يونيو

من - فخامة المقدم (أس. جي. نوكس)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

إصلاحات البحرين

يشرفني أن أرسل إليكم طيًّا تقريرًا سرديًّا بشأن إجراءاتي الأخيرة في البحرين بهدف المضيّ قدمًا في تنفيذ الإصلاحات المذكورة في المراسلات التي أرسلت عبر مراسلات، مختتمة بالبرقية رقم 1629، من وزير دولة الهند، المتضمنة في برقيتكم رقم S-584، المؤرخة في 5 أيار/ مايو 1923.

تقرير حول إصلاحات البحرين[1]

1. إنّ دراسة التقرير السّري رقم -C، المؤرّخ في 13 أيّار/ مايو، المُرسَل من المعتمد السياسي في البحرين إلى المقيم السياسي في «بوشهر»، الّذي يُشكّل المُلحق الأوّل لهذا التقرير، ستكون على الأرجح أفضل مقدّمة لما سأسرده. وسأنتهز الفرصة لألفت نظر الحكومة على المساعدة الّتي أولاها السيّد (جيه. بي. ماكي) من شركة النفط الأنجلو-فارسيّة، إلى المعتمد السياسي في «بوشهر». وستشكّل أقواله [السيّد (ماكي)] المُرفق الأوّل لتقرير المعتمد السياسي. لقد سبق أن عبّرت له عن تقديري للخدمات التي قدّمها، وسيكون من دواعي سروري أن أكون قناة التواصل لحكومة الهند في تعبيرها عن تقديرها للمساعدة التي قدّمها السيّد (ماكي).

2. على الرغم من أنّ الاضطرابات نشبت بين النجديين والفرس في صباح 10 أيّار/ مايو، إلّا أنّه للأسف كان هناك بعض التأخير في وصول السفن الحربيّة إلى موقع الإضطرابات، إذ إنّ سفينتي جلالة الملك «ترايد» و «كروكس» لم تصلا قبل بعد ظهر يوم 13 من أيّار/ مايو. كانت البرقيّات من البحرين مقلقة ولم نعلم إلى أيّ مدى ستتطوّر هذه الاضطرابات وتنتشر، خصوصًا عندما عبّر المعتمد السياسي في البحرين، في برقيّته رقم C-62، المؤرّخة في 12 أيّار/ مايو والمُرسلة أيضًا إلى القسم الخارجي، أنّ الإضطرابات قد خرجت عن سيطرة بلديّة المنامة، وأنّ البحرينيين السنّة يتهجّمون على البحارنة.

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 454.

بدا من المرجّح أن تنشب اشتباكات سنيّة-شيعيّة في الجزيرة كلّها. ولكن في الحقيقة، أدّت هذه الحادثة إلى أعمال تعذيب ومعاقبة طبّقها أصحاب الأراضي والممتلكات السنّة على المستأجرين البحارنة، ومن دون شك، اعتبر هؤلاء السنّة أنّهم يتصرّفون بشكل مدروس ومعتدل. أنا لا أسعى لأن ألطّف أفعالهم، ولكنني أعكس وجهة نظر السنّة. ولا بدّ من التذكير أنّه عندما يتحدّث المعتمد السياسي عن بيوت محروقة، فما يقصده هو أكواخ من سعف النخيل التّي يمكن بناؤها في يوم واحد. ووصل عدد الضحايا الكلّي إلى خمسة قتلى، وذلك ربّما نتيجة إطلاق النار العشوائي من قبل العرب على حشد من الناس.

3. كنت أتمنى -إذا أمكن- وصول سفينة جلالة الملك «ترايادّ» إلى البحرين في أقرب وقت ممكن، وبالتّالي أخذت على عاتقي تغيير مسار سفينة البريد البخاريّة، رغم أنّ الطقس بدا كأنّه سيمنعني ومن يرافقني من القيام بذلك. ولحسن الحظ تحسّن الطقس، واستطعت أن أضع نفسي، بمرافقة ضابط بريطاني وفصيل احتياط[1] من كتيبة البنجاب الخامسة عشرة، على متن السفينة البخاريّة التابعة لشركة الهند البريطانيّة «فاريلا»، وذلك في صباح 14 أيّار/ مايو. وللأسف حصل طارئ في أحد المحركّات في «فاريلا» ممّا أخّرنا، فاضطّررنا إلى تغيير السفينة في ظل طقس سيئ، والصعود على متن السفينة «ترايادّ» في البحرين تقريبًا عند منتصف الليل. أودّ أن أشكر شركة الهند البريطانيّة على المساعدة التي قدّمتها في وقت قصير، وضابط البحّارة المسؤول الّذي قام بالترتيبات اللّازمة لنقلي ورجالي من السفينة «فاريلا» إلى سفينة جلالة الملكة «ترايادّ»، وبالتّالي إطلاق سفينة البريد البخاريّة في أقل تأخير ممكن.

4. وفي صباح يوم 15 أيّار/ مايو، قام الرائد (ديلي) بزيارتي يرافقه الشيخ حمد، وناقشنا الوضع. وأكّدا لي أن الاضطرابات توقّفت مع وصول السفن الحربية،

(1) تواجد هؤلاء العساكر في البحرين لم يعد مطلوبًا وعادوا إلى «بوشهر» خلال هذا الأسبوع. (هامش الأرشيف البريطاني).

أو حتّى قبل ذلك، وتمّت السيطرة على الوضع بشكل كبير. ورأيت أنّه من غير المستحسن البدء بمناقشات صعبة وحسّاسة في آخر يومين من شهر رمضان، اللّذين يتلوهما يوما العيد. وبدا من الواضح أنّ دوري في إخماد الاضطرابات لم يكن مطلوبًا، وأنّ أيّ خطوات جذريّة تقوم بها سفن جلالة الملك كانت لتكون غير ضروريّة. ويبدو من وجهات النظر كافّة أنّه من المستحسن ترك النفوس والعقول لتهدأ. فبقيتُ على متن سفينة جلالة الملك «ترايادا»، وكنت أتواصل دائمًا مع المعتمد البريطاني الذي كان يزورني باستمرار، حتّى مساء يوم 18 [أيّار/ مايو].

إنّ عدم قيامي بشيء ومغادرة المقيم السياسي السابق -فهو [المقيم السابق] يقول إنّه في غضون أوّل 24 ساعة من وصول المقيم السياسي، يتوجب على شيخ البحرين زيارته- سبّب شيئًا من الذّعر بين أفراد عائلة آل خليفة وسكّان البحرين. لم أكن أفعل أي شيء، وهم لم يكفّوا عن تخيّل ما أفعله. وحاول الشيخ عيسى كثيرًا القدوم للقائي، حتى إنه أكّد لي أنّ الصوم لا يعيقه [عن الحضور]، إلّا أنّني رفضت ذلك [زيارته إلي] بطريقة لطيفة، وقلت له إنّني أردت لقاءه كما هو يتوق لرؤيتي، إلّا أنّني أحمل مراسلات مهمّة من حكومتي إليه، وأفضّل أن نُرجئ الأمر إلى أن يريح عقله من الشهر المقدّس وما يتبعه من احتفالات.

وسمح لي هذا الوقت أن أحضّر مراسلتي إلى سلطان نجد في ما يتعلّق بأفعال وكيله عبد الله القصيبي. وقد تمّ إرسال طلب لقدوم عبد الله في المساء ذاته. كلّمته بطريقة متعالية ومتعجرفة، ورفضت أعذاره وأعطيته الرسالة ببساطة، وقلت له «هذه لسيّدك، اقرأها». وبعد أن انتهى من قراءتها، سألته إذا حفظ مكنوناتها وأجاب بالإيجاب. ثمّ قلت له إنّني أريده خارج الجزيرة بحلول ظهر اليوم التالي كحد أقصى، وقبلت وعده أنّه سيذهب. في الحقيقة، غادر في الليلة ذاتها، بحجة أنّ ابن سعود طلب تواجده لأمر

طارئ وضروري. وأرى أنّ هذا التمويه للحقائق لم يُقنع أحدًا في البحرين. إن رسالتي إلى سلطان نجد، باللّغتين الإنجليزيّة والعربيّة، تشكّل المُلحق الثاني لهذا التقرير. أثق أنّ هذه الرسالة ستمثّل شروطًا وضعها وزير الدولة لشؤون المستعمرات، التي وصلتني لتوجيهي في برقيّة من وزير دولة الهند رقم 1844، مؤرّخة في 18 أيّار/ مايو.

5. ومرّ صباح يوم 19 أيّار/ مايو مع بعض الزيارات الرسميّة، التي لم يتم التطرق في أيّ واحدة منها إلى مناقشة أمور عملية؛ وقد زارني الشيخ عيسى في مبنى الوكالة السياسية عند الساعة 9 صباحًا، وبادلته الزيارة في مبنى الجمارك. وكان العرب قد جهّزوه لاستقبالي بشكل سريع كما في كلّ مرّة. وفي اللقاء المذكور، تمّ تدبير عودة الشيخ حمد وعبد الله من أجل مناقشة المراسلة المرسلة من قِبل حكومة جلالة الملك، معي ومع المعتمد السياسي، وذلك لكي يُبلّغوا الشيخ عيسى بالأمور التي ستناقشها هذه المراسلة. وكان هذا اللّقاء قبل اللّقاء المهمّ جدًّا الّذي كان محدّدًا عند الساعة 9 من صباح 19 أيّار/ مايو.

6. أعتقد أنّه من غير الضروري أن أشغل الحكومة بتفاصيل المحادثات التي حصلت. وقد جهزت رسالة بشكل تمهيدي، من الشيخ عيسى موجّهة إلي، يعبّر فيها عن معرفتنا أنا وهو، أنّ الشيخ وعامّة الشعب البحريني يعتبرون أنّ المعتمد السياسي لديه السلطة الكافية لترحيل الأجانب. وقال الشيخ عيسى في رسالته إنّه فهم منّي أنّ بعض الشكوك القانونية قد أثيرت لدى حكومة جلالة الملك حول ما إذا أراد الشيخ عيسى أن يمتلك المعتمد السياسي هذه السلطة، وأن رسالته إلي كانت ضروريّة من أجل إبعاد هذه الشكوك. وهو بالتّالي راسلني ليقول إنّه لا يريد أن يمتلك المعتمد السياسي هذه السلطة فحسب، بل يريده أن يستخدمها ضدّ الأجانب الّذين يخططون ضدّ حكمه أو الّذين يسعون لإشعال الفتن بينه وبين الحكومة البريطانيّة أو بين فئات المجتمع المختلفة، أو نشر الكره ضده أو ضد الحكومة البريطانية في فئات المجتمع

[البريطاني]. وضعت هذه الرسالة بين يدي الشيخ عيسى في لقائنا في صباح يوم 20 أيّار/ مايو، وقلت له إنّ كلانا يعلم أنّ [هذه الرسالة] تمثّل رأيه والرأي العام البحريني، وطلبت منه أن يوقّعها.

طلب منّي بعض الوقت لدراسة الموضوع. ضحكت وقلت إنّنا جميعنا نعلم ماذا يعني هذا الأمر، وثمّ أكملت الحديث معلّقًا على التأثير الضئيل الّتي خلّفته تحذيرات العقيد (تريڤور) على تفكير الشيخ عيسى. وشرحت بعد ذلك أنّ التعليمات المتعلّقة بإصلاحات البحرين قد صدرت عن وزارة الشؤون الخارجيّة في لندن، وكانت غير متوقّعة أبدًا ومفاجئة للمعتمد البريطاني في البحرين ولي وللمقيم السياسي السابق، العقيد (تريڤور). وفي الحقيقة، لديّ رأي مكتوب بخط اليد من المقيم السابق يقول فيه إنّه لا يعتقد أنّ أيّ مبادرات للإصلاحات قد تحدث في البحرين بشكل جدّيّ قبل انتهاء موسم اللؤلؤ، وأنّ هذا الأمر قد يؤول إلى اتّخاذ الخطوات اللّازمة. وخاطرت بالتلميح إلى أنّ حكومة الهند قد كانت بالكاد مستعدّة لتنفيذ التعليمات الجذريّة التي صدرت عن السلطات العليا، وأنّه يتوجب على الشيخ عيسى أن يسعى ليدرك أنّه ملتزم بطريق إصلاحات جدّي. لقد قلت له إنّ رسالة السلطة القضائية ليس لها أيّ أهميّة، وإنّ الصلاحيات كانت ستُمنح على الأرجح سواء أرغب بالأمر أم لا، وإنّني موكّل من حكومة الهند أن أتقدّم بطلب منحي هذه الصلاحيات بشكل رسمي، وسأحظى لقاء هذه الخطوة بدعم الحكومة البريطانيّة.

وأضفت أنّه لم يتم إبلاغي باستشارة الشيخ عيسى حول الموضوع. وقرأت على مسامعه تكرارًا أجزاءً مختارة من برقيّة نائب الملك رقم S-475 المؤرّخة في 17 نيسان/ أبريل 1923، وبالأخص الفقرة الآتية: «سندعمه في تطبيق الإصلاحات»، والمنتهية بـ: «علينا أن نكون مستعدّين لتطبيق الإصلاحات بأنفسنا». حذّرت الشيخ عيسى أنّ هذا الأمر يعني صراعًا دائمًا مع القبائل ومع أفراد عائلته وزوجته، وترقبًا دائمًا لتفادي أي تراجع [في تنفيذ الإصلاحات].

وقلت له صراحةً إنّ تصرّفه في ما يتعلّق برسالة الترحيل، وتعامله مع مخطط كهرباء المنامة، وعدم ثقته السخيفة بقرار تشغيل سكك حديديّة قديمة من قبل المعتمد السياسي من أجل تدعيم الجسور المحليّة، وسماحه لزوجته بحفظ مبلغ 500 «روبيّة» يوميًا من عائدات جمارك البحرين؛ هذه الأمور كلها تدل بالنسبة إلي أنّه في عمر الخامسة والسبعين، ليس هو الرجل المطلوب -وربّما لم يكن قطّ-لأخذ مهمّة الإصلاحات على عاتقه، وأصررت على أن يتنحى جانبًا ويمنح الصلاحيّة المطلقة لوريثه.

لقد قارنت بين هذه الحالة وحالة عبد الرحمن بن فيصل في الرياض، الّذي شغل نفسه بأملاكه الزراعيّة وبالتحضير لنهايته، بينما تحمّل ابنه عبد العزيز حرّ النّهار وأعباءه. قلت إنّني لم أسمع قطّ أنّ عبد الرحمن قد عانى في سمعته وكرامته. فتدخّل هنا الشيخ عيسى قائلًا إنّ عبد العزيز فاز بإمبراطوريته بضربة يده اليمين وأنّ الحالتين ليستا شبيهتين. فأجبته بسرعة: «ومن قدّم لك البحرين واستدعاك كيتيم ولاجئ لتجلس في منصب شيخ البحرين؟ ومن قام في هذه السنوات الخمسين بالحفاظ على منصبك هنا ضدّ القوى التركيّة والخداع الفارسي والأعداء في الداخل والخارج؟ هل كانوا أفراد قبيلتك البخلاء وغير الأوفياء، أم كانت الحكومة البريطانيّة؟ وإذا أردنا أن ننظر في ما هو إيجابي في الأمور جميعها، تطلب الحكومة البريطانيّة منك التنحّي وترك المجال لرجل أصغر سنًا وأقوى، سنة أو سنتين قبل أن يأخذ الله منك أمانته؛ فهل هناك أيّ قمع أو قساوة في هذا الموضوع؟ ألا يظهر هذا الأمر عناية كريمة لمصلحتك ومصلحة المواطنين، بتحريرك من هموم هذه المهمّة الصعبة والجاحدة؟

لا يوجد هناك أيّ سبب يحول دون أن تنعم بلقب وكرامة شيخ البحرين - وبالطّبع ليس قصدنا أن يكون الشيخ حمد شيئًا آخر غير وكيلك صاحب الصلاحيّة الكاملة، الّذي لا يتوجب عليه التشاور بخصوص مبادئه كما لا

يتشاور مع أيّ رجل كبير في السن في البحرين». ولكن الشيخ عيسى ردَّ بطريقته المعتادة، قائلًا إنّه على الرغم من كونه طوعًا لأمر الحكومة بكل تأكيد، إلّا أنّهم إذا أرادوا خنقه ورميه في البحر، فلن يتنازل طوعًا. فقلت إنّني في هذه الحالة، لا أستطيع القيام بشيء سوى التشاور مع حكومتي وإبلاغهم بالحقائق وسؤالهم ما إذا كانوا سيمنحونني الصلاحيّة لأنحّي الشيخ عيسى بالقوّة. ومن البرقيات التي بين يدي، أشك في أن يطلبوا منّي القيام بهذا الأمر، ولكن للاحتياط، سأتشاور معهم مرّة أخرى، وهو أمر سيمنحه ثلاثة أيّام للتفكير بالموضوع واتّخاذ قراره حول ما إذا كان صائبًا أن يتنحّى بإرادته أو أن يتم إبعاده. وفي الحالة الأخيرة، سيكون من الضروريّ عليّ للأسف أن أبرّر تصرفي بالتكلّم عن أساليب الشيخ عيسى المعيقة، وهو الأمر الذي لن يستسيغه، لكنني قد أحاول تلطيفها، وسأتكلم عنها بكل تأكيد. ومع تهيّئه للخروج، تضرّع إليّ طالبًا أن يبقى هذا الأمر سرًّا، وأبديت تأكيدًا كنت قد اقتبسته في أحد البرقيّات، أنّه بالنّسبة إليه، فإن مشيخة البحرين لا تعادل قيمة لفافة تبغ بالنسبة إليه.

7. وخلال الأيام الثلاثة اللاحقة، التقينا أنا والمعتمد البريطاني مرارًا بالشيخين حمد وعبد الله. جعلت نفسي أقلّ انشغالًا بما قد تكون عليه نتيجة مراسلتي للحكومة، وأشغلت نفسي أكثر بالإجراءات في المجلس، الذي أبديت نيّتي في عقده بعد فترة وجيزة من تلقي الأوامر من الحكومة: هل يتوجب على الشيخ حمد أن يلقي خطابًا أم يتوجب عليّ أنا أن ألقي خطابًا وماذا علينا أن نقول، وغيرها من الأمور. أعطيت الابنين مسودّة رسالة للشيخ عسى للنظر فيها، كي يوقعها إذا ظنّ أنّه مستعد لذلك. لقد جرى حديث مسبق حول هذه الرسالة، واقتُرح تحضير رسالتين، واحدة للعامّة تُعلن تنحّيه وتسليم شؤون البلاد إلى الشيخ حمد، وأخرى سريّة تحتوي على تأكيدٍ من الشيخ عيسى أنّه لن يتدخّل في إجراءات الشيخ حمد الإصلاحيّة ولن يتصرّف ضدّها. واقتُرح أيضًا

أن تضم هذه الرسالة السريّة بعض الضمانات في ما يتعلّق بمخصصات الشيخ عيسى الخاصّة بعد التقاعد، وقبول الأخير بأن تصل عائدات الحكومة جميعها إلى الشيخ حمد فقط.

8. وبعد ظهر يوم 23 أيّار/ مايو، وصلتني البرقيّة رقم S-674 المؤرّخة في 23 أيّار/ مايو منك في البحرين، ومنحتني الضمانات الّتي سعيت إليها كافّة. وأبلغت الشيخين حمد وعبد الله عن فحواها [الرسالة]، وحثثتهما لأن يبذلا جهديهما للمرّة الأخيرة لإقناع الشيخ عيسى أن يحضر إلي الرسالتين المرجوّتين، السريّة والعلنية، أثناء مقابلتي معه في صباح اليوم التّالي إذا فضّلا ذلك. ولكن في صباح اليوم التالي {24 أيّار/ مايو}، لم يصلني سوى رسالة من الشيخ عيسى يبلّغني فيها أنّ الشيخ حمد والشيخ عبد الله قد أوصلا رسالتي إليه، وطلب مني أن أتشاور مع القبائل لأرى ما إذا أرادوه أن يبقى حاكمًا لهم، وإذا لم ينجح الأمر، أسلّمه رسالة تتضمّن قرار الحكومة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه في لقائنا يوم 20 أيّار/ مايو، كان الشيخ عيسى قد طلب منّي التشاور مع القبائل. سألت ما هي القبائل، رغم معرفتي أنّه ليس هناك قبائل تُذكر غير قبيلتي آل خليفة والدواسر في البديع، ولطالما كانت الأخيرة تتطلع إلى ابن سعود. فقلت له إنّه من غير الضروريّ التشاور مع القبائل علمًا أنّ جوابهم سيكون أنّهم يفضّلون الشيخ عيسى الّذي يسمح لهم بالقيام بما يحلو لهم، بدلًا من شيخٍ قد يحكمهم ويُخضعهم ويأخذ منهم رسوم المشيخة. وبينما كنت أسعى لتأييد الحكومة، قرّرت الأخيرة أنّه يجب إنهاء الفوضى.

9. وأود الإشارة هنا إلى أنّ الشيخ عيسى نكث اتّفاق السريّة، إذ أمر بتحضير مضبطة من قِبَل من هم تحت إمرته من البحارنة، وقد أُمر البحارنة أن يوقّعوا عليها جميعهم. كانت المحاولة يائسة، فأُبلغ أتباعُ عيسى الأوفياء أنّهم يستطيعون توقيع المضبطة إذا أرادوا ذلك، لكن أحدًا غيرهم لن يوقع عليها. وسرعان ما

أرسل إلي البحارنة مضبطتين مهمّتين، يخبرونني فيهما عن القمع الّذي يعيشونه في السنوات العشرين الماضية، بسبب تحامل قرارات الشيخ عيسى باسم المشيخة، [التي يستخدمها] من أجل قمعهم متى أراد.

10. أجبت بشكلٍ مقتضب على رسالة الشيخ عيسى الّتي وصلتني في صباح 24 أيّار/ مايو، وقلت إنّني لم أر أيّ ضرورة في التشاور مع القبائل، وإنّ قرار الحكومة هو أنه يتوجب عليه التنحّي وتسليم زمام الأمور لابنه، وأن لا يضطلع بعد ذلك بدور فاعل في الإدارة، و[أبلغته] أنّ الإجراءات اللّازمة سيتم اتخاذها من أجل وضع هذه الأوامر قيد التنفيذ.

ورتّبت الأمور لكي يحضر مدير الجمارك. فاستدعيته وبلّغته تحذيرًا مباشرًا مفاده أنّ عائدات الجمارك يجب أن تصل إلى يد الشيخ حمد فقط، وأنّه لن يكون هناك أيّ مسوّدات غير تلك الّتي تحمل توقيع الشيخ حمد؛ وإن فشل [مدير الجمارك] في التقيّد بهذه الأوامر، فسيتحمّل هو شخصيًّا المسؤوليّة. وعلمت لاحقًا من العقيد (ديلي) أنّ مدير الجمارك ذهب على متن السفينة إلى المحرّق من أجل التشاور مع الشيخ عيسى في مسألة الأوامر الّتي تلقّاها، والتقى هناك بمدير جمارك المحرّق [والد جاسم الشيراوي] الّذي سأله بدوره عن الأمر الّذي أتى به هناك. فعدما أخبر مدير المحرّق عما يريد فعله، قال له الأخير إنّ مهامه لن تجدي نفعًا وإنّ أخباره قديمة والجميع يعلم بالأمر. بالتّالي رجع مدير الجمارك وتحدثت معه عن طيشه، إذ بصفته أحد الرعايا البريطانيين، حاول التواطؤ مع الشيخ عيسى ضد أوامر الحكومة البريطانيّة. لا بدّ أنّه سيسعى للتأكد من أن إدارته قانونية في أي تحقيق في إدارة الجمارك، يجب أن ينفذ في غضون الشهرين أو الثلاثة القادمين.

11. وشرعنا بعدئذٍ بشكل جدّي في التحضيرات للمجلس، حيث سيتم الإعلان العام عن تقاعد الشيخ عيسى. وتم تحديد الحدث في صباح يوم السّبت في 26 أيّار/ مايو. وكثُر الحديث في هذه الأثناء عن اتّفاقات مقدّسة بين الشيخ

عيسى والقبائل، أنّهم لن يتخلّوا عن بعضهم البعض، وأنّهم سيخرجون من الجزيرة كمجموعة، وأنّه لن ينفعهم مجلسٌ يجلسون فيه مع ذلك الأجنبي البغيض وفلاحيه من البحارنة. انتهزت الفرصة لأحذّر الشيخ حمد والشيخ عبد الله أنّ الشيخ عيسى لم يكن وكيلًا حرًّا بأيّ شكل من الأشكال، وأنّني لا أرى ضرورة في أن يخرج من البحرين. وفي أيّ حال، إذا لم يحب النظام الجديد، أتوقع أن يتشاور مع الحكومة البريطانية بالنسبة لمكان إقامته الجديد، مع العلم أن بومباي وسيلان متاحتين بلا شك. وأضفت سؤالي: «هل ستقترح القبائل اللّحاق به إلى هناك؟».

وتلاشى الكلام كلّه، وفي المساء الّذي سبق يوم المجلس، أمر الشيخ حمد والشيخ عبد الله الممثّلين السنّة أن يحضروا المجلس الّذي عقد في مبنى الوكالة السياسية. وكما علمت، ذهب الرجال السنّة إلى الشيخ عيسى للحصول على أوامره في هذ الشأن. وقيل لاحقًا إن الشيخ عيسى أجابهم أنّ الشيخ حمد ابنه، وأنّه ربّاه، وهو وريثه الظاهر، ويتوجب على القبائل الانصياع لأوامره، وبالتّالي أظهر بعضًا من الرضوخ للإجراءات. وسبق في برقيّتي رقم 481 المؤرّخة في 29 أيّار/ مايو، أن أعطيت ملخّصًا لما حدث في المجلس، والمُلحق رقم 3 لهذا التقرير يبيّن الخطبة الّتي ألقيتها، باللّغتين الإنجليزيّة والعربيّة. جلس الشيخ حمد على يميني وجلس القائد كولوريدج (Coloridge) من سفينة جلالة الملكة «سيكلامين» على يمين الشيخ حمد. وجلس على يساري المعتمد السياسي، وعلى يساره الشيخ عبد الله. ولعب أفراد عائلة آل خليفة -الّذين يجلسون على الكراسي- دور رؤساء المجلس. وأُجلس جمع من الإنجليز المقيمين أو الزائرين في البحرين خلفي على كراسي، بينما كان ممثّلو الجماعات المختلفة في البحرين الّذين أُجلسوا على السجّاد، الجزء الرئيس للمجلس، وتمركزوا بين الرأسين. أعتقد أنّ عدد الأشخاص الّذين كانوا متواجدين هو بين 200 و300 شخص.

ألقى الشيخ حمد كلمته أوّلًا، وقد حضّرها المعتمد السياسي بالتشاور مع الشيخين حمد وعبد الله. لقد ألقاها بشكل مبهر ورائع الشيخ محمد بن عيسى،

وهو الأخ الثاني وشاعر العائلة، وقُرِئت بشكل مدهش لدرجة أنّني، كشخص أجنبي، قدّرت كلّ كلمة وفهمتها. كلمة الشيخ حمد وترجمتها مرفقة بالملحق رقم 4 لهذا التقرير. قرأت كلمتي من على ورق ملاحظات بسيطة لم أكن قد راجعتها مسبقًا، ولم أحبّذ تأخير هذا التقرير لإرفاق النسخة العربيّة به، الّتي قرأها كاتب البلديّة في المنامة، وقد احتفظ بها المعتمد السياسي في البحرين بهدف نسخها وتوزيعها. وسأرسلها إلى الحكومة فور المستطاع، بالإضافة إلى مستندات أخرى تمّ ذكرها في هذا التقرير ولم تُرفق به.

12. وخلال الإجراءات جميعها، انتبهت من أن لا أقيّد نفسي، وحذّرت الشيخ حمد أن لا يقيّد نفسه بتحديد إجراءات إصلاحيّة مفصّلة. وكنت قد أرسلت برقيّة {رقم 482 المؤرّخة 19 أيّار/ مايو إليكم} بالإجراء الإصلاحي الوحيد الّذي يتطلّب تطبيقًا فوريًّا، وهو إعطاء الصلاحيّات للمعتمد السياسي كي يتفرّغ لتوجيه الشيخ حمد وتمكينه. كوّنت رأيًا إيجابيًّا عن العقيد (ديلي) الّذي التقيت به لأوّل مرّة في البحرين. يظهر أنّه متمكّن وحماسيّ ونشيط، ويمتلك خبرة عمليّة جيّدة ويفهم العرب وأساليبهم. وفوق كلّ شيء يبدو أنّه رسّخ سلطته الكاملة على الشيخ حمد، وسيطر على أخيه الشيخ عبد الله -ليس بقدر الصداقة الّتي أنشأها [(ديلي)] مع الشيخ حمد- وهو شخص مهمّ جدًا. إذا أمكننا ضمان هذه الحريّة للمعتمد السياسي، وهو أمر سعيت إليه بكل ما أملك من قوّة، أعتقد أن الأمور ستتعاقب بشكل كبير بكلّ تأكيد.

يمكننا أن نأمل الاحتفاظ بالعقيد (ديلي) للعامين المقبلين من دون أي إجازة استثنائيّة له. وأود أن ألفت الانتباه إلى أنّه من الممكن تفويضه استثنائيًا إلى سلطان نجد لأعمال تخص حكومة جلالة الملك نتيجة ظروف محددة، وقد تكون هذه الفترات طويلة، لذلك من المهم جدًا عدم ترك البحرين خلال تلك المدّة من دون أيّ رجل إنجليزي يتولى زمام الأمور. لن يكفي المساعدون الهنود أو العرب أو الفُرس. على الرجل المختار أن يكون مستعدًّا للبقاء ودراسة البحرين

كلّها وتولي مكان (ديلي) عند الحاجة، إمّا عندما يكون الأخير في مهمّة أو عندما يحصل على إذن بإجازة خارج البحرين في نهاية المطاف، الأمر الذي يجب أن يحصل عليه نتيجة حسن خدمته بعد سنتين من الآن على الأرجح. واستنادًا إلى الاختيار الذي سيتم الآن، سيتحدّد ما إذا كان هذا الشخص يستطيع كسب راتبه الخاص من الرسوم، رغم أنّه في بداية الأمر، يتوجب على حكومة الهند أن تدفع راتبه، وهي الّتي يجب أن تعوضه من الرسوم، وإذا اضطُّر الأمر، من جمارك البحرين.

13. إن كلمة الجمارك تذكّرني أنّ هذا هو الموضوع الأوّل الّذي قد يناقشه الشيخ حمد والمعتمد السياسي بكلّ جديّة وصراحة. أمّا في ما يتعلّق بأساليب الجباية، فأُبلغت أنّه، ولأسباب جيّدة من وجهة نظر مدير الجمارك، يتم إبقاء الحسابات باللغة السندية، كي تبقى غامضة بالنّسبة لأيّ عربّي أو فارسّي أو إنجليزيّ يريد أن يتحقق منها ويدقّق فيها. وقد حذّرت مدير الجمارك أنّه، لمصلحته، يتوجب عليه أن يغيّر هذا الأمر فورًا قبل أن يحين يوم التدقيق، لأنّه سيحين لا محالة. ويبدو أن التجّار أصحاب النفوذ قد تنبؤوا بالإجراءات التي سيقدم عليها كبار التجّار الألمان الصناعيين عبر دفع العائدات إلى حكومتهم. إن تجّارًا كهؤلاء لديهم الحريّة بالدفع متى وكيفما أرادوا، بينما الرجال الثانويون [التجّار الصغار] وأصحاب المتاجر الصغيرة يتوجب عليهم أن يدفعوا في الوقت المحدد.

وفي الجهة المقابلة، نرى الالتباس ذاته والحاجة للأساليب [الجديدة]. يسحب الشيخ عيسى مبلغ 1,000 «روبيّة»، وتقوم وزوجتهُ بوضع نصفه في المصرف أو دفنه، بينما يقوم الشيخ عيسى بصرف ما تبقّى على أمور لا تنتج نفعًا رغم أنه لا ينفق شيئًا لنفسه. أعتقد أن هذا الباب قد أغلق أخيرًا، ولكن مدير جمارك المحرّق، وهو والد جاسم الشيراوي[1] المذكور سابقًا، يُعتبر وكيلاً

(1) **جاسم الشيراوي (1880 - 1980)** هو جاسم محمد الشيراوي، عاش في البحرين، والهند، وسافر إلى لندن، وتركيا، ومصر، وفلسطين. التحق بإحدى المدارس الدينية، فدرس اللغة العربية، والفقه، والحديث... وكان من رواد مجلس الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة. كان عضوًا بأول مجلس للمعارف في دولة البحرين، وتولى أمانة سره، ويُعدّ أحد مؤسسي النادي

عامًا لأفراد عائلة آل خليفة كافّة، الّذين لا يكتفون بمخصصات كبيرة فحسب، بل يحصلون على مخصصات لأسرهم من وكيل المحرّق الّذي يمدّهم بما يريدون، من علب الكبريت إلى الحطب وعلف الجمال، والسيارات والمراكب لهؤلاء الأبناء المتكبرين من آل خليفة. وفي خضمّ هذه العمليّة كلّها، يملأ الوكيل [وكيل المحرق] جيبه جيدًا.

وعلى الرغم من أنّ آل خليفة جميعهم يتمتّعون بالرفاه والثراء كما لم يحلُ لهم من قبل، إلّا أنّهم مسرفون ويرزحون تحت الديون. ويمكن أن نتخيل المهمّة البطوليّة التي تنتظر الشيخ حمد والمعتمد السياسي في إصلاح الجمارك، في المداخيل والمصاريف على حد سواء. وفي ما يتعلّق بالمصاريف، قد يكون من الضروريّ طلب المساعدة من شخص خبير ليساعدهما في تنظيم الأمور، حيث تشكّل عائدات الجمارك المصدر الرئيس للمخصصات. وقد يتم العمل على أن تربح الضعف، ويمكن أن تخفّف حصص آل خليفة إلى خمس المخصصات الحاليّة.

14. إن أحد الإصلاحات الضروريّة أيضًا هو مصلحة «الطابو»، وهو تسوية طبيعية للعائدات. ومن المرجح أن يتبع هذا الأمر إصلاحات الجمارك الّتي تمنح أملًا بتحرير الصناديق التي تستخدم لهذا الإنفاق، وإيجاد مصدر آخر للمخصّصات. أثق أنّني قلت ما يكفي لأبيّن كم سيكون المعتمد السياسي مشغولًا قبل أن يصل إلى إصلاحات قطاع صيد اللؤلؤ، وإيضاح الضرورة القصوى والحالة الطارئة التي دعوت إلى اتخاذ الخطوات الفوريّة بشأنها.

توقيع المقدّم (أس. جي. نوكس)
المقيم السياسي في الخليج الفارسي
31 أيار/ مايو 1923، «بوشهر»

الأدبي بالمحرق (1920) مع الشاعر عبد الله الزائد وغيره. عمل بتجارة اللؤلؤ، وسكرتيرًا للشيخ عبد الله بن عيسى الخليفة. انظر: معجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مادة قاسم الشيراوي.

مذكّرة رقم C، مؤرّخة في 13 أيار/ مايو 1923م[1]

من - المعتمد السياسي في البحرين،

إلى - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

استكمالًا لرسالتي رقم C-55، على الرغم من السلام الذي حلّ بين النجديين والفرس، اندلعت صباح اليوم العاشر [من هذا الشهر] اضطرابات جديدة على نطاقٍ واسع. وقد حمل عبد الله القصيبي[2] ومحمد شريف إلى الوكالة الرواية التالية، التي توافق كلاهما على [صحتها]: قيل إنّ فتى يخدم القصيبي سرق ساعةً من منزله، ثمّ أخبر خادمٌ آخر القصيبي بأنّه رآها معروضة للبيع في متجر أحد الفرس، وقد طلب [الخادم] إعادتها. ردّ الفارسي بأنّه اشتراها من الفتى مقابل «روبية» واحدة، من دون وجود مبرّر للشكّ بأنّها مسروقة، وقد دفع «روبيّتَين» لتصليحها. [وافق] الفارسي على إعادتها بشرط تعويضه عن المبلغ الذي دفعه. عندئذٍ توجّه عبد الله القصيبي بنفسه مع اثنين من النجديين إلى المتجر، وطلب إعادة الساعة من

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 462.

(2) **عبد الله القصيبي (1879 - 1951)** ولد في مدينة حريملاء بعد أن استقر والده حسن القصيبي بها. ويذكر مايكل فيلد في كتابه (التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج) ص 66، أن أهم تكليف حصل عليه آل القصيبي في بداية خدمتهم للملك هو طلب عبد العزيز آل سعود من عبد الله القصيبي أن يقوم بمرافقة ابنه الأمير فيصل البالغ من العمر أربع عشرة سنة في زيارة رسمية إلى أوروبا في العام 1919. انظر:
Michael Field, The Merchants: The Big Business Families of Arabia, P 66.

دون مقابل. احتدم الجدال، وأجبر القصيبي صاحب المتجر على الذهاب معه إلى محمد شريف.

يُقال إنّ رجال القصيبي أمسكوا [بالفارسي] بقسوة. حاول محمد شريف تهدئة الفارسي ودفع شخصيًّا «الروبيات» الثلاث المطلوبة. غادر القصيبي، وتمّ تسوية المسألة على ما يبدو. وبعد وقتٍ قصير جدًّا، وصل فارسيان إلى مكتب محمد شريف وهما ينزفان بقوة [جرّاء] جروحٍ بالخنجر، وقد ذكرا أنّ اثنين من النجديين تسبّبا بها. تخوّف محمد شريف من إرسالهما إلى السوق على هذه الحالة، فأرسل رسالة إلى القصيبي يطلب منه المجيء لرؤيتهما. وعند وصول القصيبي أشار [محمد شريف] إلى أنّ خطورة المسألة أكبر من أن تتمّ تسويتها على أيديهما، وطلب من القصيبي إرسال النجديين إلى مبنى الوكالة السياسية، في حين أنه [محمد شريف] يأمر الفرس بالذهاب إلى هناك، ليقوم المعتمد السياسي بتسوية المسألة. اقترح القصيبي أنّه ينبغي عليهم أولًا إجراء تحقيقاتهم الخاصة، وخلال هذا الوقت كان البازار [سوق المنامة] قد اشتعل غضبًا، ونشب شجار عام بين النجديين والفرس. توجّه القصيبي ومحمد شريف إلى مبنى الوكالة السياسية عبر طريقٍ فرعية لتجنّب الشجار.

طلب محمد شريف المساعدة من حرس مبنى الوكالة السياسية لإنهاء الشجار. شعرتُ أنّني غير قادر على الموافقة على هذا الطلب، إذ ظننتُ أنّ استخدام كتيبة مبنى الوكالة السياسية في هذه اللّحظة مع اندلاع الشجار، قد يدفع بالأمور إلى نتيجة غير متوقعة. حاولتُ إقناع محمد شريف والقصيبي بالمجيء معي إلى السوق لاستخدام نفوذهما مع الأطراف المعنيّة. غير أنّ القصيبي كان ثائرًا على نحوٍ لا يمكن ضبطه، وعنيفًا تجاه الفُرس الذين يتّهمهم بأنّهم مدجّجين بالسلاح. وقد اعترف بأنّ الإشارات الأولى للاضطراب الفعلي الذي شهده هي الفارسيان الاثنان المصابان بالجروح. وفي غضون ذلك، وصل يوسف كانو مع السيد ميكل (Meikle) من شركة ميسپيرز (Mespers). وقد

ذكر أنّ الشجار تطوّر بشكلٍ خطير، واقترح استخدام قوّات مبنى الوكالة السياسية في السوق، ولكنّني رفضتُ ذلك للأسباب الواردة أعلاه.

غير أنّني بعد التحقّق من عدم وجود أي حشود بين مبنى الوكالة السياسية ومكتب السادة في شركة (ميسپيرز)، وهي تبعد عن السوق [مسافة] جيدة، وبالتالي لا احتمال لوقوع تصادم، أمرتُ الحرس بالسير هناك من دون القيام بأي حركة. طلبتُ من يوسف كانو إرسال الكثير من الأشخاص إلى السوق لنشر أنباء عن قدوم القوّات، ثمّ مضيتُ إلى السوق بنفسي عبر السيارة. رفض القصيبي مرافقتي، وخوفًا من ترك انطباع خاطئ ما إذا رافقني زعيم الفرس فقط، اصطحبتُ معي يوسف كانو وتاجرًا قطريًا. وعند وصولي كان الشجار الفعلي قد توقّف، ولا شكّ في أنّ ذلك حصل بفعل الأنباء التي وصلت عن تحرك قوات مبنى الوكالة السياسية. كان السوق يضجّ بالنجديين الثائرين، المسلّحين بالعصيّ، وبعضهم بالسيوف، والخناجر، والأسلحة النارية. في البداية لم يُرَ أي فارسي، ولكن في وقتٍ لاحق ظهر القليل منهم من المباني التي يقطنونها في المنطقة. انطلقت لجمع العصيّ وغيرها من الحشد وتشتيتهم قدر الإمكان، وعندما اتّضح أنّ الأمور باتت تحت السيطرة، وأنّ الصدام غير محتمَل على الإطلاق، أرسلتُ إلى الحرس الموجودين في شركة (ميسپيرز) [للقدوم] والسير معي في السوق، ومن ثمّ أعدتهم إلى مبنى الوكالة السياسية. وبعد وقتٍ قصير، وصل القصيبي مع حشدٍ من النجديين.

وفي تلك الأثناء، ظهر السيد (ماكي) من منزل يوسف كانو، وقد ساعدني في نقل القتلى والجرحى، وهو الأمر الذي كنتُ حريصًا على فعله سريعًا، خشية أن يؤدي وجودهم إلى المزيد من الشجارات. قمنا بنقل اثنين من القتلى الفرس وآخر نجدي، واثنين من الفرس وآخر نجدي كانوا لا يزالون على قيد الحياة، وأرسل عدد من الجرحى، القادرين على المشي، إلى المستشفى. وأثناء هذه الإجراءات، كان الغضب الشديد يعتري القصيبي ضدّ الفرس لدى عثوره على

كلّ جريح نجدي. لقد أدّى سلوكه [القصيبي] إلى إثارة النجديين، واضطررت أن أطلب منه الذهاب إلى مكتبه والبقاء هناك، وهو الأمر الذي استاء منه، ولكنّه امتثل لذلك في تلك اللحظة. عاد إلى الظهور مجدّدًا في وقتٍ لاحق بالحالة نفسها من الانفعال، واضطررت إلى تحذيره مجدّدًا وبشكلٍ حادّ.

بقيتُ في السوق إلى أن عمّ الهدوء، وأعادت الكثير من المتاجر فتح أبوابها. وعند عودتي إلى مبنى الوكالة السياسية، زارني الشيخ حمَد بن عيسى الذي أتى للتشاور معي بشأن التدابير التي ينبغي اتّخاذها. تمّ التوافق على الاجتماع مساءً مع الزعماء المتنافسين، بهدف تهدئة الوضع. وفي الوقت الذي كان فيه المعنيون جميعهم ينتظرون الشيخ حمَد في المساء {تأخّر بسبب المدّ والجزر}، غادر القصيبي مبنى الوكالة السياسية فجأةً وبشكلٍ فظّ قائلًا إنّه لن يحضر الاجتماع، إلّا أنّ يوسف كانو تبعه وأعاده. وفي الاجتماع، أحبط القصيبي جهودنا، وقد كان منفعلًا على نحوٍ غير معقول، وعوضًا عن مناقشة الإجراءات لمنع حدوث اضطرابات، واصل التقريع مطوّلًا ضدّ الفرس. حذّرتُ كلا الزعيمَين أنّني سأحمّلهما شخصيًّا المسؤولية في حال وقوع أي شجار آخر.

ومع اتّهام القصيبي لحرّاس المدينة على وجه الخصوص، وهم من الفرس بشكلٍ رئيس، قـرّرتُ، وبموافقة الشيخ حمَد، أنّه من المستحسن تجريدهم [الحرّاس] من الأسلحة، خشية أن تكون [الأسلحة] ذريعة للنجديين لتجديد العراك. وفي أيّ حالٍ من الأحوال لن يستطيع الحرّاس السيطرة على الوضع وسيكون من الصعب عليهم عدم الانحياز لفريق ضدّ آخر. أمرهم الشيخ حمَد بوضع أسلحتهم في مبنى الوكالة السياسية؛ وبغض النظر عن الاتهام الذي وجّهه القصيبي، إلّا أنّه لم تُسجَّل أي حالة إصابة بطلق ناري، ولا أعتقد أنّ رجال الشرطة قد استخدموا أسلحتهم على الإطلاق في الاضطراب، وفي حال فعلوا ذلك فإنّ الأمر لم يحدث على نطاقٍ واسع.

وفي صباح اليوم التالي {الحادي عشر من الشهر}، مررتُ بالأسواق وكان يعمّها الهدوء. وفي وقتٍ لاحق، وقعت أحداث وصفها السيد (ماكي) في بيانه. أودّ الإشارة هنا إلى أنّ معالجته الفورية للوضع الحاصل قد منعت وقوع نزاعٍ آخر بلا شك. وعند وصول أنباء وقوع هذه الحوادث، ذهبتُ إلى السوق مجدّدًا لأجد السيد (ماكي) قد سيطر على الوضع. وجدتُ الشيخ سلمان في الجمارك محاطًا بفداوية لم يرتكبوا أي فعل. طلب منّي النصيحة، وقد رافقته في السوق لإرشاد الفداوية والمساعدة في تشتيت الحشد. استفسرتُ من القصيبي عن سبب الاضطرابات قبل وصولي، وقد ذكر أنّ الفرس كانوا، وما يزالون، متجمّعين في خاناتٍ معيّنة، ومدجَّجين بالسلاح. قمت أنا والشيخ سلمان، وأخذنا القصيبي معنا، بزيارة هذه الخانات، ولم نجد أي تجمّعات وأي أسلحة. ثمّ زرتُ مباني القصيبي حيث [تجمّع] عددٌ من النجديين المسلَّحين بالعصي، وقد طلبتُ منهم الرحيل. أمّا منزله الخاص فقد ضمَّ نحو 15 نجديًّا مسلَّحين بالعصي والسيوف. وقد أوضح [القصيبي] أنّ هؤلاء كانوا مبعوثين من ابن سعود، وكانوا ضيوفًا في منزله ولم يرحلوا منه.

وعند عودتي إلى مبنى الوكالة السياسية، علمتُ أنّ اضطرابًا على وشك الوقوع في المحرَّق، وأنّ النجديين كانوا في «حالة هرج ومرج» أمام منزلَي الشيخين عيسى وحمَد. أمر الشيخ بعدم السماح لأي مراكب بمغادرة المحرَّق إلى المنامة، ولكنّه لم يستطع التحكّم بالنجديين الذين استولوا على المراكب. وعند نحو الخامسة عصرًا، لوحظت خمسة مراكب كبيرة قادمة من المحرَّق، مكتظّة بالنجديين، وجميعهم مسلّحين والكثير منهم يحملون البنادق. أرسلتُ إلى الشيخ سلمان طالبًا منه اتخاذ الخطوات اللازمة لمنعهم من النزول. وفي تلك الأثناء، وعوضًا عن المضيّ إلى رصيف الجمارك، رست المراكب في مبنى الوكالة السياسية. كانوا [القادمون] في المراكب يحملون الأعلام، وهم في حالة «هرجٍ ومرج» ويطلقون النار من البنادق.

وبما أنّ نواياهم لم تكن واضحة، قمتُ بتجهيز الكتيبة، من دون أن ألفت انتباههم [النجديين]. وصل القصيبي وهم يهمّون بالنزول [من مراكبهم]، وقد كان الشيخ سلمان هو من أرسل [القصيبي] لثنيهم عن النزول. ناقشهم [القصيبي] لبعض الوقت، ولكن بدا أنّه غير قادر على السيطرة عليهم وكانوا يمرون من جانبه إلى الشاطئ.

وبعد أن أدركت أن نتيجة نزولهم في الجهة التي يقيم فيها الفرس، وحقيقة وجود فرس في مبنى الوكالة السياسية، قد تكون خطيرة، أمرتُ الكتيبة باتّخاذ مواقعها بوضوح على طول الواجهة البحرية للوكالة، وأرسلت رسالة إلى القصيبي لافتًا انتباهه إلى حقيقة استعداد الجنود، وأنّني قد أتّخذ إجراءات في حال النزول [نزول النجديين] ضمن حدود مبنى الوكالة السياسية. وكما كان متوقّعًا، آلت [تلك الخطوة] إلى إعادتهم لرشدهم وعادوا للنزول في المحرّق. وفي تلك الأثناء، توجّه مركبان آخران من الحِد ورسيا بالقرب من [محطة] اللّاسلكي. أمرتُ القصيبي، الذي تنبّه حقًّا في ذلك الوقت إلى أنّ النجديين باتوا خارج سيطرته، باتّخاذ خطوات فورية لإعادة [المركبَين الآخرين]، وهو الأمر الذي استطاع فعله بعد عودة المراكب الأخرى إلى المحرّق. وفي ذلك اليوم، سرت شائعات غريبة جدًّا، ولم يتحسّن الوضع مع استغلال سنّة البُديع والرفاع الفرصة للهجوم على قرية عالي الشيعية.

في اليوم العاشر من الشهر، رأيت أنّه من المستحسَن طلب حضور سفينة حربية لتهدئة الوضع، والتخفيف من ذُعر الفرس الذين كانوا يطالبون بالحماية. واصل الفرس ضغوطهم عليَّ من أجل [إصدار] بيان حول الإجراءات التي سأتّخذها لحمايتهم، لذا أرسلتُ برقية في اليوم الحادي عشر للتحقّق من إمكانية تأمين سفينة حربية. ولم يرِد أي جواب في ذلك اليوم.

في اليوم الثاني عشر، زرتُ المدينة ثلاث مرّات. كانت هادئة، ولكنّ النجديين كانوا ما يزالون يمشون مسلَّحين بالخناجر والعصيّ، وكان فداوية الشيخ يخافون

أخذها منهم. وأثناء الإجراءات، لم تحصل عملية اعتقال واحدة، وبانتظار أنباء محدّدة بشأن السفينة الحربية، أمرتُ الفرس بالبقاء في بيوتهم وعدم فتح متاجرهم. وفي عصر اليوم الثاني عشر، وصلت أنباء عن اقتراب وصول السفن الحربية، وكان أثرها جيدًا على الفور. بدا واضحًا خوف القصيبي، وقد ورد أنّه كان يبذل الجهود لحثّ الزعماء السُنّة على توقيع مذكّرة لصالحه إلى الشيخ عيسى.

وعند مناقشة الوضع مع الشيخ سلمان، عبّر عن رأيه قائلًا إنّ اعتقال القصيبي قد يكون أمرًا جيدًا، وطلب منّي تنفيذ ذلك. وعند سؤاله عن عدم إقدام أي من الشيوخ على الاحتجاج ضدّ القصيبي، ناهيك عن اعتقاله، اعترف بأنّه نظرًا لكونه وكيل ابن سعود، لذا فهم يخافون من التعامل معه. أشرتُ إلى أنّه على الرغم من أنّني أتّخذ القرارات في القضايا المعنية بالأجانب، إلّا أنّ اعتقال الأشخاص المسؤولين أو المشجّعِين على انتهاك السلام، إنّما هو واجب الحكومة المحلية. بدا جليًّا أنّه يريد أن يصدر الأمر بالاعتقال عنّي، وبالتالي منح الشيوخ مبرّرًا أمام ابن سعود بأنّ الأمر صدر تحت ضغطٍ من مبنى الوكالة السياسية. أعتقد أنّ هذا النوع من الإجراءات، مع غياب السفن الحربية في ذلك الوقت، كان [الخيار] الأفضل المتبقّي. وفي مقابلة مع الشيخ حمَد، عبّر الأخير بثقة عن رأيه بأنّ القصيبي قد خطّط للاضطراب، وكان يُعدّ النجديين له منذ بضعة أيّام.

أعتقد شخصيًا أنّه في حال لم يخطّط [القصيبي] فعلًا للاضطرابات، إلّا أنّه يُلام بالدرجة نفسها على تصرّفه حيال حادثة الساعة التي كانت بلا شكّ الشرارة التي أطلقت العراك.

بيان السيد (جيه. بي. ماكي) من شركة النفط الإنجليزية-الفارسية[1]

عند وقوع الشجار بين النجديين والفرس يوم الخميس، في العاشر من الشهر، كنتُ في منزلي بالقرب من الجمارك. تناهى إلى مسمعي صوت حشدٍ [من الناس] يركضون ويصرخون، وقد أخبرني أحد الخدَّام عن بدء شجارٍ، ونية الفرس قتل أحد النجديين. وكان الخادم نفسه نجديًّا، ولم أنتبه للأمر إلّا مع تفاقم الاضطراب. ألقيتُ نظرة من النافذة، فرأيتُ نحو 30 أو 40 شخصًا يركضون لجمع العصيّ ويتّجهون نحو مبنى الجمارك. انتهى الاضطراب للحظات بالقرب من منزلي، إلّا أنّ الصراخ تجدَّد من جهة السوق، وازدادت وتيرة الاضطراب خلال دقيقة أو دقيقتين، وظهرت مجموعة من 50 أو 60 شخصًا مسلَّحين بالعصي على رصيف الجمارك. كان هؤلاء من العرب وقد عزموا على مهاجمة من يجدونه من العمّال الفرس، وقد رأيتهم يضربون أحد الرجال حتّى الموت في المياه أمام منزلي، [وضربوا] رجلًا آخر على حاجز ميناء الجمارك.

بعد رؤيتي ذلك، توجّهتُ إلى مكتب يوسف كانو لمعرفة ما يجري فعلًا. وجدتُ السوق مليئًا بالعرب الذين يصرخون ويحملون العصيّ؛ وفي مكتب يوسف كانو، وجدتُ فارسيًا تعرّض لضربٍ مبرح وقد أُخبرت أنّ يوسف كانو وابن شقيقه أحمد هما من أنقذاه من الحشد. أمّا خارج مكتب القصيبي، فكان الحشد كبيرًا من العرب وعلى باب القصيبي [وُضعت] جثّة أحد الفرس. لم يُعرَف مكان القصيبي، وبدأتُ بإجراء الاستفسارات حول ما يجري، فأُبلغتُ أنّ

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 467.

الشجار نتج عن مشادّة بين عبد الله القصيبي ومحمد شريف بسبب سرقة ساعة من القصيبي وقد وُجدت بحوزة أحد الفرس. وبعد اطّلاعي على [هذه المعلومات]، كان الجمع قد بدأ بالتشتّت بأسرع ما يمكن وسبب ذلك يعود إلى وصول المعتمد السياسي بسيارته، ولاحقًا، مع وصول حراس مبنى الوكالة السياسية تشتّتت حشود الناس بالكامل. بعد ذلك رافقت المعتمد السياسي [في جولة] حول السوق، وهناك وجدنا قتيلَين من الفرس وقتيلًا عربيًا واحدًا، وعلى حاجز ميناء الجمارك وفي المراكب المربوطة بالحاجز وجدنا اثنين من الفرس وآخر عربي تعرّضوا لضربٍ مبرّح، وبدا أنّ علاجهم غير ممكن. وخلال هذا الاضطراب كلّه، رأيتُ فعليًّا رجلًا واحدًا بسلاحٍ ناريّ وكان يطلق البارود، وكان من النجديين. غير أنّ الذخيرة الكروية أُطلقت في السوق عند تطوّر الشجار. وخلال [جولتنا] في السوق، جمعنا كلّ ما صادفنا من هذه الذخيرة.

وفي صباح اليوم التالي، كنتُ أتحدّث مع يوسف كانو في منزلي حول أحداث اليوم السابق، وقد بدا كلّ شيء هادئًا. قرّرنا الذهاب إلى مكتبه للاستماع إلى أقوال الناس [حول الأحداث]، ولكنّ في طريقنا وجدنا الخان الذي يقع بين منزلي ومكتبه، حيث يقطن العمّال الفرس، مقفلًا بالمزلاج. فتح [يوسف كانو] الباب وسأل عما يحصل، فأجابونا بأنّ الشجار قد تجدّد. ولدى خروجنا من الخان، وجدنا جمعًا من نحو 30 أو 40 عربيًّا، 03% منهم تقريبًا مسلَّحون بالعصيّ، والبقية بالبنادق، وكانوا يصيحون حول مكتب القصيبي. ذهب يوسف كانو ليتابع ما يحصل، وأُخبر أنّ الفرس جميعهم مسلَّحون، وقد أغلقوا متاجرهم، وتجمّعوا في خان عبد النبي وخان أبو الجاسم، والنجديين تجمّعوا للدفاع عن أنفسهم. كان عبد الله القصيبي في مكتبه، وذهبتُ مع يوسف للقائه والطلب منه تهدئة النجديين. غير أنّه كان ميؤوسًا منه تمامًا، إذ إنّه لا يستطيع التحكّم بنفسه، وكان غضبه جنونيًّا، وكان في الواقع يتصرّف على نحوٍ يزيد الأمور سوءًا.

وأثناء حديثنا معه، صعد أحد الرجال على مقعد وبدأ يتوعّد بجمع نجديي المحرّق. استطعت الإمساك به وطلبتُ من القصيبي إبقاءه في مكتبه لأنّه يشكّل خطرًا عامًّا، ومن السهل أن يتسبّب بشجارٍ جديد. وأثناء الجدال الذي دار بين يوسف والقصيبي حول ما ينبغي فعله، ساعدني اثنان [من الرجال] بجمع العصيّ من الناس ورميها خلف الخان. بعد ذلك، توجّهت مع يوسف كانو إلى السوق للتأكّد من صحة إغلاق المتاجر الفارسية ووجدنا أنّها لم تكن كذلك. ولهذا عُدنا وأخبرنا النجديين بذلك، وحاولنا إقناعهم بالذهاب وفتح متاجرهم والتفرّق. وأثناء ذلك، أتى جمعٌ من النجديين المسلَّحين بالعصيّ والسيوف من جهة شركة (ميسپيرز)، فأرسلنا القصيبي لملاقاتهم وتفريقهم، وقد استطاع فعل ذلك. ثمّ أخذنا القصيبي إلى مكتب يوسف كانو وحاولنا إعادته إلى رُشده، ولكنّه كان غاضبًا جدًّا وغير قادر أبدًا على التفكير بعقلانية.

وبعد وقتٍ قصير، أتى الشيخ سلمان [بن حمد] حيث وقع خلاف، نوعًا ما، بينه وبين القصيبي على الفور. أراد الشيخ سلمان فعل شيء لتسوية الأمور بعد إدراكه الواضح لجديّة الوضع. غير أنّ القصيبي لم يستطع التحدّث إلّا عن أحداث اليوم السابق، وعن الظلم الذي مارسه [رجال] الشرطة الفرس، الذين ذكر أنّهم ضربوا العرب ببنادقهم، كما أنّه في الوقت نفسه توعّد بما قد يفعله ابن سعود لو أنّه سمع عن قتل أحد عبيده المفضّلين. بدا جليًّا عدم تطوّر الأمور، لذلك اقترحت على يوسف تقديم نصيحة إلى الشيخ سلمان بالذهاب إلى مركز الجمارك والإرسال رسميّا في طلب القصيبي ومحمد شريف وعبد النبي ومحاولة إجراء تسوية بينهم لحفظ الأمن حتّى نهاية [شهر] رمضان بأيّ حالٍ من الأحوال. كرّر القصيبي زعمه بفقدان 13 نجديًّا وادّعى أنّهم جرحى، كما أنّه أصرّ على أنّ معظم إصاباتهم ناتجة عن طلق ناريّ، وهو الأمر الذي لم يحصل لأيّ من الجرحى الفرس. لا أعتقد أنّ ادّعاءه كان محتملًا على الإطلاق، إلّا إذا كانت الإصابات قد وقعت في جزءٍ آخر من السوق. لا أعلم من نقل

القتلى أو الجرحى، إذ إنّنا واجهنا صعوبة كبيرة في نقل الجرحى والقتلى من الرجال.

وعند وصول الشيخ سلمان إلى مركز الجمارك، وصل المعتمد السياسي، وفي ذلك الوقت كان الحشد قد تفرَّق بمعظمه وبدا كلّ شيء هادئًا مجدّدًا، ومن ثمّ غادرت إلى منزلي.

وعند الظهيرة، سمعت الكثير من الصخب من جانب المحرّق، ورأيت أربعة أو خمسة مراكب محمَّلة بالرجال قادمة باتّجاه المنامة. نزلوا في البرّ بالقرب من مبنى الوكالة السياسية، ونزل الرجال إلى المياه ورفعوا الأعلام ومن ثمّ عاد الصخب. شاهدتُ عبر المنظار مجموعة من العرب يتوجّهون إلى الشاطئ للقائهم، وبعد وقتٍ قصير، ومع استمرار الصخب وإطلاق بضع طلقات نارية، رجع رجال المحرّق إلى مراكبهم وعادوا أدراجهم. علمتُ بعد ذلك أنّ [هؤلاء الرجال] كانوا كتيبة نجدية من المحرَّق أتوا للانتقام من أجل قتلى اليوم السابق، ولو أنّهم دخلوا إلى المنامة، فلا شكّ في أنّهم كانوا سيتسبّبون بخسائر خطيرة في الأرواح نظرًا لكونهم مدجّجين بالبنادق.

توقيع (جيه. بي. ماكي)
12 أيار/ مايو 1923

السيد تي. دي. بورا (T. D. Bora)[1]
مدير الجمارك، يذكر الآتي:

«شاهدت شجارًا بين النجديين والفرس بالقرب من الجمارك. لا أعلم كيف بدأ [الشجار]، ولكنّ الكثير من النجديين المسلَّحين أتوا وكانوا يضربون ويجرحون أي فارسي يلقونه. لم أرَ أي فارسي مسلَّح، حيث إنهم [الفرس] كانوا يحاولون الفرار. تنتشر الشائعات بأنواعها كافةً حول سبب الشجار، ولا يمكن الوثوق بها. ما أعلمه فقط هو أنّه كان بمقدور عبد الله القصيبي وضع حدٍّ للشجار لو أراد ذلك، ولكنّه صعب المراس وعنيف. وهو ينظر إلى موقعه كوكيل ابن سعود بكثير من الأهمية. وفي معاملاته التجارية مع الناس، يتصرّف بتعجرف وعدم استقامة، ويتخوّف الناس من أساليبه وقدرته على استخدام القوة».

سؤال: هل تعتقد أنّه لو كان هناك رجل مستقيم مسؤول عن النجديين لاستطاع وضع حدٍّ للشجار؟

الجواب: نعم، أنا واثق من ذلك تمامًا.

سؤال: هل تعتقد أنّ وجود عبد الله القصيبي كمسؤول [عن النجديين]، سيحلّ السلام بين النجديين والجماعات الأخرى؟

جواب: لا أعتقد ذلك، إنّه رجل غير مسالم.

توقيع (تي. دي. بورا)

---

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 469.

ترجمة نسخة من رسالة مؤرخة في البحرين في 18 أيار/ مايو 1923م (الموافق لـ 2 شوال)

من - فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - سمو سلطان نجد وتوابعها.

صديقي، لا يُخفى على سعادتك أنّ مدينة المنامة قد شهدت مؤخرًا التفشي المؤسف للتعصّب الديني الذي أدّى حتمًا إلى خسائر فادحة في الأرواح بين النجديين والفرس. فوجدت من الضروري أن أقوم بزيارة إلى هذه الجزر، مستفسرًا عن مصدر هذه الاضطرابات وساعيًا إلى التفاهم على ألّا يتكرر سقوط ضحايا كهؤلاء الضحايا المفجوعين.

يؤسفني أن أحيطكم علمًا أنّ التقارير التي تلقيتها تثبت من دون أي شك أنّ النجديين كانوا هم المعتدين، وأنّ وكيلكم، عبد الله القصيبي، قد قام بادّعاءات غير منطقية ناسبًا فيها لنفسه وظائف القنصل، ما سبّب لي القلق لبعض الوقت لأنّه لم يثر هذه الاضطرابات فحسب، بل أقدَم عليها. وبعد أن مضى بها قدمًا بطريقة غير لائقة وجبانة على حدٍ سواء، شوّه سمعة سموك الحسنة، كما يمكن لأي شخص تافه أن يفعل.

أحمّل هذا الرجل، بالدرجة الأولى، مسؤولية دماء مثيري الشغب البائسين والمضلَّلين هؤلاء، وكنت قد تعاملت معه بقسوة، لولا أنّه نال ثقتكم على الرغم من أنّه لا يستحقها. بناءً عليه، لقد أطلقت سراحه ليحمل هذه الرسالة إليكم، وبالتالي تتصرفون معه سموكم بالطريقة التي ترونها مناسبة. وعلاوة على ذلك،

ونظرًا إلى تصرفاته السابقة والصعوبات التي أحدثها، ينبغي أن أطلب من سموكم عدم إرسال وكيل إلى البحرين من دون استشارة الحكومة البريطانية ما إذا كانت موافقة على هذا الشخص.

أبلغني سعادة المفوض السامي في العراق، السيد (هنري دوبس)، أنَّه مع رحيل صديقنا السيد (پيرسي كوكس)، قد تمّ اختياري كوسيط بين حكومة سموكم ووزارة شؤون المستعمرات في حكومة جلالة الملك.

أسفتُ كثيرًا لأنّني اضطررت مباشرة بعد تشريفي بهذا الاختيار، أن تكون أول مراسلة رسمية مع سموكم حول موضوع غير سار من هذا النوع. إن اضطرارية القضية والعواقب المؤسفة لتصرف عبد الله القصيبي هما عذري وتبريري الوحيدَين.

وهذا ختام حديثنا. أسأل الله أن يديمكم بسلام وكرامة. والسلام.

{ملاحظة: نسخة طبق الأصل}

الخطاب الذي ألقاه فخامة المقدَّم (أس. جي. نوكس) حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، في المجلس المنعقد في البحرين في 26 أيار/ مايو 1923م[1]

أيّها السادة الكرام،

لقد تُليَت على مسامعكم للتوّ رسالة الشيخ حمَد التي أعلن فيها لكم أنّه، امتثالًا لأوامر الحكومة البريطانية، تولّى إدارة هذه الجزر بصفته الوكيل المفوَّض من أبيه. قد يذكر بعض الحاضرين منكم اليوم كيف كان الوضع في هذه الجزر عندما طلبت حكومة جلالة الملك من الشيخ عيسى منذ خمسٍ وخمسين سنة تولّي منصبه. تعرّضت الجزر بعد ذلك إلى حربٍ ضروس واضطرابات وأعمال سلب. قُتِل أبوه الشيخ علي [والد الشيخ عيسى] في قتالٍ وقع [قبل تنصيب الشيخ عيسى] ببضعة أشهر. وعلى مدى خمسة وخمسين عامًا، عمّ السلام والأمن حُكمه، كما أنّه كان صديقًا مخلصًا للحكومة البريطانية، وتنعّمت الجُزُر بالثروة، والسكّان، والتجارة، والزراعة.

لقد كانت البحرين محطّ أنظار الطامعين على جانبَي الخليج الفارسي، وقد اعتُبر حُكم الشيخ عيسى طوال خمسة وخمسين عامًا إنجازًا لا يُستهان به.

(1)أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 471.

يمكنني القول بثقة نيابةً عن هذا المجلس من نبلاء البحرين إنّنا جميعًا نشكره على ما فعله من أجل هذه الجُزُر. ولم يخلّف وراءه عدوًّا أو حاقدًا، ويرغب في قضاء سنوات تقاعده بسعادة بعد العمل والتعب لأعوامٍ طويلة من الحُكم الشاقّ.

إنّ الأحداث الأخيرة، التي لا أرغب في الحديث عنها حاليًا، تؤكّد وتشدّد على الدعوة الملحّة إلى الإصلاح الإداري على نحوٍ حديث، وبالتالي، لا شيء مفاجئ في حقيقة أنّ الرجل الذي بلغ الخامسة والسبعين من عمره ليس قادرًا على التجاوب مع هذا المطلب. وعلى مدى بضع سنين، أدّى الحُكم المتساهل والمتسامح للشيخ عيسى-قد يسمّيه البعض سوء الحُكم وأنا شخصيًّا أفضّل تسميته بـ«اللّاحُكم»- إلى تزايد حالات الاستبداد والاستقلالية التي كانت تتجلّى سريعًا بالمصالح المكتسبة والإضعاف الخطير للإدارة. كانت الحقوق تضيع وهو ما يصعب استعادته، وقرّرت الحكومة البريطانية، انطلاقًا من حكمتها وهادفةً للخير للعام، إدخال دم جديد وتدعيم الإدارة. ما يزال الشيخ عيسى يحمل لقب شيخ الجزُر، والشيخ حمَد هو مجرّد وكيل له، رغم أنّه الوكيل المفوّض بالكامل من أبيه، وقد تولّى مهمّة صعبة جدًّا وشاقّة.

أيّها السادة، أنتم على معرفة بالشيخ حمَد أفضل منّي، بصفتي أجنبيًّا. تعلمون أنّه رجل متواضع، وغير مدّعٍ، ولكن لا بدّ من إخباركم أنّه خلال المفاوضات التي سبقت هذا القرار، حاول الشيخ حمد بشكلٍ جريء الإبقاء على والده [في منصبه]، ولكنه وصل إلى السلطة مع أنه لم يكن يسعى إليها. وما دفعه إلى تحمّل هذه المسؤولية على عاتقه وعبء الإدارة، بغض النظر عن بعض التردّد، هو احترام السُمعة الحسنة لأبيه، ومنفعة آل خليفة، ورفاهية المجتمع السنيّ. ويعتمد [الشيخ حمَد] إلى حدٍّ كبير على وعد أخيه الشيخ عبد الله بتقديم مساعدة إدارية مخلصة ولا محدودة، وأنا هنا، بصفتي المتحدّث باسم الحكومة، أعِد بأنّ تلك الحكومة ستساعد الشيخ حمَد بكلّ الطرق المشروعة ضدّ أيّ اعتداء خارجي أو عصيان داخلي.

من المحتمَل جدًّا أن ينظر الكثير من الحاضرين اليوم، لا سيما السُنّة، بعين الأسف لغياب حاكم سُنيّ حكم لسنواتٍ طويلة. إنّه لشعور طبيعي جدًّا، وأود التعبير عن خالص أملي، وإيماني على الأغلب، بأنّ إجراءاتنا اليوم ستؤدي في نهاية المطاف إلى ارتقاء المجتمع السنيّ وتقدّمه الخاص. منذ نحو عشرين سنة، وانطلاقًا من حكمة الشيخ عيسى، سلّم [مسؤولية] الإدارة والمسؤولية المباشرة عن الأجانب إلى المعتمد السياسي في البحرين، وكانت حكومتان تعملان فعليًّا جنبًا إلى جنب في البحرين. [إحدى الحكومتين] كانت صريحة وعلانية ونتج عنها تدفّق هائل للأجانب إلى هذه الجُزُر، وأعتقد أنّه لا ينبغي اتّهامي بالمبالغة ما إذا قلت إنّ نسبة الأجانب قد ارتفعت خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى 20/ 1 أجنبي، وثروتهم [ارتفعت بنسبة] 100/ 1.

أعتقد فعلًا أنّني أفهم الحقائق. من جهةٍ أخرى، كانت الحكومة الأخرى، إذا جاز التعبير، تعمل خلف الـ«پرده»[1]، كما أنّ المجتمع السُنيّ وحاكمه كانوا عُرضة للعُزلة والبُعد عن المجتمعات الأخرى، وعلى الرغم من حصول بعض التقدّم بكل تأكيد، إلّا أنّهم بقوا متخلّفين عن الأجنبيّ. آمل بصدق، وأنا واثق من أنّ الشيخين حمَد وعبد الله يشاركانني ذلك بشكلٍ كامل وكذلك المعتمد السياسي، أن تؤدّي تدابير الإصلاحات التي بدأناها اليوم إلى لحاق المجتمع السُنيّ بالمجتمعات الأخرى. سيكون لهم دور فاعل في [البلاد]، وهو حقّهم الطبيعي، وكذلك صوتٌ مهيمن في إدارة هذه الجُزُر بحيث إنّه، وبغض النظر عن الندم الطبيعي، يمكننا التطلّع ببعض الثقة إلى مستقبلٍ سعيد ومشرق للمجتمع السُنيّ.

ينبغي الآن توجيه التحذير الأول إلى من يجمعون عائدات هذه الجُزُر -عائدات الجمارك- فبعد اقتطاع نفقات العمل الضرورية، ينبغي عليهم دفع العائدات

(1) **البرده** هي قطعة القماش الكبيرة وتستخدم لأغراض كثيرة منها حجب أشعة الشمس أو عزل الرؤية. وفي الاستخدام المحلي فإنها تأتي تعبيرًا مجازيًا للعمل بالخفاء أو التستر.

كلها إلى الشيخ حمَد وإلى الشيخ حمَد وحده. ولا يُعترَف إلّا بالرسوم التي تحمل توقيعه بشأن الجمارك. إنّ انتهاك هذا القانون يستدعي طرد الطرف المتّهم وتحميله مسؤولية شخصية.

تحذيري الثاني موجّه للقضاة، ينبغي علينا حماية قانون الشريعة ومحاكم الشريعة إلى أقصى حدّ ممكن، ولا رغبة لدينا لتقييد المتقاضين أو من يسعون إلى التحكيم، من اللّجوء بشكلٍ حرّ إلى الشريعة، لكن أي قاض يسمح بتدخّل أو دعم أشخاص مؤثّرين أو تقديم قضاياهم إلى الشريعة عندئذٍ سيُطرَد من مناصبه، سواء أكان شيعيًا أو سُنّيًا. والأشخاص الوحيدون الذين يتمتّعون بصلاحية رفع القضايا إلى الشريعة هم الشيخ حمَد والمعتمد السياسي في البحرين، أو ممثلوهم المعنيّون عادةً. من المتوَقَّع من القضاة أن يكونوا يقظين لهذا النوع من المفاسد، ومواجهة هذه المحاولات عبر تعليق القضايا وإبلاغ الشيخ حمَد أو المعتمد السياسي في البحرين بما هو أكثر تناسبًا أو منفعة مع القضية المعنية. وأكرّر أنّ التواصل الحرّ للمتقاضين أنفسهم مباشرةً مع الشريعة هو أحد الحقوق التي حرّم الله على أيٍّ كان، حتّى أنا، أن يتدخّل فيها.

إنّ المحاولات التي قام بها أشخاص غير مخوَّلين للاستيلاء على السلطة التنفيذية أو القضائية ستعرِّضُهُم للمضايقة والعقاب، لا سيّما المحاولات التي أجراها أشخاص يعتبرون أنفسهم قادة لأيّ جماعة، كما حصل في الماضي.

يا سادة آل خليفة،

عند الرجوع إلى الماضي، أخشى أنّه من واجبي تحذيركم أنَّ مجرَّد وجودكم في الحياة، لا يعني أنه من حقكم العيش على حساب المجتمع، سواء أكان ذلك عبر مخصصات تقتطع من عائدات هذه الجُزُر أو عبر استغلال الفقراء والمساكين. إنّ المثل القائل: «من لا يعمل، لا يأكل» هو شعارٌ جيد، والأفضل لكم تطبيقه على حالتكم. ومن يبذل منكم طاقاته من أجل مساعدة الشيخ حمَد في مهمته الصعبة [المتمثّلة] في ترقية حكومة هذه الجُزُر إلى مستوى الحضارة

الحديثة، سيكافأ بسخاء، ويُمنح فرصًا لممارسة المواهب التي وهبها الله له. أمّا الذين يجلسون بلا عمل، ينبغي أن يرضوا بمرتّب زهيد فقط من أجل العيش. ومن يرتكب الحماقات سيُحرَم من المال تمامًا وينال العقاب بناءً على ذلك. وفي أيّ حالٍ من الأحوال، ينبغي أن يكون الشيخ حمَد هو الشخص الذي تنتظر منه الفئات كلها المكافأة والعقاب، والحكومة البريطانية تعده هنا، وعلى لساني أنا، بتوفير الدعم الكامل له في بسط السلطة بصورة شرعية كاملة. سأحاول أن أحول اهتمامكم إلى التعليم، كما أنّ وسائل كسب عيشكم الكريم كثيرة جدًّا بحيث يمكن للجميع إيجاد أماكن له في الإدارة. وأنا أخشى من عدم أهلية الكثيرين بسبب الإهمال.

إلى السادة من المذهب السُنيّ، وبالأخص رجال قبيلة الدواسر،

ينبغي عليكم أن تفهموا أنّنا ننوي ترسيخ حُكم هذه الجُزُر بيد شيخ من آل خليفة، وأنّ حقوق الشيخ لا بدّ من تنفيذها بشكلٍ متساوٍ على الجميع بقدر استطاعة الشيخ حمَد، وهو سينال دعمنا الكامل في هذا النوع من المحاولات. وفي كثيرٍ من الأحيان، واجهتم تهديدات من هذا النوع في الماضي بتهديدٍ مضاد يقضي بمغادرة هذه الجُزُر على شكل جماعات، واللّجوء إلى ابن سعود أو آخرين. إذا كنتم تنوون ذلك، فاذهبوا بعون الله. ولكن إذا استسلمتم كمعارضين، فلا تتعجّبوا إن صادرت الدولة أراضيكم وبيوتكم ومنحتها لآخرين غيركم، ويمكنني التأكيد لكم أنّ المتقدّمين الراغبين فيها كُثُر.

هذه الجُزُر ليست بساتين النخيل في الجزيرة العربية الصحراوية حيث يجوب المالكون حول الصحراء طوال العام ليعودوا لتناول ثمار بساتينهم عند موعد الحصاد. لا أقصد أنّ مجرّد رحيل المالك في [رحلة] عمل إلى بومباي أو الحج أو أي مناسبات أخرى مشروعة تعني أنّ الشيخ سيصادر الأملاك التي يخلّفها وراءه، بل أقصد أنّه سيتمّ التعامل بصرامة مع المتمرّدين. لا نفع لنا من أصحاب الأراضي الغائبين أو الأشخاص ذوي الولاء المزدوج، كما أتخوّف من أنّ ذلك يعني في

الشرق معارضة حاكم ضدّ حاكم آخر وخداع كليهما بشكلٍ مستمرّ. وإذا أقمتم في جُزُر البحرين، ينبغي عليكم الامتثال لحُكم البلد، في الوقت الذي تمتلكون فيه أملاككم، ودفع الرسوم الجمركية، ولن تتساهل مع [وجود] دويلة داخل الدولة.

إلى السادة من المذهب الشيعي لا سيّما السكان الأصليون لهذه الجُزُر!

أتمنّى لو أنّكم، على وجه الخصوص، تُدركون أهمية الملاحظات الآتية. إنّ معظم الاضطرابات التي حصلت في السنوات الأخيرة كانت زائفة. وأنا لا أقصد أبدًا عدم وجود مبرّر لشكواكم، ولكن لا يمكنني الموافقة على الرأي [القائل] إنّ سوء الحُكم الحالي هو أكثر استبدادًا أو سفورًا ممّا كان عليه في الماضي. إنّ حالة هذه الجُزُر، وعلامات الثراء الإضافي التي تطالعكم في كلّ مكان تدحض الادّعاء بأنّ سوء الحُكم كان دائمًا وأنّه في تزايد. لقد اعترفنا ببعض المفاسد، وأعلنّا عن نيّتنا مُكافحتها، ولكنّني أريد منكم أن تذكروا أنّ هذا البلد سُنيّ، وتحيط به على هذا الساحل من الخليج مجتمعات سُنيّة قوية ترصد إجراءاتنا باهتمامٍ بالغ ومن دون أدنى ارتياب. لا ينبغي عليكم توقّع المساواة على نحوٍ ملزِم، كما أنّه لا يمكن إلغاء الامتيازات السُنيّة دُفعةً واحدة، في حال أمكن إلغاؤها أصلًا.

وكما أخبركم الشيخ حمَد، سنحاول معرفة إلى أيّ حدّ تُفرَض عليكم الضرائب، بحيث تُجبى الضرائب بشكلٍ متساوٍ لا عشوائي، وأن تتنعّموا بثمار أعمالكم ولا تتعرّضوا لأيّ نوعٍ من الاعتداءات التي أخشى أنكم كنتم تتعرضون لها في الماضي. وأتطلّع إلى دعمكم المخلص للشيخ حمَد الذي يعدني بحمايتكم من أيّ ظلمٍ أو ابتزاز. لقد اكتشفتم مؤخّرًا أنكم تمتلكون رأيًا، وعلّمكم مستشارون أجانب كيفية التعبير عنه. احذروا من الصخب غير المنصِف الذي قد يؤدي بكم إلى تدمير المنافع التي تتوقّعونها بشكلٍ معقول من مبايعة النظام الحالي.

إليكم أيّها السادة الكرام، الذين يندرجون قانونيًا تحت خانة الأجانب ضمن المرسوم الملكي للبحرين، لديّ القليل ممّا أقوله لكم. إن السلطة القضائية على الأجانب ستبقى في المستقبل بيد المعتمد السياسي، على النحو الذي كانت

عليه في الماضي. أعتقد أنّ الأمر لصالحكم وأنّكم راضون عن ذلك. الأمر الذي لن يُنكره أحد هو أنّ حكمة الشيخ عيسى بإحالة القضايا الأجنبية إلى المعتمد السياسي، أدّت إلى زيادة عدد الأجانب، وثرواتهم، وأهميّتهم في المجتمع على نحوٍ مدهش. ولا يبدو أنّ الناس سيتدفّقون إلى هنا على النحو الذي يحصل، لو أنّهم كانوا مستائين من الظروف التي يعيشونها. غير أنّ الشيخ حمَد يخوّلني صراحة القول إنّه يرحّب بالتعليقات والانتقادات التي سيصغي إليها جميعها، التي من شأنها أن تزيد الثروة، والراحة، والرخاء العام لمدينة المنامة حيث يهيمن الأجانب عليها ما يدفعم للاعتقاد بأنهم من بنوها.

أيّها السادة، لقد أطلتُ عليكم، ولكن لا يكتمل خطاب في البحرين من دون التحدّث ولو بكلمة عن الموضوع الذي يشغل أذهان من يعيشون في البحرين، [وهو] تجارة اللّؤلؤ. إنّها مصدر ثراء هذه الجُزُر، وهي دافع تدفّق الأجانب إلى هنا بهذه الأعداد، وبناء بيوتٍ جيدة أسّست لازدهار المنامة، ونظافتها، ورخائها. ولكنّني أعلم، وكذلك المعتمد السياسي، والشيخ حمَد، والقاضي، الشيخ قاسم بن المهزع[1]، وجميعكم تعلمون، وقبل الجميع الغاصة، أنّ [تجارة اللّؤلؤ] هي البقعة الموبوءة من هذه الجُزُر.

جميعنا يعلم أنّ العمل في هذه التجارة هو أقرب إلى العبودية الدائمة، وأنّ الاحتيال، والخداع، والظلم مستفحل فيها، وما الذي يقوم به أيّ منّا للقضاء على هذه الشرور كلها؟ من غير المستحيل تقريبًا إيجاد أشخاص محترمين للعمل في مجلس السالفة، والنواخذة يرفضون باستمرار إصدار حساباتهم، وإذا فعلوا

(1) **قاسم بن مهزع (1847 - 1941)** ولد في بلدة عسكر في البحرين، ولاه عيسى بن علي القضاء في المنامة عام 1875، ثم أصبح قاضيًا للبحرين لأكثر من نصف قرن. وفي ذلك الوقت، كان الشيخ عيسى قد عيَّن أمراء على المدن، وكان لكل أمير مجموعة من الفداوية الذين يساعدون ابن مهزع في تنفيذ أحكامه. مع إصلاحات القضاء في العشرينيات، دُفع إلى الاستقالة من القضاء في العام 1927. انظر: الخاطر، مبارك، القاضي الرئيس قاسم بن مهزع، 1847 - 1941م، ص 15 - 52.

ذلك، فإنّ الغاصة الجهلة لن يفقهوا منها شيئًا. ولكن من يكترث لهذه المعاناة؟ يمكنكم تسجيل الغاصة، ويمكنكم أيضًا إصلاح مجلس السالفة، وسجن النواخذة، وإجبارهم على تقديم الحسابات، ولكن حتّى ذلك لن يكون كافيًا. يجب أن تبدأوا من الفئات الأدنى -الغاصة- وتشجيعهم عبر إيجاد عمل لهم في موسم الركود، وتعويدهم على الادخار كي يستغنوا عن السلف وفوائدها الظالمة، بدلًا من تشجيعهم على الإسراف والاتكالية. وأترك لكم، يا من ترغبون بذلك، أن تجدوا سبيلًا إلى هذا الأمر. لا يمكن للشيخ حمد والمعتمد السياسي أن يقوموا بالكثير في هذا الشأن، لكن الكرماء العمليّين والحذرين يمكنهم أن يقدموا على الكثير من الأمور.

{ملاحظة: الخطاب يتحول إلى اللغة العربية}[1]

والآن أطلب من الشيخ حمد أن يتحملني، بينما أقدم لكم بعض النصائح للمستقبل. ولقد سبق وتكلمت معكم حول هذا الموضوع، لذا فأنا أوجّه لكم الحديث كي يسمعني الآخرون الحاضرون.

أول نصيحة أقدمها لكم هي: «اخشوا أمرين: الأول هو الله، أمّا الأمر الثاني فهو الخوف». كنت أكاد أعكس الأمر، بالنسبة لله، فهو الرحمن والرحيم والمتسامح والكريم، بينما الخوف هو العدو المكروه.

أمّا النصيحة الثانية فهي «أن تتجنبوا شيئين: الكره والحب». يشكل هذان الأمران صفتَي الرجل الضعيف. إنّ هذا الأخير قد يكون تاجرًا أو شخصًا ذا أعصاب باردة لا يسبب ضررًا أو أذى، لكنه لا يصلح أن يكون حاكمًا.

وأمّا النصيحة الثالثة، فهي تتعلق بالمكافآت والعقوبات، وهما مهمتا الحاكم

(1) يقول الأستاذ أحمد حسن إبراهيم إجابة على سؤال كنا قد طرحناه عليه عن علاقة ناصر بهذا الحدث: إن ناصر دعي إلى الكوتي لتلاوة ترجمة خطاب المعتمد البريطاني في حفلة تنصيب الشيخ حمد أميرًا للبلاد.. فبعد أن قام المعتمد وتلى الخطاب الذى نص على التنصيب باللغة الإنجليزية، ناوله إلى ناصر الخيري فتلاه على الحضور باللغة العربية. انظر: الخاطر، مبارك، ناصر الخيري، ص 102.

الرئيستان. وبخصوص هذين الأمرين، اتبع القواعد المعتمدة من قبل السفينة البريطانية الحربية، فلتبقِ أربعًا وعشرين ساعة بين الفعل والعقاب، سواء أكان الأخير تعويضًا أو عقابًا. واختبر نفسك إذا كان قلبك باردًا، وإن لم يكن هذا هو حالك، فانتظر حتى تنقضي أربع وعشرون ساعة أخرى ومن ثمّ عوّض.

والآن يا حمد! سأخبرك قصة سمعتها هنا حول ما جرى في ذلك اليوم في حفل توزيع الجوائز المدرسية الذي يشبه إلى حدٍّ كبير التجمّع الحالي. تسلّم معظم الطلاب جوائز، ما عدا طالب واحد، ربما لا يستحق أي جائزة، وبدأ هذا الطالب يتذمّر. وخوفًا من أن يُفسِد الحفل، قاده مدير المدرسة إليك وأوضح أنّه بسبب خطأ ما قد نُسي هذا الفتى. عندئذٍ يا حمد! أخرجت ساعة ذهبية من جيبك وقدمتها إلى هذا الفتى الصغير المتذمّر. كما أعطاه فرد آخر من آل خليفة، لا يتفوق عليك في الكرم، 5 «جنيه استرليني». وبلا شك، أشادت الحشود كم كنت رجلًا نبيلًا وكريمًا ومحترمًا. ويبدو ما حصل وكأنّه قصة من ألف ليلة وليلة، أو من أيام الترف التي شهدتها حقبة هارون الرشيد.

والآن أقول لك يا حمد! إنّ تصرّفك في هذه المناسبة كان رديئًا تمامًا. فكان سيئًا بحق الفتى نفسه، وبحق الطلاب الآخرين. وفي حال استمرّت مبادئك على هذا النحو، فلن تدوم يا حمد [في منصبك] ستة أشهر. لقد عملتُ ثلاثين عامًا مع حكماء قليلي ورفيعي الشأن على حدٍّ سواء، وحتى الآن لم أعرف ولم ألتقِ أبدًا بحكيم لم يكن بحاجة إلى المال من أجل الاحتياجات العامة. ويواجه المعتمد السياسي صعوبة في تلبية الاحتياجات العامة بسبب حاجته إلى المال، وأنا أشعر بعجزٍ بسبب عدم توفر المال. وإنّ فارس والعراق وفرنسا على وشك الإفلاس وألمانيا سقطت في الهاوية. كما حدّت حكومة الهند من مؤسساتها، وطردت موظفيها، وقامت حكومة لندن بالمثل، فمن أنت يا حمد، حتّى تكون أفضل منهم؟ لديك عائدات وافرة وطائلة، ولكنّني تفاجأت جدًّا عندما علمت أن هذه العائدات تبلغ قيمتها «روبيّة» واحدة شهريًّا لكلّ فرد من سكان هذه

الجزر، ومع ذلك، هؤلاء الرجال والنساء والأطفال كلهم يتطلعون إليك يا حمد، من أجل الأمور المتعلقة برفع معنوياتهم والصرف الصحي والتقدم. ما الذي ستقوم بتنفيذه من رفع المعنويات والصرف الصحي والتقدم بـ «روبية» واحدة للفرد شهريًّا؟ وكم سيفيض كي تقدم الساعات الذهبية و5 «جنيه استرليني» للفتيان المتذمرين الذين يعملون لمدة قصيرة أو لإهداء أفراد آل خليفة السيارات والمراكب الآلية؟ في كافة الأمور المتعلقة بالإنفاق الخاص، يجب أن تكون بخيلًا يا حمد، وعليك أن ترحّب فحسب بمشاريع ستجلب المال من استثمار المال، والمشاريع التي تحقق التقدم العام لشعبك الذي تنفق المال عليه بكلتا يديك.

اذا اتبعت هذه المبادئ الأربعة، وشتمك الناس مثلما يشتمون حكيمًا، اذهب في طريقك من دون خوف. وإذا مدحوك في محضرك، اختبر نفسك واسأل قلبك «أين ارتكبت خطأً يا حمد». وفي الختام، يا صديقي {وهنا أخذته بيده}، أسأل الله أن يمنّ على حكمكم بالبركة والازدهار.

ملاحظة: رُحّب بهذا الخطاب وبدا الشيخ حمد حقًّا مسرورًا به، على الرغم من أنّه قد يكون مستاءً من بعض هذا الكلام الصريح والعلني. وحتى يوسف بن أحمد كانو، ناقدنا اللاذع، قد تحمّس، وقال إنّه كان ينبغي على حمد أن يقبّل يدي وجبيني للنصيحة التي قدمتها باللغة العربية. اقرأه بأعصابٍ باردة، إذ تبدو الترجمة إلى الإنجليزية سخيفة إلى أقصى الحدود، ولكن يجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الشعب البدائي الموجّه إليه هذا الخطاب.

ترجمة خطاب الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في المجلس المنعقد في البحرين في 26 أيار/ مايو 1923م[1]

أيها السادة، امتثالًا لأوامر الحكومة العليا، أخذت على عاتقي اليوم مسؤولية حكومة هذا البلد بهدف الحفاظ على كرامة والدي العزيز. ولكي أخدم عائلة آل خليفة وعامة الشعب، سأبذل قصارى جهدي من أجل رفاهية رعايا صاحب السعادة والدي المحترم. كما تعلمون تمامًا، إنّ صاحب السعادة، والدي، كان يهتم دائمًا بالحفاظ على السلام والنظام والازدهار في بلده، وسأحاول أن أتّبع خطاه. علاوة على ذلك، أيها السادة، أعلم كما تعلمون جميعًا، أنّه في السنوات الأخيرة، شهدت المدن في هذا العالم تقدمًا هائلًا في الحضارة والازدهار، فلماذا لا يتّبع وطننا الحبيب الخطى نفسها؟ إنّ واجبي الأساس هو أن أحاول بكل سرور تعزيز ازدهار وطني العزيز وانتشار التعليم والمرافق الصحية العامة، بغية التشجيع على التجارة والزراعة. أشكر الله عز وجل على حسن حظي لأنّ شقيقي الشيخ عبد الله، الذي أعتمد عليه بشكلٍ كامل، قد وعدني أن يساعدني في المجلس وأن يعاونني في تسيير شؤون الحكومة. وحبًّا ببلدي العزيز، أرغب أن يعمل جميع سكان مدينتي في مشاريعهم الخاصة بهم، وأن يُشغل التاجر نفسه في شؤونه التجارية ويلتزم الآخرون كلٌّ منهم بعمله الذي يكسب منه قوت عيشه ويهتم الفلاحون بزراعتهم.

(1) أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، (بيروت، 2019)، مج 4، ص 477.

وأقول بثقة إنّه في حال وجدتُ أشخاصًا يتآمرون على البلاد، أو ينخرطون في أيّ أعمالٍ تخريبية أو اضطرابات، سأتّخذ الإجراءات اللازمة بهدف معاقبتهم. السادة المحترمون، أبلغكم أنّه في المستقبل لن أسمح بوساطة أيٍّ كان لصالح المتهم بغية ألا يُعاقب الأخير على النحو الذي يستحقّه، فلا جدوى من أن يُتعب أيٌّ كان نفسه في مثل هذه الأمور. كما أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علمًا أنّني أنوي الحفاظ على دخل حكومتي وحقوقها؛ وهذه هي مهمتي الأدولى، بعد خصم رواتب هؤلاء الذين يساعدون الحكومة، ويحق لهم أن يتقاضوا رواتب، وبعد خصم النفقات الأخرى اللازمة لموظفي الحكومة المسؤولين عن حساب الحكومة. وسأحتفظ برصيد الدخل والضرائب الذي سيُخصّص من أجل تحسين تجارة بلدي، وتعزيزها، وتوسيع نطاقها، ومن أجل غايات قد تؤدي إلى تحسين حالة بلدي وحكومتي. وفي ظل هذه الظروف، أنا المسؤول أمام الشعب عن عدم هدر الأموال العامة، كما يجب أن أدرس بدقّة مسألة الضرائب، وأن أقوم بالترتيبات اللازمة حيال ذلك، حتى تُفرَض بالتساوي على الجميع، وينبغي أن يُصرّح عن قيمة كلِّ ضريبة بشكلٍ علنيّ، حتى لا يتمكّن أي مسؤول من تحصيل مبلغ أكثر من القيمة المحدّدة.

وفي ختام حديثنا، أتوجه بخالص الشكر للحكومة [البريطانية] العليا لمساعدتها القيمة لنا في الماضي، وآمل أن تساعدنا وتساعد حكومتنا في المستقبل، في التقدم العام وفي توسيع نطاق تجارة رعايانا. كما آمل أن تدوم العلاقات الودية التي تجمعنا. وأود أيضًا أن أشكر فخامة العقيد (نوكس)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، على المساعدات التي قدّمها لنا. وأخيرًا، تقبلوا مني أيها السادة امتناني واحترامي.

تعيين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
نائبًا للحاكم
26 أيّار/ مايو 1923م

نسخة من برقية، مؤرّخة في 29 أيّار/ مايو 1923م «بوشهر»[1]

تمّ تسلمها في تاريخ 30 أيّار/ مايو 1923م، الساعة الثامنة صباحًا

من - المقيم في «بوشهر»،

إلى - وزير دولة الهند.

لقد عدتُ الآن إلى «بوشهر»، وسأغادر إلى الكويت في نهاية الشهر. في تاريخ 26 أيّار/ مايو، عقدتُ مجلسًا حضره ممثّلون عن فئات البحرين كافةً، بمن فيهم عائلة آل خليفة، والدواسر، ورجال قبائل أخرى. ورغم التشجيع الذي لقيه هؤلاء من الشيخ حمد، والشيخ عبد الله [ابني الشيخ عيسى] لحضور المجلس، إلّا أنّهم استشاروا الشيخ عيسى قبل الموافقة. ولكنه أرسل لهم للحضور، خاضعًا بذلك، بشكل غير متوقع، للإجراءات. وقد استُهِلَّت هذه الإجراءات بخطابات للشيخ حمد، ألقاها نيابةً عنه بطلاقة وبشكل جيد أخوه محمّد؛ وقد عبّر فيها المعتمد المفوّض للشيخ عيسى عن نيّته في الحُكم وفي تطبيق سياسة أبيه في العمل بما فيه خير الناس الخاضعين لحُكم آل خليفة، ذاكرًا أنّه اعتمد، بلا تردد، على المساعدة التي وعده بها كل من أخيه عبد الله، والحكومة البريطانية، التي يكنّ لها آل خليفة خالص الولاء.

وكنت أنا التالي، وتكلّمتُ مادحًا حُكم الشيخ عيسى الذي دام 55 سنة، متوقّفًا عند الصعوبات التي أحاطت به، وخاصةً في بداية الحُكم. ذكرتُ أنّه ما

(1) انظر: أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية، مركز أوال للدراسات والتوثيق (بيروت، 2019)، مج 5، ص 31.

من شيءٍ يدعو للاستغراب، إذ عند عمر الـ 75 وجد [الشيخ] نفسه غير مستعدّ لدخول المسار الوعِر للإصلاحات، ممّا يعني نضالًا مستمرًّا مع الدكتاتوريات الصغيرة، والجماعات المستقلة التي تنامت خلال السنوات الأخيرة في ظل عجزه عن الحكم - هكذا فضّلتُ تسميتها؛ ولهذا فقد اعتبرت الحكومة أنّه من الضروري إدخال عنصر جديد ومنع الشيخ عيسى من التدخّل في الإصلاحات التي كان من الضروري إدخالها إلى البحرين لترقى إلى مستوى الحضارة الحديثة. لقد قلت إنّه ما من شكٍّ في أنّ الكثير من السُّنّة هناك سيأسفون على غياب الحاكم العجوز، الذي يشعر الحاضرون جميعهم، بمن فيهم أنا بصفتي ممثّلًا عن حكومة صاحب الجلالة، بالامتنان لحكمه المزدهر الذي امتدّ لسنواتٍ طويلة، بغضّ النظر عن الكثير من الصعوبات والأطماع التي كانت تتربّص به من جانبَي الخليج. غير أنّني منّيت النفس بأن تؤدي الإصلاحات إلى تحقيق المنفعة المطلقة للمجتمع السنّي؛ كما أنّني قارنتُ بين حُكم المعتمد السياسي على الأجانب وحُكم الشيخ على السُّنّة؛ كان الأول منفتحًا وصريحًا، في حين أنّ الآخر كان يعمل في الخفاء ويتميّز بعزل المجتمع السُّنيّ عن التقدّم الذي توصّل إليه الأجانب. فقد تطوّر الأجانب، وتضاعفوا، ونجحوا، في حين بقي السُّنّة متأخّرين عن الركب، ولم يقوموا بعملهم، ولم يتمتّعوا بحقّهم الطبيعي في التفوّق في شؤون البحرين. وأتمنى أن يؤدي حُكم الشيخ حمد، بمساعدة أخيه عبد الله، وبدعم حكومة صاحب الجلالة ضدّ الاعتداءات الخارجية والعصيان الداخلي، إلى وضع السُّنة في مكانهم الصحيح.

وبعد ذلك خاطبتُ كلّ مجموعة على حدةٍ، وركّزت بشدة على الضرورة المطلقة لوجود حُكمٍ قويّ لواحد من شيوخ آل خليفة، وليس حُكمًا غير مسؤولٍ يتولّاه ثلاثون شخصًا أو أكثر يعينون أنفسهم بأنفسهم، ومسؤولون أمام أنفسهم فقط.

مُعظم الخطاب أُلقي باللّغة الإنجليزية ومن ثم باللغة العربية، وبعد ذلك توجّهتُ إلى حمَد، وقدّمت له بعض النصائح المفيدة باللغة العربية بشكل

علني، من أجل حُكمه المستقبليّ، علمًا أنّ كلمة واحدة كانت تكفيني لأشرح لحمد مقابل ستّ كلمات للمستمعين الآخرين. كان صدى الخطابَين جيدًا على الممثلين بين الجمهور، وكان كلًّا من حمَد وعبد الله متحمّسَين ومسرورَين بشكلٍ خاص من الإطراء على الشيخ عيسى. وحتّى الآن يمكن القول إنّ الإصلاحات في البحرين قد بدأت على نحوٍ جيّد وفي جوٍّ مناسبٍ، ويبدو أنّ الشيخ عيسى قد بدأ بالانصياع.

من المحتمل أن يثير اهتمام طهران تحديدًا، الشهادة غير المتوقعة التي تلقيتها من فُرْس البحرين، وليس من البحارنة، وقد أنكر المتحدّث باسمهم [الفرس] أي علاقة مع الصحيفة والشغب الذي حصل في طهران. وقد ذكر أيضًا أنّ الفُرس في البحرين لا يرغبون في حُكمٍ فارسيّ [في البحرين]، أو في قطع العلاقات البريطانية مع البحرين. لقد كان الفُرس مسرورين بحقّ من هزيمة القصيبي، واعتقدوا أنّ الخطوات التي اتّخذناها كانت لصالحهم فقط. لقد بدوا متفاجئين بما تكبدناه من عناء على ضوء الشغب المناهض للبريطانيين في الصحافة الفارسية.

نوكس (knox)

مرسلَة إلى وزارة الخارجية 481، وأُعيد إرسالها إلى طهران 112، ووزير دولة الهند، والمعتمد السياسي في البحرين 481.

رسالة رقم 174، مؤرخة في 15 حزيران/ يونيو 1923م «بوشهر»[1]

من - المقيمية البريطانية والقنصلية العامة،

إلى - صاحب السموّ، الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية» برتبة الفارس القائد، سلطان نجد وتوابعها.

تحية وبعد،

صاحب السعادة،

يسرّني أن أبلّغكم أنني أثناء كتابتي لهذه الرسالة، أتطلّع إلى زيارة وزير سموّكم، السيد هاشم، الذي يُتوقّع حضوره إلى المقيمية في غضون نصف ساعة.

أمّا أنا فقد عدت إلى «بوشهر» منذ يومَين فقط، فوجدت نفسي مضطرًا للتوجّه إلى الكويت ومن هناك إلى المحمرة[2]، ومن ثم إلى «الأهواز».

وبسبب هذه الأسفار كلّها، كان من المستحيل، حتى الآن، إطلاع سموّكم على الأحداث التي وقعت في البحرين منذ رسالتي التي كتبتها لكم في 18 أيّار/ مايو.

---

(1) انظر: أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية، مركز أوال للدراسات والتوثيق (بيروت، 2019)، مج 5، ص 42.

(2) **المحمرة** عاصمة عربستان الجنوبية وهي المدينة الوحيدة والمهمة والميناء البحري الوحيد والمركز الوحيد للتجارة الأجنبية في عربستان كلها. تقع على الشط الأيمن لنهر كارون، وهي محاطة بالنخيل. سكانها الأساسيون من عشيرة المحيسن ويسكن فيها بعض اليهود والمسيحيين وبعض البحارنة المهاجرين. انظر: لوريمر، جيه. جي.، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ص1601-1603.

ونظرًا لأنني أمتلك متسعًا من الوقت نسبيًا، لذا أسرعتُ لإبلاغ سموّكم بهذه الأمور التي أعتقد أنّها ستحظى باهتمامٍ كبير منكم. وأنا أكثر ميلًا إلى فعل ذلك نظرًا لوجود وزير سموّكم الخاص، الذي سينقل إليكم رسالتي، من دون أي شك، عبر وسائل موثوقة وسريعة.

منذ فترة من الوقت، لم تكن الأوضاع في البحرين مُرضية. بسبب تقدم العمر بالشيخ عيسى، فصار من المستحيل أن يمارس إشرافًا دقيقًا على الأمور، وهو أمر ضروري جدًا في بلدٍ عربيّ. وبسبب نقطة الضعف هذه، من الممكن أن يكون عدد المستبدين الصغار، وغير المسؤولين، قد تنامى في البحرين، وتحديدًا الأفراد غير المسؤولين من أسرة آل خليفة؛ وكان البحارنة يتعرّضون لظلمٍ شديد منهم. وإضافةً إلى ذلك، إنّ الذكاء المتزايد للفئات الأدنى، التي يشكل أفرادها قرّاء مداومين للصحف، ويشجعهم على ذلك محرضون مختلفون لتحقيق غاياتهم الخاصة، الأمر الذي جعلها [هذه الفئات الأدنى من الشعب] أقلّ صبرًا على الظلم وسوء الحكم ممّا كانت عليه في الماضي. وكانت أعدادهم كبيرة، وكان هناك خطر دائم من إمكانية استغلالهم لكثرتهم والتمرد على أسيادهم، في وقتٍ جعل فيه التعاطف الأجنبي، لاسيما مع الفرس والشيعة؛ الدعم البريطاني لآل خليفة صعبًا، خاصةً في غياب أدنى شك فيما يخص المظلومية المحقة للبحارنة. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب ضعف حُكم الشيخ عيسى، كانت حقوق [الحكم] لشيخ البحرين تتلاشى أو تتبدّد بفعل تقسيمها بين أشخاص كثيرين غير مخوّلين بممارستها بأيّ شكلٍ من الأشكال.

لم تكن الحكومة البريطانية قادرة على تحمّل الوضع الذي آلت إليه الأمور؛ وكان من الميؤوس منه توقّع دخول الشيخ عيسى في المسار الإصلاحي الوعِر، نظرًا لكبر سنه، وكانت الحكومة متحمسة لأن يرى الشيخ عيسى مصلحة خاصة في تنازله عن الحكم، ولكن للأسف لم نتمكن من أن نجعل صديقنا الكبير في السن يستحسن ذلك، وكان من الضروري بالنسبة إليَّ، وبتوجيهٍ من حكومتي،

أن أخبره أنّه في الوقت الذي سيبقى فيه في البحرين، ويصون الكرامة الفخرية للشيخ [منصب شيخ البحرين]، فعليه أن يتنحى جانبًا وأن يسمح لوريثه المؤكد، الشيخ حمد، بمحاولة تسوية أوضاع البحرين، والرُقي بالحكومة إلى مستوى الحضارة الحديثة، من دون تدخّل أو توجيه من أبيه من أي نوعٍ كان.

هذا هو موقفنا؛ وما يزال الشيخ عيسى شيخ البحرين، إلّا أنّ الشيخ حمد تسلّم زمام الأمور بصفته الوكيل المفوّض تمامًا لأبيه، وهو غير ملزَم باستشارته.

لقد أطلتُ الكلام على سموّكم في هذا الوصف، أملًا في أن تعتمد الحكومة البريطانية على صداقتكم المخلصة والمستمرة، لتقبّل الوضع الحالي وشرح الموقف لمن يهمّه الأمر. ونحن نعتقد بشدة أنّ الخطوات التي اضطرت الحكومة البريطانية إلى اتّخاذها بتردّد، ستؤدي في نهاية المطاف إلى استقرار حُكم آل خليفة، وستحول دون التدخّل الأجنبي، وكذلك ستحافظ على النفوذ السُّنيّ في إدارة هذه الجُزُر، وعلى تَقَدُّم الفئات السُنيّة كافةً في المجتمع. وأنا على ثقة أنّ سموّكم ستتعاطفون مع الغايات والأهداف التي تتطلّع إليها الحكومة [البريطانية] العليّة، وستبذلون قصارى جهودكم، ونفوذكم العملي المقدر جدًا للمساعدة في تحقيقها.

الخاتمة المعتادة للرسالة

توقيع المقدم (أس. جي. نوكس)،

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

كشاف عام

أ

آسيا: 121.
آل خليفة: 9، 11، 12، 13، 14، 26، 34، 38، 40، 49، 63، 70، 71، 72، 74، 75، 76، 77، 82، 104، 108، 116، 129، 155، 162، 167، 172، 190، 197، 201، 202، 205، 206.
آل سعود: 124.
آل القصيبي: 173.
إبراهيم بن خالد: 10.
إبراهيم بن محمد الخليفة: 171.
ابن سعود: 12، 39، 91، 92، 95، 96، 97، 98، 100، 101، 102، 111، 125، 129، 130، 132، 134، 136، 139، 140، 141، 143، 144، 145، 146، 147، 157، 162، 167، 173، 177، 179، 184، 204.
ابن كاظم: 43.
أبناء خالد بن علي آل خليفة: 142.
ابنة خالد بن جاسم: 43.
ابنة السويحلي: 43.
ابنة السيد جاسم: 42.
ابنة علي البصري: 46.
ابنة علي الدوي: 44.
ابنة مرهون: 42.
الأحساء: 95، 97، 102، 129، 134.
أحمد (ابن شقيف يوسف كانو): 180.
أحمد بن خميس: 42، 108.
أحمد بن سيد علوي: 108.
أحمد بن شعبان (الحاج): 43.
أحمد بن عبد الله: 142.
أحمد بن لاحج: 100.
أحمد بن يوسف محمود: 42.
أحمد حسن إبراهيم: 194.
إدوارد (الملك): 23.
أرنولد ويلسون: 156.
الألمان: 134، 171.
ألمانيا: 195.
الإنجليز: 39.
أنو شيروان: 23.
الأهواز: 204.
أوروبا: 173.
إي. بي. هاول: 89.
إيرل بلفور: 87.
أيرلندا: 87.
إيه . بي . تريفور (المقدم): 19، 22، 25، 26، 35، 37، 49، 50، 58، 59، 60، 65، 73، 75، 79، 80، 90، 91، 96، 97، 99، 107، 113، 122، 137، 153، 154، 157، 158، 164.

ب

البحرين: 10، 11، 12، 13، 14، 19، 20، 21، 25، 27، 28، 32، 33، 34، 36، 37، 38، 39، 40، 42، 44، 46، 48، 49، 51، 56، 58، 59، 60، 61، 62، 64، 65، 66، 68، 69، 70، 75، 76، 78، 79، 80، 81، 83، 86، 87، 88، 89، 90، 92، 94، 97، 98، 100، 102، 104، 108، 109، 111، 112، 114، 117، 120، 121، 122، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 131، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 141، 144، 148، 152، 153، 154، 155، 157، 159، 160، 161، 162، 165، 166، 167، 169، 170، 171، 173، 185، 186، 187، 189، 190، 192، 197، 202، 203، 205، 206.
البحرينيون: 9، 10، 12، 20، 21، 23، 25، 30، 38، 39، 40، 46، 53، 54، 55، 56، 61، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 76، 77، 82، 85، 94، 101، 102، 108، 119، 120، 122، 138، 160، 161، 167، 168، 169، 203، 205.
البديع: 91، 167، 178.
بريطانيا: 11، 12، 33، 38، 88، 92.

البريطانيون: 9، 12، 28، 33، 66، 117، 118، 136، 153، 168، 203.
البصرة: 66.
بعثة الإرسالية الإميركية: 61.
بغداد: 93، 94، 124، 125، 130.
بلاد القديم: 44، 68.
البلدان الشيعية: 103.
بلدية المنامة: 11، 12، 28، 160.
بندر عباس: 108.
بنعلي بن محمد بن خليفة: 10.
بنو جمرة (قرية): 82.
بوشهر: 33، 38، 48، 49، 60، 61، 63، 64، 66، 70، 73، 76، 79، 81، 89، 93، 94، 100، 107، 125، 127، 128، 130، 131، 133، 136، 137، 138، 139، 144، 145، 148، 150، 151، 160، 161، 172، 173، 201، 204.
بومباي: 33، 121، 191.
بيرسي كوكس: 111، 137، 157، 160، 186.
بيروت: 9، 10، 11، 19، 23، 27، 33، 40، 51، 63، 79، 81، 100، 114، 142، 152، 173، 197.
بيل (اللورد): 88، 122، 126.

ت

ترياد (الملك): 141، 160، 161، 162.
تركيا: 171.
تي. دي. بورا: 184.

ج

جابر بن حمود: 54.
جابر بن صباح: 10، 53، 54، 58.
جاسم الشيراوي: 32، 171، 172.
الجالية الأجنبية: 117.
الجالية الفارسية: 20، 39، 58.
جبلة حبشي: 10.
جدحفص (قرية): 10، 41، 42، 45، 61.
جزائر أوال: 44، 68.
جزيرة النبيه صالح: 10.
جزيرة سترة: 10، 21، 45، 82، 108، 142.
الجفير: 10.
الجماعات الوهابية: 91.
جواد (الحاج): 42.
جورج (الملك): 23.
جورج نثانيال كرزون (المركيز): 121، 122، 126.
الجيش الهندي: 39، 47، 55، 69، 72، 86، 104.
جيه. بي. ماكي: 160، 175، 177، 180، 183.

ح

الحجر: 10.
الحد: 10، 178.
الحرب الأوروبية: 33.
الحرب العالمية الأولى: 33.
حركة الإخوان: 93، 98.
حريملاء: 173.
حسن القصيبي: 173.
حسين خزعل: 53، 66.
حسين العريبي: 44.
حسين المدحوب (الحاج): 42.
حكام البحرين: 100.
الحكم القبلي: 9.
الحكومة البحرينية: 27، 28، 34، 81، 102.
الحكومة البريطانية: 10، 11، 12، 13، 20، 23، 32، 40، 111، 139، 141، 156، 163، 168، 169، 186، 187، 188، 198، 201، 205، 206.
حكومة بومباي: 33.
الحكومة التركية: 33.
حكومة جلالة الملك: 11، 26، 32، 78، 103، 122، 124، 131، 138، 144، 146، 147، 150، 163، 186، 202.
الحكومة العراقية: 119.
الحكومة العليا: 197.
الحكومة الفارسية: 33، 108، 157.
حكومة لندن: 195.
حكومة الهند: 11، 19، 21، 25، 31، 35، 37، 40،

48، 49، 56، 58، 60، 75، 78، 79، 80، 87، 88، 89،
90، 92، 94، 95، 97، 99، 107، 110، 116، 122،
123، 125، 126، 128، 134، 135، 136، 144،
146، 150، 154، 160، 165، 171، 195.
حمد بن عيسى بن علي آل خليفة: 9، 10، 11، 13،
14، 19، 25، 30، 31، 32، 33، 36، 44، 57، 64،
65، 67، 70، 71، 74، 75، 76، 77، 81، 82، 85،
100، 101، 103، 104، 112، 131، 133، 139، 140،
141، 142، 143، 145، 149، 151، 158، 165، 166،
167، 168، 169، 170، 172، 176، 177، 179، 187،
188، 189، 190، 191، 192، 194، 195، 196، 197،
202، 206.
حمود بن صباح: 10، 36، 44، 45، 52، 53، 58.
الحورة: 43.

خ

خالد بن علي آل خليفة: 10، 21، 45، 82.
خان أبو الجاسم: 181.
خان عبد النبي: 181.
خلف السرو (الحاج): 43.
الخليج الفارسي: 9، 19، 22، 23، 25، 26، 32، 35،
37، 38، 48، 50، 58، 59، 60، 64، 66، 73، 75، 78،
79، 80، 81، 89، 90، 91، 96، 97، 99، 100، 107،
113، 120، 129، 135، 144، 152، 153، 159، 172،
173، 185، 187، 198، 206.
خليفة بن محمد بن خليفة: 10.
خميس بن أحمد بن علي آل خميس: 108.
خور فشت: 142.

د

دار كليب: 10.
الدراز (قرية): 82.
دلهي: 19، 25، 35، 48، 49، 56، 58، 60، 73، 107.
الدواسر: 12، 14، 21، 91، 92، 95، 96، 98، 100،
101، 102، 134، 135، 142، 143، 167، 191، 201.
الدول العربية: 27.
دي. دو أس . براي: 19، 25، 49، 58، 60، 73، 79.
الدير: 10.
ديڤونشاير (الدوق): 125.
ديلي (الرائد): 25، 26، 33، 34، 39، 40، 47، 50،
62، 65، 72، 74، 79، 80، 86، 97، 98، 99، 104،
110، 135، 161، 168، 170، 171.

ر

الرفاع: 178.
الركن الشمالي الغربي: 91.
الرياض: 141، 165.
ريشان أختر: 28.

س

الساحل الشرقي: 44.
الساحل الشمالي: 68.
الساحل العربي: 140.
ستيوارت جورج نوكس: 9، 14، 131، 133، 134،
136، 137، 138، 140، 152، 158، 159، 172، 187،
198، 203، 206.
سلطان نجد: 91، 102، 162، 163، 185، 204.
سلماباد: 10.
سلمان بن حمد: 10، 31، 51، 52، 53، 54، 55، 58،
59، 61، 177، 179، 182، 183.
سملا: 90، 94، 97، 127، 128، 133، 135.
السنابس: 10، 41، 43، 108.
السُّنَة: 9، 13، 14، 83، 84، 85، 94، 95، 103، 108،
111، 117، 119، 155، 157، 161، 179، 191، 192،
202، 206.
سوريا: 31.
سوق المنامة: 12، 13، 129.
سيحة منى: 68.
سيكلامين (سفينة جلالة الملك): 73، 74، 169.

ش

شاهين الشوملي (الشيخ): 41.
شركة النفط الإنجليزية – الفارسية: 180.
شركة ميسپيرز : 174، 175، 182.
شركة الهند البريطانية فاريلا: 161.
الشيعة: 13، 76، 81، 82، 83، 84، 85، 92، 94، 99، 101، 102، 103، 108، 109، 110، 111، 117، 119، 142، 153، 154، 155، 192، 205.
شيعة البحرين: 23، 101، 102.
شيعة الفرس: 88.
شيوخ الدواسر: 98.
شيوخ الساحل المتصالح: 97، 98.
الشيوخ السنة: 132.

ص

صحيفة تايمز: 121.
صخير: 53، 54.

ط

طهران: 124، 129، 143، 144، 150، 151، 158، 203.

ع

عالي (قرية): 10، 82، 142، 178.
عائشة بنت محمد آل خليفة: 29، 30، 31، 157.
عبد الله أبو ديب (الحاج): 42.
عبد الله بن رضي: 41.
عبد الله بن عيسى بن علي آل خليفة: 10، 11، 12، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 36، 37، 38، 40، 41، 42، 43، 44، 46، 49، 50، 54، 55، 56، 57، 59، 60، 62، 63، 64، 67، 68، 73، 74، 75، 77، 78، 80، 81، 82، 85، 103، 116، 123، 131، 140، 142، 145، 151، 157، 169، 170، 172، 197، 202.
عبد الله الزائد: 172.
عبد الله القصيبي: 123، 134، 139، 141، 144، 145، 162، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 181، 182، 184، 185، 186، 203.
عبد الرحمن بن فيصل: 165.
عبد الرسول ابن الحاج حسين: 43.
عبد العزيز بن السعود = ابن سعود
عبد العزيز القصيبي: 12، 39، 76.
عبد النبي (الحاج): 24، 182.
العجم: 153.
عجمان: 97.
عراد (مقاطعات): 10.
العراق: 31، 33، 94، 99، 102، 186، 195.
عرب الزلاق: 43.
العرب:34،98،111،161،163،170،180،182،183.
العرب السنة: 91.
العرب العشائريون: 34.
عربستان الجنوبية: 204.
عسكر (بلدة): 193.
عشيرة المحيسن: 204.
عصبة الأمم: 137، 157.
علي آل خليفة (الشيخ): 187.
علي بن إبراهيم (الحاج): 51، 52، 53، 54، 58، 68.
علي بن أحمد بن علي: 10، 57، 60، 62.
علي بن حسين الحايكي: 42.
علي بن صفر: 40.
عيسى بن علي آل خليفة: 9، 10، 11، 12، 13، 14، 21، 28، 29، 30، 31، 33، 36، 39، 48، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 59، 63، 64، 66، 67، 68، 70، 74، 75، 76، 78، 81، 82، 83، 85، 98، 100، 103، 109، 119، 123، 131، 132، 133، 140، 142، 145، 149، 151، 156، 158، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 171، 177، 179، 187، 188، 189، 193، 201، 203، 205، 206.
عين جمّاله: 68.
عين قصاري: 68.

ف

فارس: 78، 92، 122، 137، 153، 158، 195.
الفارسيون: 129.
فاريلا (سفينة): 161.
الفداوية: 55، 59، 70، 76، 177، 193.
الفراعنة: 23.
الفرس: 12، 13، 14، 111، 132، 134، 158، 170، 173، 174، 175، 176، 178، 179، 180، 181، 184، 185، 203، 205.
فرنسا: 195.
الفرنسيون: 134.
فلسطين: 87، 171.
فؤاد إسحاق الخوري: 10، 33، 82، 142.
فيصل آل السعود: 173.
فيكتوريا (الملكة): 23.
الفنينقيون: 44.
ق قاسم بن مهزع: 29، 39، 193.
قبائل الساحل: 98.
القبائل السنية: 80، 101، 102، 103.
القبائل الشيعية: 102.
قضية باربار: 101.
قطر: 83، 97.
القطيف: 42، 43، 46، 102.
قلعة جد علي: 10.
القنصلية العامة: 19، 25، 35، 49، 58، 73، 79، 90، 94، 97، 107، 204.
قيادة الحزب الاتحادي: 87.

ك

كتيبة البنجاب: 161.
كلايف كيركباتريك ديلي (الرائد): 14.
كلكتا: 118.
كولوريدج (القائد): 169.
الكويت: 43، 49، 53، 66، 83، 102، 144، 121، 134، 135، 143، 201، 204.
كيدلستون (المركيز): 78، 121، 126.
كييز (العقيد): 36.

ل

لنجة: 108.
لندن: 78، 87، 125، 126، 164، 171.
لورانس (السفينة): 66، 73، 74.
لوريمر. جيه. جي: 204.

م

مأتم بن خميس: 108.
ماسترتون سميث: 146.
ماكنزي (النقيب): 29.
مايكل فيلد: 173، 174.
مبارك الخاطر: 39، 193، 194.
مبارك الصباح الأكبر: 53.
مبني الوكالة السياسية: 132، 175،174، 176، 177، 178، 181، 183.
متروك (الحاج): 42.
المجتمع الشيعي: 23.
المجلس البلدي: 62، 110.
مجلس السالفة: 26، 71، 77، 116، 193، 194.
مجلس الشريعة: 71، 77.
المجلس العرفي: 39، 44، 71، 77.
مجلس العموم: 87، 121.
مجلس الملكة: 121.
المحرق: 10، 44، 53، 54، 55، 59، 64، 84، 136، 168، 171، 172، 177، 178، 183.
محسن السيسي: 41.
المحكمة الدولية: 131.
المحكمة المشتركة: 117، 118.
محكمة حفرة كلكتا السوداء: 118.
محمد بن عيسى آل خليفة: 10، 45، 169.
محمد شريف (خان صاحب): 20، 24، 38، 39، 50، 51، 52، 58، 70، 76، 174، 181، 182.
محمد عبد الله: 43، 44.
محمد علي التاجر: 44، 68.
المحمرة: 108، 204.

المدرسة المباركة العلوية: 108.
مركز أوال للدراسات والتوثيق: 9، 10، 11، 19، 23، 27، 33، 40، 44، 51، 63، 68، 79، 81، 83، 100، 107، 114، 152، 160، 173، 180، 184، 187، 197.
مركز الجمارك: 20.
المستشفى الأمريكي: 61.
مسعودة (فتاة يهودية): 41.
مسقط: 66، 85، 114، 121، 128، 140، 143.
المسيحيون: 204.
مصر: 31، 171.
المصريون: 49.
مقاطعات بلاد القديم: 10.
مقاطعة بوري: 10.
مقاطعة توبلي: 10، 44، 51.
مقاطعة جرداب: 10.
مقاطعة الزنج: 10.
مقاطعة السهلة: 10.
مقاطعة الشاخورة: 10.
مقاطعة الصالحية: 10.
مقاطعة الغازية: 10.
مقاطعة القدم: 10.
مقاطعة كرانة: 10.
مقاطعة كرمباد: 10.
مقاطعة الكورة: 10.
مقاطعة الهجير: 10.
المقيمية البريطانية: 19، 25، 35، 49، 58، 73، 79، 90، 94، 97، 107، 204.
مكتب القصيبي: 180، 181.
مكتب الهند: 88، 133، 140.
مكتب يوسف كانو: 180.
ملا حافظ: 49، 50.
المنامة:10،46،55،59،68،84،110،183،185،193.
منطقة فورت وليام: 118.
مهدي بن زينل (الحاج): 45.
مواكب عاشوراء: 82.
الموانئ العربية: 120.
الموانئ الهندية: 66.
مؤسسة البابطين للإبداع: 44.
مي الخليفة: 39.
ميناء الجمارك: 180، 181، 183.

ن

ن. ن. إي . براي: 33.
النادي الأدبي بالمحرق: 172.
ناصر الخيري: 194.
نبلاء البحرين: 188.
النجادة: 12، 13، 14، 39.
النجديون: 129، 136، 158، 173، 174، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 184، 185.
النظام الإقطاعي: 9.
نظام الحكم القبلي: 13.
نظام الدولة الحديثة : 13.
النظام الضريبي: 11، 13.
النظام العشائري: 120.
النظام القضائي: 10.
النعيم: 45.
نهر كارون: 204.

هـ

هـ إي. ب. ديكسون (الميجر): 33، 39، 42، 163، 171، 203.
هارون الرشيد: 195.
هنري دوبس: 130، 186.
الهند: 40، 78، 92، 118، 121، 123، 129، 131، 136، 137، 141، 144، 145، 146، 150، 151، 159.
الهيرات (منطقة): 142.

و

الوثاق البريطانية: 9، 11، 19، 27، 40، 51، 63، 79، 81، 100، 107، 114، 152، 160، 173، 180، 184،

187، 197.
وسام الإمبراطورية البريطانية: 49، 60، 73، 79، 90، 97، 107، 159.
وسام الإمبراطورية الهندية: 19، 25، 35، 36، 49، 58، 60، 73، 79، 90، 97، 107، 152، 159، 187، 198، 204.
وسام السبع: 44، 68.
وسام نجمة الهند: 19، 25، 35، 49، 58، 60، 73، 79، 90، 97، 107، 152، 159، 187، 198.
الوكالة السياسية: 11.
وكالة فونك هاوس: 10.
الوهابيون: 132، 157.

ي

اليهود: 204.
يوسف كانو: 38، 67، 70، 76، 174، 175، 180، 181، 182.